

# اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

الدكتور  
عبد التواب مرسي حسن الأكتر

أستاذ أصول اللغة في كلية اللغة العربية بالقاهرة  
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

الناشر  
**المكتبة الأزهرية للتراث**  
٩ درب الأترالك - خلف الجامع الأزهر  
٢٥١٢٠٨٤٧

**دار الكتب المصرية**  
**فهرسة أثداء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية**

الاكبرت ، عبد التواب مرسى حسن.  
اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص /  
عبد التواب مرسى حسن الاكبرت .: ط١ -  
القاهرة : المكتبة الازهريه - للتراث ، 2011 ،  
: ص ، س.م.  
تكملاً : 978-977-315-250-0  
1 - اللغة العربية  
أ - العنوان  
410

**المكتبة الازهريه للتراث**  
**نشر - توزيع - طباعة**

العنوان .  
9 درب الباشا خلف الجامع الأزهر - القاهرة  
هاتف : 25120847  
فاكس : 25128459  
من بـ 34 الأزهر  
الرمز البريدي : 11675

الطبعة الأولى  
1432-2011

رقم الإيداع: 20716 / 2010  
الترقيم الدولي : 978-977-315-250-0

البريد الإلكتروني : [elazharia.lel.torath@hotmail.com](mailto:elazharia.lel.torath@hotmail.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿رَبِّيْ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ فَلِدَائِي  
وَأَنْ أَعْمَلَ صَلِيْحًا تَرْضَهُ وَأَصْلِحَ لِيٰ فِي ذُرِّيْقٍ إِنِّي بَشِّرُ إِلَيْكَ وَإِنِّي  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف: ١٥).

صدق الله العظيم

### شكر واجب

إلى والدى اللذين ولداني، وسهرها الليلى، وتحملا مشاق الحياة في سبيل تعليمي وإتمام دراستي - أبي وأمى - رحمهما الله رحمة واسعة، وجعلهم في الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى أخواتي الفضليات اللاتي تحملن المشاق من أجلـى، وهم: رسمنية، وانشراح، وعيدة، وسيدة، أطال الله في عمرهم، ومتعمهم بالصحة والعافية، وإلى روح شقيقتي «سعاد» رحمها الله رحمة واسعة، وإلى روح كريمتى «غزة» رحمها الله رحمة واسعة، وأسكن الجميع فسيح جناته.

إلى زوجتى «أم محمد»، وإلى أبنائى الأعزاء: سعاد، ومحمد، ومرسى، وشريف، ونعميم، أصلح الله حالهم، وثور طريقهم بالعلم والإيمان، وجعلهم قرة عين لـى في الدنيا والآخرة.

إلى جميع أساتذتى ومشايخى الذين تعلمت على يديهم أصول البحث والتنقـيب، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور/ عيد محمد الطيب - رحمة الله - الذى نبت فكرة هذا الكتاب على يديه، وتتابع مباحثه أولا بأول حتى اكتمل على ما هو عليه الآن، فجزاه الله عنى وعن العربية خير الجزاء.

### المؤلف

أ/ عبد التواب مرسى حسن الأكـرت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُتَّكِّئَ لَهَا﴾

(فاطر من الآية: ۲)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الهادي الأمين ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فهذا الكتاب ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٩م ، وكانت النسخ التي طبعت منه محدودة للغاية، وقد لاقى رواجاً واستحساناً عند كل من أخذ منه نسخة وقرأها، وأيّدَ ما جاء فيه.

وعندما نفذت الطبعة الأولى منه، عرضته على الحاج / حمدي إمبابي صاحب المكتبة الأزهيرية للتراجم، رحب بطبعه في صورة جديدة، فعاودت النظر في الكتاب مرة أخرى، فصوّرت ما وقع فيه من أخطاء في الطبعة الأولى، وضبطت بعض الألفاظ التي هي في حاجة إلى ضبط لاستقامة النص.

وهذا الكتاب نفيت فيه تلك الشبهة، التي نادى بها بعض الجاحدين على العرب، وسار على منوالهم بعض الباحثين من المسلمين الذين تأثروا بالثقافات الغربية، فتفوّا كل جديد ابتكره العرب في سبيل خدمة لغتهم وكتابهم، ووضحت أن منهج علماء العربية في البحث والتقييد والتدوين منهج إسلامي صرِّيف، ووضحته وكشفت أصوله ومبادئه التي سار عليها،

وأخذوا الحِيَّطة والحَذَر في توثيق النص - سواء من حيث السند أو المتن - وهذه القواعد التي التزموا بها عُرفت عندهم ولم تعرف عند غيرهم من أصحاب اللغات الأخرى، ولم تأخذ الأمم الأخرى غير العرب بها في توثيق لغاتهم، وهذا مما امتازت به العربية في منهاجها عن غيرها من اللغات الأخرى، ثم وضحت العلاقة الوطيدة بين اللغويين والمحدثين في المنهج، وأثبتت أن منهج اللغويين منهج إسلامي يَخْتَ، وليس مقتبساً من المنهج اليوناني الذي طبَّقَ على اللغة الإغريقية، فأبطلت هذا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة، وبَرَّأَت علماء العربية من تهمة التقليد والتأثر بالثقافة اليونانية.

وفي النهاية أرجو من الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب قد كشف الحقيقة في هذه القضية، وأزاح عنها اللبس والشك، فإن وصل الكتاب إلى هذه الغاية بذلك بتوهيف الله عز وجل، وإن كان غير ذلك، فأرجو من أهل العلم والفضل النصح والتوجيه والإرشاد، والله أعلم أن يغفر ذلك، وأن يوفقني إلى غايتي المنشودة، إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو على ما يشاء قادر.

وبالله التوفيق

دكتور

عبد التواب مرسى حسن الأكتر  
أستاذ أصول اللغة في كلية اللغة العربية  
بالمقاهرة - جامعة الأزهر الشريف

٦ أكتوبر ٢٠١٠ مساء يوم السبت

١٩ من شعبان ١٤٢١ هـ - ٣١ من يوليو ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد دعاني إلى الكتابة في توثيق النص عند المحدثين وتأثير اللغويين بهم، ما ذهب إليه بعض الباحثين، من أن اللغويين العرب لم يكن لهم منهج يلتزمون به في البحث اللغوي، وأن كل ما لديهم لا يعدو أن يكون ملامح من منهج علمي تأثروا فيه بالثقافة اليونانية، بل إنهم ليدعون أن علماء المسلمين تأثروا بمنهج أرسطو في العلوم الوثيقة الصلة بالإسلام كعلوم الفقه والكلام، فلا عجب إذا قالوا أن التأثر قد امتد إلى الدراسات اللغوية الخاصة بالعربية كالنحو<sup>(١)</sup>.

ويذهب آخر في ادعائه إلى أبعد من سابقه، فيقول:

«اصطبغت الدراسة اللغوية الحديثة في أول نشأتها بصبغة عامة، لعلها من تأثير الثقافة الإغريقية ... وقد خلف العلم الإغريقي لثقافات أوروبا والشرق الأوسط دراسة في قواعد اللغة الإغريقية بلغت ذروة الإزدهار في مدرسة الإسكندرية، وقد تأثرت قواعد اللغة العربية بهذه القواعد، بل لعلنا لا نكون مجاوزين للصواب إذا قلنا بأن قواعد اللغة العربية التي نراها في كتب النحاة، ليست سوى مزيج من تقليد اللغة الإغريقية ومنطق أرسطو<sup>(٢)</sup>.»

(١) من قال بذلك الدكتور إبراهيم مذكور لا يبحث له يعنوان، منطلق أرسطو والنحو العربي. انتظر لا أزيد على ذلك، من أسرار اللغة - د - إبراهيم أنيس - ص ١٧٤، علم اللغة بين القديم والحديث - د - عبد القفار هلال - ص ٣٢٨ - ٣٢٧.  
(٢) آسوات اللغة - د - عبد الرحمن أبواب - ص ١٤.

فهؤلاء وغيرهم ينكرون نسبة ابتكار علم من العلوم اللغوية إلى العرب، ويدعون في إنكارهم أن العرب مقلدون لغيرهم من الأمم الأخرى، كاليونان، والهنود، وأنهم طبقوا القواعد التي وضعها اليونان لغتهم الإغريقية على اللغة العربية، ومعنى هذا أن العرب ليس لهم جهد يذكر سوى التطبيق فقط.

ولكن الدلائل العلمية تنفي هذا الاتهام عن علماء العربية، لأن ما وضع في لغة من قواعد لا ينطبق على لغة أخرى، لأن كل لغة لها نظامها الذي تميّز به عن غيرها، ومما يدل على ذلك «أن اليونانية تختلف نحواً، وطبيعة عن العربية، فليس من المعقول أن يكون العرب قد وضعوا قواعدهم اللغوية على نظام القواعد اليونانية»<sup>(١)</sup>.

والمتأمل في العلوم اللغوية وخاصة في علم النحو، يعرف أنه نتاج هذه العقلية العربية، التي وضعته من خلال استنباطها وملحوظتها في اللغة، فوضعوا القواعد من خلال وصفهم الدقيق للغة؛ ولو أن اللغويين العرب طبقوا القواعد التي وضعها غيرهم من اليونان لما التزموا بالمستوى الفصيح فيأخذ اللغة وتدينيها ووضع القواعد، أما اللهجات التي استعملتها بعض القبائل لغة تناطح وتفاهم فيما بينهم لم يعتدوا بها في وضع القواعد، ولم يقيسوا عليها.

ومما يدل على ما نذهب إليه، أن علماء العربية الذين وضعوا القواعد كأبي الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، ويونس ابن حبيب الضبي، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، لم يتعمدوا لغة أخرى غير العربية، ولم يتأثروا بثقافات أجنبية عن لغتهم العربية، وإنما تلقوا ثقافتهم من البيئة العربية السليمة، والعرب الخلص الفصحاء؛ ويؤيد

(١) علم اللغة بين القديم والحديث - د. عبد القفار هلال ص ٣٢٩/٣٢٨.

ذلك ما روى «عن أبي العباس محمد بن يزيد: أنه سأله أبو الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه، فقال: تلقيته من على بن أبي طالب رحمة الله؛ وفي حديث آخر قال: ألقى إلى على أصولاً احتذيت عليها»<sup>(١)</sup>.

وكذلك أبو عمر بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، هؤلاء وغيرهم تلقوا علوم العربية من العرب الفصحاء الخلص الذين شافهواهم وأخذوا عنهم؛ وسيبوبيه أخذ النحو عن الخليل، ودعم علمه بالقول والعمل، ووضع القواعد على واقع اللغة العربية التي حرص على سماعها من أقواء الأعراب الخلص الذين لم يختلطوا بغيرهم من الأمم الأخرى، وظهر كتابه الذي يعد أصح الكتب في النحو، وظهر العلماء يدرسون النحو ويدرسونه، وظهرت المدارس النحوية كالبصرية والكوفية والبغدادية، وأصبحت كل مدرسة تجتهد في استنباط القواعد واستخراج الأحكام. كل ذلك دليل على أن علماء العربية الأوائل الذين وضعوا القواعد والأحكام لم يتأنروا بلغات أجنبية فنشأ علم النحو عربياً، يعبر عن واقع اللغة في ذلك الوقت.

وسيبويه رغم أنه هارسي الأصل<sup>(٢)</sup>، لم يتتأثر باللغة الفارسية في دراسته للغربية، ولكنه تأثر بأستاذه الخليل بن أحمد.

«المطالع لكتاب سيبويه يجد اعتماده على النصوص المنقولة عن العرب الخلص، فهو يقول فيه: حدثني من أثق بعريبيته، او حدثني الخليل، ونحو ذلك، وقد بدأت الفلسفة في الدخول إلى الدراسة النحوية منذ القرن الرابع الهجري الذي كثرت فيه المناظرات والجدل وعلم الكلام، ومن هنا ظهرت سمات المتنطق»<sup>(٣)</sup>.

(١) ملبيقات التحويين والغويين - الزبيدي ص ٤١.

(٢) ولد في قرية من قرى شيزار، يقال لها «البيضا». من أعمال هارس. ثم قدم البصرة. انظر المصدر السابق ص ٦.

(٣) علم النقاة بين التقديم والحديث - د- عبد المختار هلال ص ٣٢٠.

وعلى هذا نرى أن هذا الاتهام الذى اتهم به علماء العربية هو اتهام ظالم، أراد أصحابه أن يجردوا علماء العربية من كل سابقة ابتكار، ولو أنهم كانوا منصفين يتحررون الحقيقة العلمية، لوجدوا أن لدى المسلمين منهجا علمياً، لا يشيك أحد في أنه منهج إسلامي خالص، أفاد منه اللغويون، وأعني بذلك منهج علماء الحديث الذين كان لهم أعظم الأثر في البحث اللغوى، كما يبدو ذلك في طرق اللغويين في توثيق النص اللغوى، كما يوثق علماء الحديث حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يبدو بصورة جلية واضحة في هذه المصطلحات التي استخدمها اللغويون بالفاظها ومعانها، كما سيتضح ذلك في المباحث اللغوية مقارنة بمباحث علماء الحديث.

فهذا منهج في توثيق النص قد تفرد به علماء المسلمين في الحديث ولللغة، ولم يشار�هم فيه علماء آية أمّة من الأمم قاطبة، فتأثر علماء اللغة بالمنهج الذي وضعه علماء الحديث لأنفسهم في توثيق الحديث النبوى الشريف فيما يتصل بسنده أو بمنتهى، لأن المحدثين كان لهم فضل السبق في تدوين الحديث قبل قيام اللغويين بجمع اللغة وتدوينها؛ وبعد هذا التوثيق مقدمة ضرورية لا غنى عنها قبل النظر في الحديث لاستباط الحكم الشرعى منه، وكذلك الأمر بالنسبة للغة.

«إن أثر الحديث النبوى على الثقافة العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقة كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، وعم منهجه الكتب الأدبية، إذ هي تعتمد على السند في ايراد اخبارها مثل: كتاب «الأغانى» لأبي الفرج الأصفهانى ، و «الأمالى» لأبى على القالى، وغيرهما، بالإضافة إلى أن كثيرا من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث، فطبقات الرجال والشعراء وغيرهما ثمرة من ثمرات علوم الحديث النبوى»<sup>(١)</sup>.

(١) الحديث النبوى مصطلحه يلاعنه كتبه - محمد لطفي الصباغ - ص ٧٧ يتصرف.

من أجل ذلك اهتم العلماء اهتماماً كبيراً بدراسة الحديث النبوي، وقامت حوله الدراسات رغبة في فهمه، لأنَّ المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله عز وجل ، كما أنه من الأصول التي يستشهد بها في تقييد اللغة، على الرغم من أنَّ فريقاً من اللغويين - وهم بعض النحاة - لم يستشهدوا به في تقييد النحو.

وعلى هذا كان اهتمام العلماء على اختلاف تخصصاتهم يمتهن بمنهج المحدثين في توثيق النص، فاقتضوا أثراً لهم واتبعوا نهجهم، إذ كان يكفل لهم كل الضوابط التي يجب توافرها في البحث العلمي، لكنَّ يصلوا من خلال هذه الضوابط التي وضعوها إلى النص الصحيح. خاصة تلك العلوم التي تعتمد على الرواية قبل الدراسة، وتحتاج إلى النص الموثوق به حتى تطمئن إليه، وكان اللغويون في مقدمة هؤلاء العلماء؛ إذ وجدوا أنَّ هذا المنهج يصلح لتطبيقه على اللغة، لأنَّ «اللغة رواية تروى، ونص يتألقه الرواء، فلماذا لا يقتبس اللغويون منه رجال الحديث في رواية الحديث، ولماذا لا ينهجون نهجهم في التحقق من النص اللغوي الذي تستتبعه القواعد اللغوية»<sup>(١)</sup>.

بل إنَّ اللغويين استخدمو المصلحة التي استخدمها علماء الحديث، كال صحيح الثابت، والمتواتر، والآحاد، والمرسل ، وغير ذلك من مصلحات وإذا كان علماء الحديث قد أفواكتا تناولت رواية الحديث بالجرح والتعديل، فهناك أيضاً من اللغويين من قام بذلك كالزبيدي في كتابه : طبقات النحوين واللغويين ، والسيوطى في بغية الوعاء ، وغيرها. من أجل ذلك حاولت أن أتبين هذه العلاقة الحميمة ، والصلة الوطيدة بين اللغويين العرب وعلماء الحديث فيما يتصل بالسند والرواية، وما يحصل بالمعنى، حتى أثبت بطلان هذا الادعاء، وأتبين أنَّ اللغويين العرب تأثروا بمنهج عربي إسلامي خالص ، نابع من البيئة العربية.

(١) أذنات مجتمعات - د. عبد محمد الخطيب - ص٩.

وبعد:

فقد أخلصت النية، واستعنت بحول الله وقوته في السعي لإظهار العلاقة بين اللغويين والمحدثين، وبذلت غاية ما أستطيع من جهد، فإن كنت قد وفقت فيما قصدت، فبالله التوفيق والسداد، وذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده، وإن فحسيبي إخلاص النية، وبذل غاية الجهد؛ والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم. وأن يوجهني إلى الصواب فيما أحاول، وأن يعلمني ما لم أكن أعلم، وأن ينفعني بما أتعلم، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَمْ وَإِلَيْكَ الْمُصِيرُ﴾

المؤلف

د/ عبد التواب مرسى حسن الأكتر

## المبحث الأول الأخذ والتحمل

أولاً، عند المحدثين:

اهتم المحدثون بالسند، وعذوا الرواية بالسند من أفضل الوسائل التي نهجها المحدثون في توثيق النص وجودته، فالتزموا بأصول الرواية الدقيقة، والمحافظة التامة على صيغ التحمل المتنوعة التي وردت عنهم، وهذه الصيغ تدل على أنهم تمسّكوا بأفضل الوسائل العلمية الصحيحة التي حافظت على سلامة الخبر دون تغيير أو تبديل فيه.

وقد قسم المحدثون طرق نقل الأخبار إلى الأقسام التالية:

### ١- كيفية سماع الحديث:

تقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله منها قبل إسلامه وبلوغه، أى ما رواه في حال الكفر والصبا، كما تقبل روايته بعد إسلامه وبلوغه. قال السيوطي: «ومنع قوم قبول رواية ما تحمله في الصبا هأخطأوا، لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وابن عباس ... وغيرهم، ومن غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده؛ وكذلك كان أهل العلم يحضررون الصبيان مجالس الحديث ويعتدون براوياتهم بعد البلوغ. ومن أمثلة ما تحمل في حال الكفر: حديث جبير بن مطعم متفق عليه،

أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، وكان جاء في  
فداء أسرى بدر قبل أن يسلم؛ وفي رواية البخاري.. «وذلك أول ما وفر الإيمان  
في قلبي»<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة للسِّن التي تحمل فيها الروايات ما رواه، فقد اختلفوا في  
تحديدِها.

«ويشترط للصبي اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب  
كان ممِيزاً صحيحاً وإن لم يبلغ خمساً، وإن حلا وإن كان ابن خمس  
هناكثراً، وهذا هو الصحيح، فقد روى عن أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ مِثْلَ هَذَا، وَهُوَ  
اعتبار التمييز، فقد سُئلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِذَا عَقْلَ وَضَبَطَ، فَذَكَرَ لَهُ  
عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ سَمَاعَهُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ خَمْسٌ عَشَرَةُ سَنَةٍ، لَأَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَ الْبَرَاءَ وَابْنَ عَمِّهِ، أَسْتَصْغِرُهُمَا يَوْمَ  
بَدْرٍ، فَأَنْكَرَ قَوْلَهُ هَذَا، وَقَالَ: بَشَّسَ الْقَوْلَ، فَكَيْفَ يَصْنَعُ بِسَفِيَّانَ وَوَكِيعَ  
وَنَحْوَهُمَا»<sup>(٢)</sup>.

هذا بالنسبة إلى سماع الصبي، أما بالنسبة لأداء الرواية، فلا  
تكون الرواية صحيحة إلا إذا كان الراوي بالغاً عاقلاً سليماً، وهذا ضمن  
شروط من تقبل روايته، كما يشترط في الراوي أيضاً أن يكون مسلماً.

## ٢- طرق تحمل الحديث:

طرق تحمل الحديث ثمانية وهي: السِّمَاعُ من لفظ الشِّيخِ، والقراءة  
على الشِّيخِ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية،  
والوجادة؛ فراوى الحديث لابد أن يأخذ من أحد هذه الطرق، وبيانها  
كالآتي:-

(١) تدريب الراوى ٥/٢، والحديث رواه البخاري في صحيحه ٢٤٧، ومسلم في صحيحه ٣٤٨.

(أ) السمع من لفظ الشیخ:

قال التنوی: وهو إملاء غيره من حفظ و من كتاب، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير.

قال القاضی عیاض: ولا خلاف أنه يجوز في هذا للسامع أن يقول في روايته: حدثنا وأخبرنا وأدینا، وسمعت هلانا، وقال لنا، وذكر لنا.

قال الخطیب: أرفعها سمعت ثم حدثنا وحدثني ثم أخبرنا وهو كثير في الاستعمال<sup>(١)</sup>.

(ب) القراءة على الشیخ: ويسمیها أكبر المحدثین أن القارئ يعرض على الشیخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ، سواء قرأت عليه بنفسك، أو قرأ غيرك عليه وأنت تسمع كمن كتاب أو حفظ<sup>(٢)</sup>.  
والأجود في الفاظ الأداء فيها: قرأت على فلان، أو قرئ عليه، وأنا آسمع، ويلي ذلك عبارات السمع مقيدة: كحدثنا أو أخبرنا قراءة عليه.

(ج) الإجازة:

الإجازة في کلام العرب مأخذة من جواز الماء الذي يستعمل لسقاية الماشية والأرض، يقال: استجزت فلانا فآجازني، إذا سقاك ماء لأرضك وماشيتها، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيئه غلمه فيجيئه إياه، والطالب مستجيئ، والعالم مجيز.

وهي في الاصطلاح: إذن الشیخ لتلميذه برواية مسموعاته، أو مؤلفاته ولو لم يسمعها منه، ولم يقرأها عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ٩٠٨ / ٢.

(٢) السابق ١٧٢ / ٢.

(٣) الحديث النبوي - محمد لطفى الصباغ ص ١٧٢.

وللإجازة أنواع ودرجات فصلها السيوطي وغيره من أصحاب هذا الفن<sup>(١)</sup>.

(د) المناولة:

وهي أن يعطي الشيخ تلميذه كتابا ، أو حديثا مكتوبا ليقوم بأدائه وروايته عنه ، وهي على ضربين:

أحدهما: مناولة مقرونة بالإجازة ، وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقا ، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلة به ، ويقول هذا سمعاني أو روايتي عن فلان هاروه ، أو أجزت لك روايته عنـ . ثم يملـكه إيمـاء ، أو ينسـخـه ، أو يـعودـه.

الثـانـي: منـاـولـةـ مجرـدةـ عنـ الإـجازـةـ ،ـ بـأنـ يـناـولـهـ الـكتـابـ مـقـتـصـراـ علىـ قـولـهـ:ـ هـذـاـ مـنـ حـدـيـشـ ،ـ أـوـ مـنـ سـمـاعـاتـيـ ،ـ فـلـاـ تـجـوزـ الرـوـاـيـةـ بـهـاـ عـلـىـ الـوـجـهـ الصـحـيـحـ الـذـيـ قـالـهـ الـفـقـهـاءـ وـأـصـحـابـ الـأـصـوـلـ ،ـ وـعـابـواـ الـمـحـدـثـينـ المـجـوزـينـ<sup>(٢)</sup>.

(هـ) الـكـتـابـةـ:

وـهـيـ أـنـ يـكـتبـ الشـيـخـ مـسـمـوـعـهـ لـحـاضـرـ أوـ غـائـبـ بـخـطـهـ أوـ بـأـمـرـهـ؛ـ وـهـيـ نـوعـانـ:

أـحـدـهـماـ:ـ أـنـ تـجـرـدـ الـمـكـاتـبـ عـنـ الإـجازـةـ.

وـالـثـانـيـ:ـ أـنـ تـقـرـنـ بـالـإـجازـةـ بـأـنـ يـكـتبـ إـلـيـهـ وـيـقـولـ:ـ أـجـزـتـ لـكـ مـاـ كـتـبـتـ لـكـ ،ـ أـوـ كـتـبـتـ بـهـ إـلـيـكـ ،ـ أـوـ نـحـوـ ذـلـكـ.

وـاـخـتـلـفـ الـعـلـمـاءـ فـيـ حـكـمـ الـكـتـابـ الـمـجـرـدـةـ ،ـ فـمـنـعـهـاـ قـومـ ،ـ وـأـجـازـهـاـ آخـرـونـ إـذـاـ عـرـفـ الـمـكـتـوبـ خـطـ الـكـاتـبـ وـإـنـ لـمـ تـقـمـ الـبـيـنـةـ عـلـيـهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر، تدريب الرواى / ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٣) السابق من ٢٥٦.

(و) الإعلام:

وهو إعلام الشّيخ الطّالب أنّ هذّا الحديث أو الكتاب سُمِّاعٌ من قَلْان مقتضراً علّيَهِ، من غير أن يقول: أرَوْهُ عنِّي، أو: أذَّنْتُ لَكَ فِي روایته.

وأختلف العلماء فِي حُكْمِ الرِّوَايَةِ بِالإعلَامِ، فَجُوزَ الرِّوَايَةِ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفَقِهِ وَالْأَصْوَلِ، وَمِنْهُمَا آخَرُونَ.

والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم: أنه لا تجوز الرواية به، لكن يجب العمل به إن صحيحة سندَه<sup>(١)</sup>.

(ز) الوصيَّة:

وهي أن يوصي الشّيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ذلك الشّيخ، والرواية بالوصيَّةِ أجازها بعض السلف للموصى له بروايته عنه، وهو غلط، والصواب أنه لا يجوز.

(ح) الوجادَة:

هي مصدر لَوَجَدَ مُولَدٌ غير مسموع من العرب، وهي أن يقف على أحاديث بخط راوياها لا يرويها الواجد فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط قلان، وليس له سماع منه ولا إجازة.

والرواية بالوجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال<sup>(٢)</sup>. وهذه هي طرق تحمل الحديث كما ذكرها علماء الحديث، فرأوا الحديث لابد أن يأخذ من أحد هذه الطرق المذكورة.

(١) السابق من ٣٥٥.

(٢) السابق من ٣٥٧-٣٥٨، تدريب المراوى ٢، ٥٨/٢.

ثانياً، عند اللغويين:

استخدم علماء اللغة المصطلحات التي وضعها المحدثون في طرق تحمل الحديث، في اللغة ملئ يأخذ اللغة، وتتصح روايته عند أدائه لها، وكان لعلماء الحديث كلام مستفيض في هذه الطرق، وشروط خاصة لكل طريق من هذه الطرق، كما كان لهم علامات خاصة بالأسانيد والصيغ، مما لم تجر على اللغة.

وطرق الأخذ عند علماء اللغة ستة طرق هي:

(أ) السمع من لفظ الشيخ أو العربي:

قال ابن هارس:

تؤخذ اللغة اعتيادا كالصيغ العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقنا من ملحن، وتؤخذ سمعا من الرواة الثقات، وللمتحمل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ: أعلاها أن يقول أمل على فلان، أو أمل على فلان<sup>(١)</sup>.

ومتحمل بهذه الطريقة له صيغ تتفاوت بحسب منزلة الرواية. فأعلى هذه الصيغ أن يقول: أمل على فلان، ويليها السمع حيث يقول: سمعت، ويلي ذلك أن يقول: حدثني فلان، وحدثنا فلان، ويلي ذلك أن يقول: أخبرني فلان، ويلي ذلك قول الراوى: قال لي فلان، ويلي ذلك أن يقول: قال فلان، بدون لي، وهذا كله في اللغة والخبر، أما في الشعر فيقال أنشدنا، وأنشدنا، وقد يستعمل في الشعر: حدثنا، وسمعت ونحوهما؛ وإليك نماذج لهذه الصيغ على اختلافها.

(١) الصاحبي ص ١٨، وقارن بالزهر ١٤٥-١٤٦/١.

الإملاء:

قال أبو علي القالي: أملأ علينا أبو العهد صاحب الزجاج قال:  
أنشدنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي قال: أنشدنا أبو عثمان  
المازني للفرزدق:

لَا خَيْرٌ فِي حَبَّ مِنْ تَرْجِي نَوَافِلَهُ  
فَاسْتَهْطَرُوا مِنْ قَرِيشٍ كُلُّ مُتَّخِدٍ  
تَخَالُ فِيهِ إِذَا مَا جَثَتْهُ بَاهَّا  
فِي مَالِهِ وَهُسُو وَالْعُقْلُ وَالْوَرْعُ<sup>(١)</sup>

السماع:

قال ثعلب في أمالية: حدثنا مسلمة، قال سمعت الفراء يحكى عن  
الكسائي أنه سمع: أستقنى شربة ما، يا هذا، يريد: شربة ماء، فحصر،  
فأشبه لفظ ما التي للاستفهام، وهذا إذا مضى فإذا وقف قال: شربة  
ماء<sup>(٢)</sup>.

الحديث:

قال ثعلب في أمالية: حدثنا ابن الأعرابي، قال حدثني شيخ عن  
محمد بن سعيد الأموي، عن عبد الملك بن عمير قال: كنت عند الحجاج  
ابن يوسف فقال لرجل من أهل الشام: هل أصابك مطر؟ قال نعم؛  
أصابتي مطر أساى الأكام، وأدحض التلاع، وحرق الرجع؛ فجئتكم <sup>بـ</sup>  
مثل مجر الضبيع، ثم سأله رجلا من أهل الحجاز: هل أصابك مطر؟ قال:  
نعم؛ سقطتني الأسمية، غيبة الشفار<sup>(٣)</sup>، وأطفئت النار، وتشكت النساء،  
وتخللت المعزى، واحتلبت الدرة بالجرة؛ ثم سأله رجلا من أهل فارس  
فقال: نعم، ولا أحسن كما قال هؤلاء، إلا أن لم أزل في ماء وطين، حتى  
وصلت إليك<sup>(٤)</sup>.

(١) أمالى لأبي على القالى ١٥٩/٢، وقارن بالمرهر ١٤٥/١.

(٢) المرهر ١٤٦/١.

(٣) الأسمية: جمع سماء وهو المطر، وقوله: غيبة الشفار، يريد أخصب الناس ولم يذبحوا القنم  
والأخيل.

(٤) مجالس ثعلب ١٢٣/١.

الإخبار:

قال ثعلب في أماليه: أخبرنا أبو المنهال، قال أخبرنا أبو زيد قال: السانح الذي يلوك ميامنه إذا مر من طير أو ظبي أو غيره، والبارح الذي يلوك ميسره إذا مر بك، وإن استقبلك فهو ناطح، وإن استدركك استدراكا فهو قعيد، وإن مر معترضاً قريباً فهو الذابح، وأنشد للخطيب:  
فِرِيحَا وَشَرُّ الطَّيْرِ مَا كَانَ بِأَرْحَامِ  
بِشَوْمِي بِدِيهِ، وَالشَّوَاحِجُ بِالْفَجَرِ<sup>(١)</sup>

القول:

والقول نوعان، أحدهما أن يقول: قال لي فلان، قال ثعلب في أماليه: قال لي يعقوب: قال لي ابن الكلبي: بيوت العرب ستة: قبة من أدم، ومظللة من شعر، وخباء من صوف، وبجاد من وبر، وخيمة من شجر، وأقنة من حجر.

والثاني: أن يقول: قال فلان، بدون لي، قال ثعلب في أماليه: قال أبو المنهال: قال أبو زيد: لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبين كلاب، وبين هلال، أو من عالية السايلة، أو ساقلة العالية، وإن لم أقل قالت العرب<sup>(٢)</sup>.

الإنشاد:

ويقال في الشعر أنشدنا وأنشدني:

قال القال: أنشدنا أبو بكر بن دريد، قال أنشدنا عبد الرحمن عن عميه الأصمuni قال:

أَنْشَدْتَنِي عِشْرَقَةُ الْمَهَارِبِيَّةِ، وَهِيَ عَجُوزٌ حَيْزَبُونَ زَوْلَةٌ:  
هَمَا لَبَسَ الْمُشَاقِّ مِنْ حُلَّ الْهَوَى      وَلَا خَلَعُوا إِلَّا الثِّيَابُ الَّتِي أَبْلَى

(١) المزهر ١٥١.

(٢) مجالس ثعلب ٩٦.١٣٧.

وَلَا شَرِبْوَا كَأْسًا مِنَ الْحَبَّ مَرَةٌ  
جَرَيْتُ مَعَ الْعَشَاقِ فِي حَلْبَةِ الْهُوَى  
فَفَقَرَّبُوهُمْ سَبْقًا وَجَنَّتْ عَلَى رَسْلِي<sup>(١)</sup>  
كَمَا أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ فِي الشِّعْرِ أَحَدِيَّاً «حَدَّثْنَا» وَ«سَمِعْتُ» وَنَحوَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما ذكرناه وجدنا علماء اللغة تأثروا بالمحدثين، واقتفيوا أثرهم فيأخذ اللغة وسماعها من لفظ الشيخ، ورغم أن اللغويين كانوا متأثرين تأثرا كبيراً بالمحدثين، فإن المحدثين قصرروا الفاظ الأداء في السماع عن الشيخ بالألفاظ التالية: سمعت، حدثني، وأخبرني، وأرفع هذه الألفاظ: سمعت، ثم حدثني، ثم أخبرني.

أما عند علماء اللغة فوجدناهم توسعوا في الفاظ الأداء، فكثرت عندهم، وهن: الإملاء، والسمع، والحديث (أى أن يقول: حدثني، أو حدثنا)، والإخبار، والقول، والإنشاد في الشعر، وكذلك الحديث، والسمع في الشعر أيضاً.

والفاظ السماع عند المحدثين التي يستعملها راوي الحديث هي: حدثنا، وأخبرنا، وأبنا، سمعت، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان؛ بالإضافة إلى الإملاء، فمن خلال ذلك نرى أن اللغويين متتفقون تماماً مع المحدثين في الفاظ السماع عدا لفظ خاص بالشعر فقط.

(ب) القراءة على الشيخ:

ويقول عند الرواية: قرأت على فلان؛ وصورتها أن يقرأ مروياته على الشيخ ليضبطها له.

قال القالى في أمالية: قرأت على أبي بكر محمد بن أبي الأزهر، قال حدثني حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلى، قال حدثني أبي قال: قيل

(١) الأمالى - للقالى ١/٢٩.

(٢) انظر هذه التمادج ٢ المترى ١/١٥٧ - ١٥٥.

اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

لعقيل بن علقة، وأراد سفرا، أين غيرتك على من تختلف من أهلك؟ قال:  
أختلف معهم الحافظين: الجوع والعرى، أجيئهم فلا يمرحن، وأغriهم  
فلا يبرحن.<sup>(١)</sup>

ويستعمل من الفاظ الأداء في القراءة على الشيخ لفظ «أخبرنا».

قال السيوطي:رأيت القال في أماليه يذكر في الرواية عن ابن دريد  
حدثنا<sup>(٢)</sup>، لأنه أخذ عنه إملاء، ويدرك عن أبي الحسن على بن سليمان  
الأخفش تارة أملأ على فيما سمعه إملاء عليه وتارة أخبرنا فيما قرأه  
عليه، وتارة قرئ عليه وأنا أسمع. وقد يستعمل فيه حدثا<sup>(٣)</sup>.

(ج) السمع على الشيخ:

ويكون بقراءة غيره، ويقول عند الرواية: قرئ على فلان وأنا  
أسمع.

قال القال: قرأت على أبي بكر بن الأنباري في كتابه وقرئ عليه في  
المعانى الكبير ليعقوب بن السكك، وأنا أسمع ذكر أبياتا، وقال أنشدنا  
أبو بكر بن الأنباري قال: قرئ على أبي العباس أحمد بن يحيى لأبن حية  
النميري وأنا أسمع:

وخبرك الواشون أن لن أحكم بلى وستور الله ذات المحارم<sup>(٤)</sup>  
ويستعمل في ذلك أيضاً أخبرك قراءة عليه وأنا أسمع، وأخبرني  
فيما قرئ عليه وأنا أسمع، وقد يستعمل في ذلك حدثا.

رأيت الترميسى في شرح نكت الحماسة يقول: حدثنا هلان فيما  
قرئ عليه، وأنا أسمع، والترميسى هذا متقدم. أخذ عن أبي سعيد  
السيراقي، وأبي أحمد العسكري وطبقتهما<sup>(٥)</sup>.

(١) ذيل الأمالى للقالى ص ١٠٦.

(٢) الأمالى ٢٢/١ واحياناً قرأت.

(٣) السابق ٢٢/١، ٣٠، وقارن النص بالزهرى ١٥٨/١ - ١٦٠.

(٤) الأمالى ٣٧٩/٢.

(٥) الزهرى ١٦١/١ - ١٦٢.

ومن خلال ما ذكرنا وجدنا أن الفاظ الأداء عند اللغويين في الموضعين السابقين، القراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ، متفقة كل الاتفاق مع الفاظ الأداء عند المحدثين، فألفاظ الأداء عند المحدثين في القراءة على الشيخ والسماع عليه كما ذكر من قبل هي: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع، وبيلي ذلك عبارة: حدثنا، أو أخبرنا؛ وهذه الألفاظ هي بعينها تماماً عند اللغويين مما يدل على أن اللغويين ساروا على هدى المحدثين.

(د) الإجازة:

وهي في رواية الكتب والأشعار المدونة.

قال ابن الأنباري: أعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا بذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتاباً إلى الملوك، وأخبرت بها رسالته، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفية الزكاة والدييات، ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة، فدل على جوازها؛ وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنها يقول: أخبرني، ولم يوجد ذلك؛ وهذا ليس بصحيح؛ فإنه يجوز لمن كتب لإنسان كتاباً، وذكر له فيه أشياءً أن يقول: أخبرني فلان في كتابه بهذا وكذا، ولا يكون كاذباً، فكذلك المرء هاهنا<sup>(١)</sup>.

وقال ثعلب في أماليه: قال زبير: إزو عنّي ما أخذته من حديث؛ فهذه إجازة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن دريد: وأجاز لي عمى عن أبيه، عن ابن الكلبي، قال: أخبرني الشرفي، وأبو يزيد الأودي قالا: أوصى الأقواء بن مالك الأودي فقال: يا معشر مذحج: عليكم بتقوى الله، وصلة الأرحام، وحسن التعزى عن الدنيا بالصبر تعزوا، والنظر فيما حولكم تفلحوا؛ ثم قال:

(١) لمع الأدلة من ٩٤ المزهر ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) المزهر ١٦٢/١.

إنا معاشر لم يبتووا القومهم وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا

القصيدة بطولها: ومن جملتها،

لا يصلح الناس هومني لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا<sup>(١)</sup>

والسبب في ظهور الإجازة «بطلان الرواية»، وصارت النسبة إلى الشيوخ محصورة في الإجازة، فتهاوت الناس عليها، وصار الأمراء يطلبونها للمباهاة، وكبار العلماء في الأقطار المتبعدة يقارض بها بعضهم بعضاً، وتقتن العلماء في كتابتها وتجويد إنشائها، وقد بقى العمل بها في كتب الحديث والعربيات إلى قريب من هذه الغاية حتى قامت مقامها «الشهادات»<sup>(٢)</sup>.

(ه) المكابحة:

وهي أن يكتب الرواية الثقة إلى غيره خبراً أو أبياتاً، فيروي ذلك عنه.

قال الترميسي في نكت الحماسة: أخبرنا أبو أحمد الحسين بن سعيد العسكري فيما كتب به إلى، وحدثنا المزباني فيما قرئ عليه وأنا حاضر أسمع قالاً: أخبرنا محمد بن يحيى قال حدثنا الغلابي قال: حدثنا إبراهيم بن عمر قال: سأله الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت:

ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه

فلم يعرفه أحد؛ فقال إسحاق الموصلى: الأصم بي مريض، وأنا أمضى إليه فأسائله عنه، فقال الرشيد: حملوا إليه ألف دينار لنفقته، واكتبو في هذا إليه. قال: فجاء جواب الأصم بي: أنشدنا خلف لأبي النشنash النهشلي:

وسائله أين الرحيل وسائله ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه

(١) المزهر ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) تاريخ أدب العرب - للراهن ٢٢١/١.

الردى سرت بأبي التشنائش فيهار كابنه  
وداویةٌ تيهاء يخشى بها  
ليدرك شاراً أو ليكسب مفتاحاً  
جزيلاً وهذا الدهر جم عجائبها  
قال: وذكر القصيدة كلها<sup>(١)</sup>.

فلان قال: وحدثنا فلان أو أخرين فلان مكتبة أو كتابة وتحوه؛ وهي  
بعينها عند علماء اللغة.  
(و) الوجادة:

وهي أن يجد الطالب أو الشخص خبراً بخط شيخ، ألف خطه  
وعرفة سواء لقى هذا الشيخ أم لم يلقه، فعليه أن يرويه عن الشيـخ  
ويقول في التعبير عما وجده: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان،  
إلى آخر الألفاظ التي تدل على ذلك الوصف.

والرواية بالوجادة «من أضعف وجوه الأخذ، لأنه لا ضمان فيه  
لعهدة المروي، وإنما اضطربوا إليه حين كثرت الكتب»<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا فإن الرواـي يسوق ما يروـيـه على أنه وجـدـهـ فيـ كتابـ كـذاـ،  
ويسمـيـ الكتابـ باـسـمهـ وـاسـمـ صـاحـبـهـ. ومن ذلك ما نقلـهـ السـيـوطـيـ فيـ  
المـزـهـرـ.

قال القالـ فيـ أـمـالـيـهـ، قالـ أبوـ بـكـرـ بـنـ الـأـبـيـارـيـ: وـجـدـتـ فيـ كـتـابـ  
أـبـيـ، عـنـ أـحـمـدـ بـنـ عـبـيدـ، عـنـ أـبـيـ نـصـرـ: كـانـ الـأـصـمـعـيـ يـقـولـ: الـجـلـ  
الـصـغـيرـ الـيـسـيرـ، وـلـاـ يـقـولـ: الـجـلـ الـعـظـيمـ<sup>(٣)</sup>.

وفي الصحاح: تقول العرب: فلان ساقط بن ماقط بن لاقط؛ تتساب  
 بذلك، فالساقط: عبد الماقط، والماقط: عبد اللاقط، واللاقط: عبد  
 معتق، نقلته من كتاب غير سماع<sup>(٤)</sup>.

(١) المزهـرـ ١٦٧/١.

(٢) تاريخ أداب العرب - للرازيـيـ ٢٢١/١.

(٣) الصحاح (جـ ٢ـ لـ ٢ـ).

(٤) السابق (٢ـ قـ ٤ـ).

وفي المجمل لابن هارس: وجدت بخط سلمة: أمات البهائم، وأمهات الناس<sup>(١)</sup>.

هذه هي طرق الأخذ والتحمل عند علماء اللغة، وهي ست طرق: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ بقراءة غيره، والإجازة، والمكاتبة، والوجادة.

أما عند علماء الحديث فإن طرق الأخذ عندهم ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة.

والحقيقة أن طرق التحمل والأخذ عند التحقق فيها تعود إلى خمس طرق أساسية وهي: السمع، والقراءة، والإجازة، والإعلام، والوجادة. أما المناولة والمكاتبة والوصية عند علماء الحديث فهي نوع من الإجازة وليس بطريقة زائدة عن طرق التحمل، والسبب الذي جعل علماء الحديث يجعلونها ثمانية أن كتب المصطلح أوصلتها إلى هذا العدد.

لكن علماء اللغة جعلوها ستة طرق وهي في الأصل خمس طرق، لأنهم جعلوا السمع على الشيخ بقراءة غيره عليه طريقة من طرق الأخذ والتحمل، وإنما هو يدخل ضمن طريق القراءة على الشيخ.

(١) مجمل اللغة لابن هارس ٨١/١ (أ.م).



## المبحث الثاني

### الرواية بالنظر إلى عدد الرواية

أولاً، عند المحدثين

قسم المحدثون الخبر باعتبار وصوله إلينا من حيث السندي وعدد رجاله إلى قسمين: متواتر، وآحاد:

**المتواتر:** هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السندي إلى منتهاه، مستدلين إلى أمر محسوس.

ومعنى ذلك أن المتواتر هو الحديث الذي يرويه جموع كثيرة في كل طبقة من طبقات سنده، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون هؤلاء الرواة قد اتفقوا على اختلاف الحديث أو الكذب فيه، واستندوا في الرواية إلى أمر يدرك بالحس كالسماع ونحوه<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن الحديث المتواتري يتطلب فيه أن يرويه عدد كثير، وأن تكون هذه الكثرة في كل طبقات سنده، وأن تحيل العادة اتفاقهم على الكذب، وأن يكون مستندًا في الرواية إلى شيء محسوس، كقولهم: سمعنا، أو رأينا، ونحو ذلك. وجمهور العلماء لا يستطردون في المتواتر عدداً معيناً.

ثم قسم علماء الحديث المتواتر إلى قسمين: لفظي، ومعنى.

فالمتواتر اللفظي هو ما تواتر لفظه ومعناه، وهو الذي رواه الجمع المذكور في أول السندي ووسطه وأخره بلفظ واحد، ومثاله حديث: «من كذب على متعهداً فليتبواً مقعده من النار»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الكتبية ص ٢٦، مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤، مباحث في علوم الحديث للقطان ص ٨١، علوم الحديث د - صبحي الصالح ص ١٤٨.

(٢) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، والبغماري ومسلم والترمذى والنسائي وأبي ماجة، عن رواه كثريين. انظر: فیض القدير ٣٧٨/٦.

والمتواتر المعنوى هو ما تواتر معناه دون لفظه، فيكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت روایاته عن الجمع الذي يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، مثاله: أحاديث: «رفع اليدين في الدعاء»، فقد روى عنه صلى الله وسلم نحو مائة حديث في رفع يديه في الدعاء، وقد جمعها السيوطي في جزء لكتها في قضايا مختلفة، فكل قضية لم تتواء، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع<sup>(١)</sup>.

والقسم الثاني: الأحاد، وهو ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة<sup>(٢)</sup>.

أى أنه لم تجتمع فيه شروط المتواتر، فلم تجتمع في نقلته الكثرة التي تواترت في المتواتر، فربما يكون نقله واحداً أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر بحيث لا يشعر بأن الخبر دخل في حكم المتواتر.

ولقد قسم الحديث الأحاد بالنسبة إلى طرقه إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

فالمشهور: هو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة، ولم يبلغ حد التواتر، وسمى مشهوراً لوضوحه، وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره، ومنهم من غاير بينها: بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء؛ ومثاله حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه»<sup>(٣)</sup> وهذا هو المشهور في الاصطلاح.

ويطلق المشهور غير الاصطلاحي على أنواع أخرى من الأحاديث من غير شرط، فيشمل ماله إسناد واحد، وماله أكثر من إسناد، وما لا يوجد

(١) انظر، تدريب الراوى ٢/١٦٢ - ١٦٧، علوم الحديث ٤ - صبحي الصالح من ١٤٨ - ١٥٠، مباحث في علوم الحديث للقطان من ٨٥.

(٢) الكفاية من ٣٢.

(٣) عزاء السيوطي ٢/١٣٦، الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل والبغاري ومسلم والترمذى، وأبي ماجة.

#### **اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص**

له إسناد أصلًا، كالمشهور عند أهل الحديث خاصة، والمشهور عند التحاة، والمشهور بين العامة، وقد ذكر السيوطي أمثلة لكل نوع على حدة. والعزيز: هو الحديث الذي لا يقل رواته عن اثنين أو ثلاثة في جميع طبقات السندي، ومثاله حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»<sup>(١)</sup>.

والغريب: هو ما انفرد بروايته راو واحد؛ ومثاله حديث: «لا يبع حاضر لياد»<sup>(٢)</sup>.

#### **ثانياً، عند اللغويين**

تأثر علماء اللغة بمنهج علماء الحديث وبما وضعوه من قواعد وضوابط في قبول الحديث النبوي الشريف، واشتربطا شروطهم، فاشترطوا في ناقل اللغة ما اشترطوا في الحديث، فمما اشترطوه في ناقل اللغة أن يكون عدلاً ثقة، وأن يكون المنقول عنه حجة في أصل اللغة، إلى آخر الشروط التي سبق ذكرها.

والنقل عند علماء اللغة هو: «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم)»<sup>(٣)</sup>.

وكما قسم علماء الحديث الخبر باعتبار وصوله إلينا من حيث السندي إلى قسمين: متواتر، وأحادي، هذا اللغويون حذوه، فقسموا المنقول إلى قسمين أيضاً: متواتر، وأحادي.

(١) آخر جمل البخاري 2 مسندجه 58/1. مطبع دار إحياء الكتب العربية، ومسنده 2 مسندجه 1/67 وعزاه السيوطي لأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والنسائي وأبي ماجه، عن ابن أنس، ورمز له بالصححة.

(٢) انظر، مقدمة ابن الصلاح ص 45 - 47، تدريب الراوي 2/ 168-169.

(٣) لمع الأدلة من 82-83.

نقل السيوطي «أن النقل المحسن: إما متواتر، وهو ما لا يقبل التشكيك كالسماء والأرض والحر والبرد ونحوهما؛ وإما آحاد كالقرء ونحوه من الألفاظ العربية. وقال الرازى والأمدى: واكثر الفاظ القرآن من الأول، أى المتواتر»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأنبارى: اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: متواتر آحاد:

فاما المتواتر فلجة القرآن<sup>(٢)</sup> وما متواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعى من أدلة التحوى يفيد العلم ... وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأمور به؛ ثم ذكر شرط العلماء في التواتر فقال: واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقله لغة القرآن، وما متواتر من السنة وكلام العرب، فعددهم انتهى إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب؛ ثم إنهم اختلفوا في العدد الذي يتحقق التواتر بين سبعين وأربعين، وأشى عشر وخمسة معمددين على أمور لا تعد أدلة، وقد رجع ابن الأنبارى عدم ارتباط التواتر بعدد معين، حيث قال: وال الصحيح عندي هو الأول...<sup>(٣)</sup>

فال صحيح أن النقل ليس بكثرة العدد ولا بقلنته في الرواية، وإنما الشرط الأساسي في ذلك هو أمانة الناقل وعدالته وصدقه فيما يقوله وينقله، وموافقتها لقواعد اللغة، ومع أن علماء الحديث تضاربت آراؤهم حول تحديد العدد في المتواتر، إلا أن الأرجح عندهم ملاحظة روايته عن

(١) المزهري ٥٧٧.

(٢) وهي القراءات الصحيحة المتواترة، أما القراءات الشاذة فهي من قبيل الآحاد.

(٣) انظر: لم الدلة ص ٨٥-٨٦، وقارن بالمزهري ١١٤/١، والإسماح ٢، شرح الأقران ص ١٥٣.

جمع يحيى العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، من غير محاولة لتعيين عدد هذا الجمع، وقد قال الهروي في شرحه على النخبة:  
«لا معنى لتعيين العدد على الصحيح؛ وقال الأصيلي: وإنما الضابط حصول العلم، فما أخبر هذا الجمع وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر وإلا فلا»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا وجدنا اللغويين يقبلون الرواية ما دام السندي صحيحاً، والناقل أميناً في نقله؛ وهذا ما فعله علماء القراءات حينما وضعوا شروطاً لضوابط القراءة الصحيحة، بحيث لا يختلف منها واحد، وهي:  
١- أن يصح سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
٢- أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.  
٣- أن توافق القراءة العربية ولو بوجه.

فالاسناد الصحيح هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم في تقبيل القراءة، وعلماء القراءات لا يمدون في شيء من حروف القرآن الكريم على الأخفى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متتبعة يلزم قبولها، وصحة السندي تتأتى بأن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر ابن الأنباري شرط العلماء في نقل الآحاد، فقال:

«اعلم أنه يستشرط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجالاً كان أو امرأة،

(١) شرح نخبة النظر في مصطلحات أهل الأثر - للهروي ص ٢٠ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٨م.

(٢) انظر: الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم - د/ محمد عبد الرحيم سعد ص ٢٩١-٢٩٣ بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية - العدد الخامس ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتبع اشتراط الأمانة والعدالة في الناقل، سواء في ذلك ناقل اللغة والحديث، ولم يقبلوا النقل من الفاسق، لأنه ليس موضوعاً في نقله، وإن كان الناقل واحداً قبلوا النقل طالما توفرت فيه العدالة والأمانة، سواء وافق غيره في النقل أم لا؛ وقد أسلفنا أن كلاً من أهل الحديث وأهل اللغة أجازوا الرواية عن أهل الأهواء والبدع، طالما أنهما غير موضوعين بالكذب كما سنتوضّح ذلك فيما بعد.

فالضوابط التي وضعها علماء الحديث في روایتهم للحديث تتحقق السلامة المرجوة للحديث، بحيث ينقل الحديث إلى الناس كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون زيادة أو نقصان أو تحريف فيه. من أجل ذلك استخدم اللغويون منهج علماء الحديث وطبقوه في نقل اللغة، كي يستتبّوا القواعد اللغوية السليمة، كما أن علماء الحديث استتبعوا الأحكام الشرعية من الحديث النبوى الشريف.

واستخدام اللغويين منهج المحدثين وتطبيقه على اللغة ليس بجديد عليهم، لأن اللغويين كانوا على صلة بدراسة الحديث النبوى الشريف، ذكر الزبيدي في طبقاته. قال.

«حدثنا قاسم بن أصيغون حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا محمد ابن عبد الله بن نمير، حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن بشر بن سليمان قال: سمعت الأصمّ يقول: سمعت من سفيان الثورى ثلاثة ألف حديث»<sup>(٢)</sup>.

(١) مع الأدلة من ٨٥.

(٢) طبقات التحويين واللغويين من ١٦٩ - ١٧٠.

وبالنسبة للأحاداد، فقد قال الإمام فخر الدين الرازي في كتابه المحسوس:

«وأما الأحاداد فالإشكال عليه من جهة أن الرواية له مجرروحون ليسوا سالمين من القدر.

بيانه: أن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة، كتاب سيبويه وكتاب العين.

أما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس، وأيضاً فالمبرد كان من أجل البصريين وقد أفرد كتاباً في القدر فيه.

وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور - من أهل اللغة - على القدر فيه؛ وأيضاً فإن ابن جن أبيه أورد باباً في كتابه الخصائص في قدر أكابر الأدباء بعضهم في بعض، وتذكيت بعضهم ببعض<sup>(١)</sup>؛ وأورد باباً آخر في آن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر<sup>(٢)</sup>، وغيره من ذلك القدر في الكوفيين، وأورد باباً آخر في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتنى بها إلا ابن أحمر الباهلي<sup>(٣)</sup>.

وروى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها، ولا سبقاً إليها.

ويعجب الرازي من الأصوليين لأنهم أقاموا الأدلة على خبر الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الأدلة على ذلك في اللغة؛ وكان من الوجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو، وأن يتفحصوا عن أحوال جرهم وتعديلهم، كما فعلوا في رواية الأخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه، فإن اللغة والنحو يجريان مجرئ الأصل للاستدلال بالنصوص<sup>(٤)</sup>.

(١) أوردته بعنوان: باب ٢٨ سقطات العلماء . الخصائص ٤٨٢/٣ .

(٢) السابق ٥٧/٢ .

(٣) السابق ٤١/٢ .

(٤) انظر: المحسوس ٢ علم أصول الفقه - فخر الدين الرازي ١/٧٧-٧٨، وقارن بالزهر ١/١١٦-١١٧ .

وما ذكره الرازي عما أتى به ابن أحمر الباهلي وما ورد من ارتجال رؤبة وأبيه لألفاظ لم يسمعها ، ولم يسبق إليها ، فهذا كله سبق إلى ذكره ابن جنى حيث أورد بابا في كلمات من الغريب لم يأت بها إلا الباهلي ، فهذه الألفاظ الغربية التي أتى بها ابن أحمر وكذلك ما كان يرتجله رؤبة وأبواه كل ذلك لم يكن متواترا ، وإنما هي ألفاظ آحادية تفرد بنقلها بعض أئمة اللغة ، وهذه الألفاظ تقبل في القياس اللغوي ، طالما أن الناقل لها توفرت فيه العدالة والضبط فهو ناقل ثقة يؤخذ بما قاله حتى ولو لم يسمع من غيره ، ويزيد ابن جنى وضوحا فيقول :

«القول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر ، فإذاً أن يكون شيئاً أخذه عنمن ينطلق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه ، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فضيح ، كقوله في الذرّخَر: الذرّخَر ، ونحو ذلك: قد يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر؛ فإن الأعراب إذا قويت فصاحت ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن خبر الآحاد لم يرخصه اللغويون ، بل قيلوه وقاسوا عليه بدعوى أن ما فيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، لكن القياس ينبغي أن يكون على الكثير لا القليل الذي تفرد به أحد الرواة.

فالقياس اللغوي هو محاكاة العرب في كلامهم اللغوي ، وربط البناء اللغوي عندنا بما هو مقبول ومستساغ في كلامهم ، ومتمشيا مع القاعدة اللغوية كأنه يعد أحد العوامل التي تؤدي إلى تطور اللغة ونموها ، وكان بعض العلماء من اللغويين كالأصممعي يتشدد بالسماع ، وكان يقف على الرواية بالسماع ، ولا يروى إلا عن عربي يكون كلامه حجة في أصل اللغة ، فالأصممعي حذا حذو أستاذه أبي عمرو بن العلاء الذي يلتزم بالسماع ،

(١) الخصائص / ٢، ٢٥-٢٤.

وممن قال بالسماع فخر الدين الرازى حيث قال في كتابه المحسول:  
الطريق إلى معرفة اللغة النقل المحسن.

والقياس يأتي دوره بعد السماع، فإذا ورد عن العرب سماع في  
اللقطة، فإن السماع مقدم على القياس، وقد عقد ابن جنی بابا في  
تعارض السماع والقياس فقال:

«إذا تعارضنا نطبق بالسماع على ما جاء عليه، ولم تقصه في غيره،  
وذلك نحو قول الله تعالى ﴿أَسْتَحْمِدُ عَيْنَهُمُ الظَّيْلَن﴾<sup>(١)</sup> فهذا ليس بقياس،  
ولكنه لابد من قبوله؛ لأنك إنما تطبق بلغتهم، وتحتذى في جميع ذلك  
بأمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «واعلم أنك إذا آذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت  
العرب قد نطبقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه،  
إلى ما هم عليه»<sup>(٣)</sup>.

وأما قول الرازى السابق من أن الأصوليين أقاموا الأدلة على خبر  
الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الأدلة على ذلك في اللغة .....  
الخ.

فرد عليه الأصحاب بانه ضعيف جداً؛ وذلك أن الدليل الدال على  
أن خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة أحاداً إذا  
وجدت الشرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم  
بالأدلة الدالة على أنه حجة في الشرع<sup>(٤)</sup>.

وعلماء أصول الفقه يذهبون إلى أن خبر الواحد يفيد العلم بواسطة

(١) المجادلة من الآية ١٩.

(٢) المخصاص ١١٧/١، وقارن بالإقسام ٢٦١ شرح الاقتراب ص ٢٩١.

(٣) المخصاص ١٢٥/١.

(٤) المهر ١١٩/١، الإقسام ٢٦٧ شرح الاقتراب ص ١٤٧.

القرائين ولا يفيده مجردًا عنها، فهم لا ينكرون خبر الواحد وإنما أجازوه بشرط أن يكون المخبر عدلاً، وأن يكون نقله محفوظاً بالقرائن<sup>(١)</sup>.

وعلماء الحديث أخذوا بخبر الواحد، وذكروا من الأحاديث التي تؤكد صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه؛ ومما ورد عنهم، ما ذكره عنهم الخطيب البغدادي: «عن كثير بن هرقد، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكرى المزارع، فحدث أن رافع بن خديج يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ذلك، قال نافع: فخرج إليه وأنا معه فسألته، فقال رافع نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع، فترك عبد الله كراءها.

وذكر البغدادي فقال: قال الشافعى: وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفته، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة، إلا بما تقوم عليهم به الحجة، ولم يتلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يسمعوا ما أنزل في تحويل القبلة، ولكنهم تحولوا عن قبلتهم التي كانوا عليها وهي بيت المقدس إلى بيت الله الحرام بخبر الواحد.

قال الشافعى: ولم يكتونوا بخبر الواحد إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق.

قال الخطيب: وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين، ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر الأمصار، ولم يرد عن أحد منهم إنكار ذلك<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا النسق صار علماء اللغة، فهم يأخذون بنقل الواحد طالما كان عدلاً موصوفاً بالثقة، ويقيسون عليه خاصة الكوفيين، لأنهم أهل

(١) أنسوں الفقه للشيخ محمد الخضر حسين ص ٢٢٩ - ٢٣٨.

(٢) الكتبية في علم الرواية ص ٤٢ - ٤٦.

#### اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

رواية، يعتدون بالشاهد الواحد ويقيسون عليه ولو كان بيته واحدا من الشعر، وإن كان فيه خلاف للشائع والمشهور في كلام العرب، وأجازوا أن تبني القاعدة على مثال واحد، بخلاف البصريين الذين يقيسون على الكثير الغائب.

قال ابن الأباري: «ويقبل نقل الواحد، ولا يتشرط أن يوافقه في النقل غيره لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغبته الطن. بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين، فوجب أن يكون لغبة الطن، وإذا كان لغبة الطن فقد حصل غبة الطن بخبر الواحد من غير موافقة»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فقد ألغوا نقل اللغويون عن النساء والصبيان والعيبي، وأهل الأهواء، طالما أنهم غير موصوفين بالكذب، فقبلوا أخبارهم. وأما قول الرازى السابق ذكره: حينما تعجب من الأصوليين، وقال: وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال الرواية جرهم وتعديلهم ... إلخ.

فقد قال السيوطي: فهذا أحق، فقد كان الواجب أن يفعل ذلك، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته. قال القراء في هذا الأخير: إنما أهملوا ذلك، لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث، لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين في الوضع؛ وأما اللغة فالدواعى على الكذب عليها في غاية الضعف<sup>(٢)</sup>. والحقيقة أن اللغويين الذين اهتموا بتاريخ العلماء من اللغويين والنحاة، لم يهملوا هذا الجانبا، وإنما درسوا حياة العلماء والرواية،

(١) لمع الأدلة من ٨٥، وقد أشار إلى ذلك في المذكرة رقم ١٢٧.

(٢) المذكرة رقم ١١٩، الأصباح في شرح الأفتتاح من ١٤٨.

وكذلك الحال بالنسبة للغات بحثوا عن أحوالها ورواتها، وذكروا ما يتصل بالجرح والتعديل للعلماء والرواة، وهناك الكثيرون الكتب صنفت من أجل هذا الغرض، وعلى سبيل المثال: طبقات التحويين واللغويين للزبيدي، ومراتب التحويين لأبن الطيب اللغوي، وأخبار التحويين البصريين للسيراطي، وبقية الوعاة للسيوطي، وغير ذلك من هذه الكتب التي تناولت معرفة الطبقات والثقات والضعفاء وغير ذلك من الأنواع التي تناولتها.

ومما يدل على أن اللغويين اقتدوا بمنهج علماء الحديث، أن المحدثين اهتموا ب الرجال الحديث، وبحثوا عن أحوال الرواة، وعن جرائمهم وتعديلاتهم، وكانوا يسألون الراوى عن سند الحديث، أو عن رواه؛ ومما روی في هذا:

«قال رجل للحسن يا باسعيد: إنك تحدثنا فتفقول: قال رسول الله صلى الله وسلم، فلو كنت تسدّد لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: أيها الرجل: ما كذبنا ولا كذبنا، ولقد غزونا إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثة مائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»<sup>(١)</sup>.

من هنا تأثر اللغويون بما وضعه المحدثون في منهجهم، واقتدوا به، لأن فيه ما يروى ظماهما، ويشفى غلتهم، ووجدوا فيه حفظاً وتوثيقاً لغة، فطبقوا ما وضعه علماء الحديث في نقل الأخبار على اللغة، فالراوى يسأل عن سنته، وعمن روى، من أجل ذلك كان الإسناد من شروط النقل.

قال ابن الأنباري: «أعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين: الإسناد والمعنى، فاما الاعتراض على الإسناد فهم وجهين:

(١) قواعد التحديث من ١٤٢.

---

**اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص**

---

أحدهما: ان تطالبه بآياته الإسناد .. لأنه لو لم يكن الإسناد لأدى إلى أن يروى كل من أراد ما أراد، وهذا غاية الفساد؛ والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثان: أن يطعن في إسناده، بأن يكون الرواى غير موثوق بروايته<sup>(١)</sup>.

مما سبق وجدنا اللغويين يقسمون الخبر إلى قسمين متواتر وآحاد تأثرا بعلماء الحديث كما بينا من قبل؛ وقد ذكر السيوطي أمثلة من المتواتر مما تواتر على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم، وليس هو في القرآن؛ من ذلك: أسماء الأيام، والشهور والربيع، والخريف، والقمح، والشعير، والأرز... إلخ<sup>(٢)</sup>.

(١) الأغراي 2 جدول الأعراي ص ٤٧-٤٦.

(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها 2 المزهر ١٢٢-١٢٠ المهر ١.



### المبحث الثالث مواصفات الراوى وصفاته

#### أولاً، عند المحدثين

قال أبو علي الجياني: خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب.  
وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين. لولا الإسناد لقال من شاء ما

يشاء.

وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن.

وقال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالى سنة عمن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه<sup>(١)</sup>.

لهذا اهتم علماء الحديث بالراوى، واشترطوا شروطاً لابد من توافرها فيه حتى تقبل روايته، فإن اختل شرط منها ردت روايته ولم تقبل.

قال ابن الصلاح:

«أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متقيطاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشتغل فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعانى»<sup>(٢)</sup>.

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - محمد جمال الدين القاسمي ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاستخلاف - ابن الصلاح ص ٣٨٨.

فتقيل الرواية إذا توفرت في الرواى شروط خمسة، وهى: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة، والضبط.

والمقصود بالعدالة هي الاستقامة التامة في شئون الدين، والسلامة من الفسق وما يخل بالمرءة، وقد عرف الخطيب البغدادي العدل بأنه: من عرف بأداء فرائضه وإنزوم ما أمر به، وتوافق ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوفى في لفظه مما يلثم الدين والمرءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعرف بالصدق في حديثه<sup>(١)</sup>.

فيجب على الرواى العدل أن يكون متبناً لأوامر الله تعالى، مجتنباً لكل نواهيه، فإذا ارتكب شيئاً مما نهى عنه سقطت عنده العدالة، وترك حديثه.

«وتحبت العدالة بتخصيص عدلين عليها أو بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاءع الثناء عليه بها، كفى فيها كمالك، والشافعى، والأوزاعى، وغيرهم، استغنى في مثل هؤلاء بذلك عن بينة شاهدة بعدهم تتصيضاً، فلا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من كان في عدد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين<sup>(٢)</sup>.

واشترطوا الإسلام في الرواى، لأن هذا أمر يختص بالدين والعقيدة، فلا يجوز لغير المسلم أن يقوم بروايتها، فليست هناك عدالة بدون إسلام، وقد أخذ بهذا الشرط بعض الفقهاء.

روى عن عثمان أنه قال في النصران والص彬 والمملوك: يشهدون شهادة فلا يدعون لها حتى يسلم هذا، ويعتقد هذا، ويحتمل هذا، ثم يشهدون بها أنها جائزة، وهذا قول مالك وابن أبي ذئب.

(١) الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادي ص ١٠٢ .. علوم الحديث ومسقطه - د/ صبحى الصالح ص ١٦٩.

(٢) الكفاية ص ١٠٤، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥-٢٨٦، تدريب الرواى في شرح تحرير التوادى - للسيوطى ٣٦٩/١.

قال الخطيب البغدادي: وإذا كان جائزًا في الشهادة فهو في الرواية أولى، لأن الرواية أوسع في الحكم من الشهادة مع أنه قد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدواها بعده»<sup>(١)</sup>.

فشرط الإسلام في الرأوى واضح، لأنه يؤدي أحاديث وأخباراً وآثاراً تتعلق بهذا الدين، وبأحكامه وحكمه وتشرعياته، فالاحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمناً بهذه العقيدة التي يحتمل مسؤولية تفهمها للناس، لأن الإسلام يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها»<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بالضبطة أن يروى هذا الراوى الحديث كما سمعه من الرواة الثقات، دون تصحيف أو تحريف فيه، وأن يكون هاهما وواعياً لالفاظ الحديث ومعانيه وما توحى به من الناحية اللغوية أيضاً، إلى جانب الناحية التفسيرية للحديث، وأن يكون حافظاً متقدماً للحديث؛ قال ابن الصلاح:

يعرف كون الراوى ضابطاً، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفيين بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنَا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه»<sup>(٣)</sup>.

فإذا لم يكن الراوى ضابطاً حافظاً متقدماً لروايته، ردت روايته، لأنه طلما كان كذلك فإن روايته تختلف رواية الثقات من الناس، وفي مخالفته لعامتهم ما لا تقبله القواعد من الشذوذ والانحراف، ومن يأت بذلك في روايته فقد حمل نفسه إثماً كبيراً.

(١) الكفاية من ٩٨.

(٢) علوم الحديث. د / صبحي الصالح من ١٢٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح . من ٦٩.

فمن عرف بالتساهل في سماع الحديث روایته، وعدم الضبط  
والاتقان ترك الاحتجاج به<sup>(١)</sup>.

وأما الشرطان الآخرين، وهما: العقل والبلوغ، فشرط العقل  
يرادف عند المحدثين مقدرة الراوى على التمييز، فيندرج تحته البالغ  
تحملأداء، والصبي المميز تحملأداء. فقد لوحظ في شرط العقل  
البلوغ ضمناً، لأن في وساع الصبى أن يتحمل الرواية، ولكنه لا يزديها إلا  
بعد بلوغه<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للبلوغ فعلماء الحديث لم يتقدوا على سن معين فيه؛  
فهناك قوم قالوا: الحد في السماع خمس عشرة سنة، وقال غيرهم ثلاث  
عشرة سنة، وأهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد  
إكماله عشرين سنة، ويختلف قبل ذلك بحفظ القرآن، وبالبعد،  
أهل الشام لثلاثين.

وقال جمهور العلماء يصح السماع من سن دون ذلك؛ وهو الخطيب  
البغدادى: وهذا هو الصواب؛ لأن هناك الكثير من الصحابة سمع من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في سن مبكر، ومن هؤلاء الحسن  
بن علي بن أبي طالب روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وموالده سنة  
اثنتين من الهجرة، وكذلك عبد الله بن الزبير بن العوام وغيرهما. وتزوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة - رضي الله عنها - وهي بنت ست  
سنوات، وابتني بها وهي بنت تسعة، وروت عنه ما حفظه في ذلك الوقت.  
ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة وكان سماعه في الصغر أنس  
بن مالك، وعبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدري وغيرهم<sup>(٣)</sup>.  
وأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحاً يلزم العمل به إلا بعد البلوغ،  
ويجب أيضاً أن يكون الراوى في وقت أدائه عاقلاً مميناً؛ والذي يدل

(١) الكفاية في علم الرواية من ١٨٢-١٨٣.

(٢) علوم الحديث - د. صبحي الصالح من ١٦٧.

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية من ٧٥-٧٧ في باب ما جاء في صحة سماع الصغير.

على كونه بالغا عاقلا، ما روى عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتمل، وعن المجنون حتى يعقل»<sup>(١)</sup>.

فحال الراوى إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنبه ويعتمد قربات، وكثير من الفاسق يعتقدون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول، فخير الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مجتمعة على هذا، ولا خلاف بينهما في ذلك.

ويجب أن يكون وقت أدائه مسلما، لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ جَاءَكُمْ فَارِسٌ يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده، فخير الكافر بذلك أولى.

ويجب أن يكون عدلا مرضيا سليما من الجرح فيه<sup>(٣)</sup>.

#### رواية النساء والعييد ومن ليس بفقييه

أجاز علماء الحديث الرواية لهؤلاء والأخذ عنهم طالما اكتملت فيهم شروط الراوى، والدليل على ذلك ما روى عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نضر الله أمرة سمع منها حديثا فحفظه حتى يبلغه إلى من هو أحافظ منه، وبلغه من هو أحافظ منه إلى من هو أفقه منه، فرب حامل فقهه ليس بفقييه<sup>(٤)</sup>.

قال الخطيب البغدادي: وقد قيل علماء السلف ما رواه النساء والعييد ومن ليس بفقييه، وإن لم يرو أحد هم غير حديث أو حديثين.

(١) هذا الحديث عزاء السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، وأبي داود، والنسائي، وأبي ماجة، والحاكم، عن عائشة، ورمز له بالمسحة. انظر: فيض التدبر بشرح الجامع الصغير للمناوي، ٤٧-٤٧/٤.

(٢) العجرات من الآية، ٦. (٣) الكفاية في علم الرواية ص، ٩٩. وراجع باب ذكر الكلام في أحكام الأداء وشرائطه ص، ٢٠١-٢٠٢. (٤) عزاء السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل والترمذى وأبي حيان في صحبيه، ورمز له بالمسحة. انظر: فيض التدبر، ٣٧/٦.

فإن قيل: كيف يقبل خبر العبد وليس هو من أهل الشهادة؟  
قلنا لاجماع الناس على ذلك مع أن جماعة من السلف أجازوا شهادة  
العبد العدل، لأن الشاهد يوافق المخبر في بعض صفاته ويفارقه في  
بعضها<sup>(١)</sup>.

#### رواية أهل البدع والأهواء

اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء كالقدرية  
والخوارج والرافضة، وهل يحتاج بما يرونه أو لا؟  
فمنعت طائفة من السلف صحة الاحتجاج بما سمع عنهم، لأنهم  
كفار في مذهب من ذهب إلى كفر المتأولين، وفساق عند من لم يحكم  
بکفر متأول؛ وقال بعضهم ممن ذهب إلى هذا المذهب أن الكافر والفاشق  
بتأويل بمثابة الكافر المعاند، والفاشق العائد، فلا يقبل خبرها ولا  
تثبت روایتها.

وذهب طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين  
لا يعرف منهم استحلال الكذب، وممن قال بذلك الشافعى حيث قال:  
وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة  
بالزور لموافقيهم؛ وإلى مثل مذهب الشافعى ذهب أبو يوسف من أصحاب  
أهل الرأى. فهم قد أجازوا الرواية عن أهل البدع والأهواء إلا الخطابية  
للصلة السابقة؛ وقد روى عن الشافعى أنه قال: لم أر أحداً من أهل  
الأهواء أشهد بالزور من الرافضة.

وقال كثير من العلماء: يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء،  
فأما الدعاة فلا يحتاج بأخبارهم، وذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل؛ وإلى  
مثل هذا الرأى ذهب عبد الرحمن بن مهدي، فقد نقل عنه قوله: من رأى  
رأيا ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأيا ودعا إليه فقد استحق الترك<sup>(٢)</sup>.

(١) الكفاية لا علم الرواية من ١١٧.

(٢) المصدر السابق من ١٦٨-١٦٩.

### الرواية عن أهل المجنون والخلاعة

رفض علماء الحديث الأخذ عن أهل المجنون والخلاعة لأن مثل هؤلاء ليسوا من الثقات الذين يؤخذ بأقوالهم.

من أجل ذلك كان علماء الحديث إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل، نظروا إلى صلاته وإلى سنته وإلى هئيته؛ ومما روى من ذلك:

قال العباس بن محمد، سمعت يحيى بن معين، وذكرت له شيئاً كان يلزم سفيان بن عيينة يقال له ابن منازر فقال أعرفه، كان صاحب حديث، وكان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفي، ويقول فيه الأشعار، ويشبب بالنساء، وطربوه من البصرة، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في الموضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس ليس يروى عنه رجل فيه خير<sup>(١)</sup>.

فمثل هؤلاء لا يثق أحد برواياتهم، فلا يؤخذ عنهم، لأن من شروط الرواى العدالة، فعليه أن يكون متبعاً لأوامر الله، متجنباً لما نهى الله عنه؛ وإذا لم يكن الماجن أهلاً لرواية الحديث فإن اللغويين يرون أنه مقبول الرواية اللغوية.

قال الخطيب البغدادي : « قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد ، سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال: لم يكن بثقة ولا مأمون ، رجل سوء ، نفى من البصرة ، وذكر عنه مجنون وغير ذلك ، قلت: إنما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل بن أحمد ، فقال هذا نعم ، كأنه لم ير بهذا بأسا ، ولم يره موضعاً للحديث »<sup>(٢)</sup>.

(١) السابق من ١٨٩-١٨٨.

(٢) السابق من ١٨٩.

### الرواية عن معروف العين والعدالة دون الاسم والنسب

أجاز علماء الحديث الرواية عن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبة، فهو بذلك تحقق فيه شروط الرواوى، ولم يتختلف منها شرط، فالجهل باسمه ونسبة لا يخل بالرواية، ولا يخل بعدهاته. ومما ورد في ذلك، ما روى عن ثمامنة بن حزن القشيري قال: سألت عائشة عن النبي، فقالت: هذه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لجارية حبشية، فسألتها فقالت: كنت أتبيه لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء عشاء، فأوكىيه عشاء، فإذا أصبح شرب منه. وروى عن محمد بن الطيب قال: ومن جهل اسمه ونسبة وعرف أنه عدل رضا، وجب قبول خبره، لأن الجهل باسمه لا يخل العلم بعدهاته.<sup>(١)</sup>

### كرامة الرواية عن الضعفاء

كره علماء الحديث الرواية والنقل عن الضعفاء ، وكانوا يأخذون عن الأمانة الثقات الذين لم يرد في شأنهم تجريح، فإذا كان قد حدث بالحديث روياً كان أحدهما ضعيف؛ والآخر عدل ثقة ، فيأخذ برواية العدل ؛ وقد روى الخطيب البغدادي ما يؤكد ذلك : «عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إنني لأسمع الحديث أستحسنه ، فما يمنعني به قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به ، فأدعه لا أحدث به».

قال الشافعى: كان ابن سيرين وإبراهيم التخمى وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحداً من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب<sup>(٢)</sup>. وكانتوا يرجحون الأخذ من علا إسناده، وقرب من النبي صلى الله

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤١٢، تدريب الرواوى ١/ ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) الكفاية ص ١٦١.

عليه وسلم، معتقدين أن قرب الإسناد قربة إلى الله، وحين لا يتيسر لهم الإسناد القريب إلى النبي صلى الله عليه وسلم نفسه، يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام، واهتمامهم بالأسانيد العالية، يترتب عليه قوة الظن بصحة متونها<sup>(١)</sup>.

#### رواية المجهول وموقف علماء الحديث منه

ذكر الخطيب البغدادي أن المجهول عند أصحاب الحديث هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفة العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل: «عمرو ذي مر، وجبار الطائي، وسعيد بن ذي حدان»، لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السباعي ...

قال الخطيب: وأقل ما ترتفع به الجهة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم.. إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه<sup>(٢)</sup>.

والجهول عند أهل الحديث على ثلاثة أنواع:

الأول: مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جمياً، لا تقبل روايته عند المجهول.

الثاني: المستور الذي جهله عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، فهذا المستور يحتاج بروايته بعض من رد روایة الأول، وهو قول بعض الشافعية، لأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوى.

الثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية مجهول العدالة، من لا يقبل رواية مجهول العين، ومن روى عنه عدلاً وعيته، فقد ارتفعت عنه هذه الجهة<sup>(٣)</sup>.

(١) علوم الحديث - ٥ - صبحي الصالح ص ١٧٥.

(٢) الكفاية من ١١٢-١١ - مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٥ - ٢٩٦. تدريب الراوى ١/ ٢٨٢-٢٨٧.

ومجهول العين هو الذي ذكر اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد ، فقالوا هذا لا تقبل روایته حتى يوثق ، فأقل ما ترفع به الجهة عنه أن يروي عنه اثنان فمساعدان من المشهورين ، وهذا ما قصده الخطيب البغدادي في المجهول ، فقد كان يهدف إلى المجهول العين.

والأحاديث المبهمة التي لا يصرح فيها باسم راوي الحديث ، فحكمها لأنها مردودة ، لا يحتاج بها إلا بعد معرفة الراوى لها.

أما الأسباب التي تؤدي إلى جهة الراوى ، فهي كالتالي :

١- «كثرة نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب ، فيشتهر بشيء منها ، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض».

٢- «قلة رواية الراوى ، وقلة من روى عنه».

٣- «عدم التصرير باسمه»<sup>(١)</sup>.

#### بيان من تقبل روایته ومن ترد عند علماء الحديث

سبق أن وقفنا على ما وضعه علماء الحديث من شروط لرواية الحديث ، حتى يقبل ما يروونه ، فإذا لم تتحقق هذه الشروط كان ما يروونه مرفوضا ، ويجمع هذه الشروط العدل والضبط ، ويعنون بالعدل أن يكون مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المرءة ، هذه العدالة إنما تثبت بتتصيص عذلين عليهما أو بالاستفاضة ، كما يعنون بالضبط موافقته للثقات المتقنين غالبا ، ولا تضر مخالفته النادرة ، فإن كثرت اختل ضبطه ولم يتعذر به<sup>(٢)</sup>.

وهناك شروط أخرى تتصل بالجرح والتعديل ، ورواية مقبول العدالة ظاهرا أو باطنها فهي لا تقبل عند الجماهير ، ورواية المستور وهو عدل الظاهر دون الباطن ، كما سبق ، وكذلك من كفر ببدعته لم يتعذر

(١) مباحث في علوم الحديث - مناج القحطان - ص ٢٢٦.

(٢) تدريب الراوى ٢٦٨١ وما يمدها.

به بالاتفاق، وكذلك رواية التائب من الفسوق تقبل عندهم ومن أخذ أجرا على التحديث لا تقبل روايته عند أحمد وغيره، ومن عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه لا تقبل روايته، وهذه الشروط بلغت أكثر من اثنى عشر شرطا عند بعضهم وإن أعرض عنها كثير من المحدثين، ولكنهم يركزون على الشرط الأول، «أعرض الناس في هذه الأزمان المتاخرة عن اعتبار مجموع هذه الشروط المذكورة في رواية الحديث ومشايشه لتعذر الوفاء بها على ما شرط، ولكن المقصود الآن صار إبقاء سلسلة الإسناد المختص بالأمة الحمدية والمحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط ما يليق بالمقصود المذكور على تجرده وليكتفى بما يذكر وهو كون الشيخ مسلما بالغا غير متظاهر بفسق أو سخف يخل بمروءته لتحقق عدالته، ويكتفى بضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط ثقة غير منهم، وبروايته من أصل صحيح موافق لأصل شيخه»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال هذه الشروط التي وضعها علماء الحديث لروايته تجد مدى حرصهم على سلامة الحديث الذي يعد المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهم إذ يستمدون بهذه الشروط لا يرون بأيام قبول الحديث المروى بالمعنى، فقد جوز سوق الحديث بالمعنى دون سياقه على اللفظ، جماعة منهم، على، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة من الصحابة، وأيضا غيرهم من التابعين، فقد نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة.

وقال ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد، والألفاظ مختلفة؛ وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمنهم من يرويه تماما، ومنهم من يأتي

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠٧، تدريب الراوي ٤٤/١.

بالمعنى، ومنهم من يورده مختصراً، وبعضهم يغاير بين اللغوين ويراه واسعاً إذا لم يخالف المعنى، وكلهم لا يعتمد الكذب، وجميعهم يقصد الصدق، ومعنى ما سمع، فلذلك وسعهم، وكانوا يقولون: إنما الكذب على من تعمده<sup>(١)</sup>.

فعلماء الحديث توسعوا في رواية الحديث بالمعنى، ولم يقفوا على اللفظ، طالما أن الراوى تحقق فيه شروط قبول الرواية، وما دام لم يخالف المعنى، ولم يعتمد الكذب في حديثه.

ولقد دفعهم إلى الجواز في رواية الحديث بالمعنى، ان القرآن الكريم قد رخص فيه بالقراءة على سبعة أحرف، فقد روى «أن رجلاً سأله يحيى بن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه فقال له يحيى: يا هذا: ليس في الدنيا أجل من كتاب الله تعالى، قد رخص للقراءة فيه بالكلمة على سبعة أحرف، فلا تشدد»<sup>(٢)</sup>.

ويمكن من لم يجوز الرواية بالمعنى أن يقول: القراءة سنة متتبعة، فالقاريء لم يغير لفظاً بالفظ من تلقاء نفسه، بل الذي قرأ به مسموع من الرسول صلى الله عليه وسلم.

واشتربط علماء الحديث في رواية المعنى «أن يكون الراوى عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدتها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما، فإن لم يكن كذلك لم تجز الرواية له بالمعنى، بل يتعدى اللفظ الذي سمعه، واستدلوا بحديث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم يبيح لهم الرواية بالمعنى، هذا الحديث مرفوع رواه ابن منده في معرفة الصحابة، والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن

(١) قواعد التحديد للقاسمي ص ٢٢١.

(٢) السابق ص ٢٢٢-٢٢٣.

أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله إنّ أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أستمع منك، يزيد حرفًا أو ينقص حرفًا، فقال: إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً، وأصيّتم المعنى فلا بأس؛ فذكر ذلك للحسن فقال: لو لا هذا ما حدثنا<sup>(١)</sup>.

وإذا كان علماء الحديث أجازوا روايته بالمعنى، واستشهدوا بحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف»<sup>(٢)</sup>، فإن الشافعى قال بعد استدلاله بهذا الحديث:

«وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علمنا منه بأن الكتاب قد نزل ليجعل لهم قراءاته وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله سبحانه وتعالى أولى أن يكون فيه اختلاف اللفظ ما لم يجعل معناه»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الكثير من علماء الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى، واستدلوا بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فيجوز أن نقيس هذا بذلك، إن القراءة سنة واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم علماء القراءات بأن ما لم يرد به نص عن رسول الله في القراءة، فلا يقرأ به، ويحكم على القراءة ب أنها شاذة مخالفة للمأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهذا يدل على أن الفاظ القراءات الصحيحة هرّاً بها الرسول صلى الله عليه وسلم؛ واللفظ المختلف فيه بالقراءة فقد أقره، وعلى ذلك فالقراءة بحرف آخر غير الموجود، لم يكن فيه تغيير للمعنى والسياق المراد منه، وإنما لابد وأن يكون لها وجه يتفق مع قواعد العربية.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٥-٣٩٦، تدريب الرواى ٩٤-٩٦/٢، والحديث لا هنـج البارى لابن حجر ٢٢٧/٢، والكتابية: ص ٢٢٤.

(٢) الحديث لا هنـج البارى ٢١/٦.

(٣) الرسالة للإمام الشافعى ص ٣٧٥-٣٧٦، وقارن، بتدريب الرواى ٩٤/٢.

فالقراءة ليس فيها رواية بالمعنى، وعندما يوجد فيها إبدال حرف مكان آخر، وبشرط أن يكون هذا المبدل موافقاً لرسم المصحف، مخالفًا له، وقبل ذلك وبعده أن يكون مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما الحديث النبوي فلم يرد فيه قراءات عن النبي صلى الله عليه وسلم، حتى يجوز لنا أن نقرأ بها، ولا يجوز لأى إنسان أن يتصرف في لفظ الحديث، وإنما المتصرف في هذا لا بد أن يكون عالماً بأسرار اللغة وخفاء الألفاظ، حتى يعرف مدى الفارق بين هذا الحرف وغيره؛ ولذلك قال القاضي عياض:

«ينبغى سد باب الرواية بالمعنى، لثلا يتسلط من لا يحسن ممن أنه يحسن، كما وقع للرواية كثيراً قدימהً وحديثاً، وعلى الجوانز، الأولى إيراده الحديث بلقطه دون التصرف فيه»<sup>(١)</sup>.

(١) تدريب المراوى ٩٦/٢.

## ثانياً، عند اللغويين

وقفنا على مدى اهتمام علماء الحديث بالسند من خلال ما وضعيوه من الشروط التي تحقق الاطمئنان إلى صحة المتن والوثوق به، وشارع هذه الشروط والضوابط، والتزم بها رجال الحديث مما كان له أثره على العلوم الأخرى وخاصة العلوم اللغوية، فالالتزام اللغويون بها في رواية اللغة لتحقق سلامة النص اللغوي وصحته، ولو جنوب صحة الإسناد في الحديث النبوي أو جبوها في نقل اللغة، لأن اللغة يعرف من خلالها تفسير الحديث النبوي وتتأويله.

والرواية في اللغة متمثلة في رواية الشعر والأخبار، وهما يرويان عن الرجال والنساء والصبيان والعبيد والإماء، ومما لا شك فيه أن هؤلاء الرواة - وخاصة رواة الحديث - كانوا أصح وأسلم من رواة اللغة، لأن راوي الحديث يمنعه الرازع الديني من الخطأ في الحديث، فكان يخاف أن يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذباً، ومع هذا وجدنا الرواة في الأشعار والأخبار يفضلون الدقة البالغة والحذر الشديد، فاشترطوا في راوي اللغة ما اشترط في راوي الحديث؛ وذكرنا من قبل أن علماء الحديث اشترطوا في الراوي خمسة شروط هي:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة، والضبط

قال ابن الأثير:

«اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن فارس: تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوى الصدق

(١) مع الأدلة 2- أصول النحو - لابن الأثيري ص ٨٥.

والأمانة، ويتحقق المطلوب؛ فحدثنا على بن ابراهيم عن المدائني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللبس والتعنيف. قال ابن هارس: **فليتحرّ أخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة<sup>(١)</sup>**.

فاشترط أهل اللغة الأمانة والصدق والثقة والعدالة، ولم يستشرطوا الإسلام في راوي اللغة كما اشترط في راوي الحديث، لأنَّه أمر يختص بالدين، ولم تتحقق العدالة في راوي الحديث إلا بالإسلام؛ وبقيمة الشروط وهي الأمانة والصدق والعدالة، فقد سبق الكلام عليها عند المحدثين. ومن الشروط التي اشتراطها المحدثون في الرأوى البُلوغ والعقل؛ وبينما رأى علماء الحديث في ذلك، أما علماء اللغة فأعتمدوا على أشعار العرب الجاهليين، وأخذوا عن الصبيان، وعن المجانين كما نوضح ذلك. ومما يحسب لعلماء اللغة أنهم كانوا يتثبتون من صدق الرأوى، وذلك عن طريق معاودة اختباره بين وقت وآخر، ليطمئنوا إلى نطقه الصحيح الحالى من العيوب والأفات الكلامية عند الأداء كاللفافة واللثفة واللكتة وغير ذلك من العيوب، وهذا يعد شرطاً في الرأوى، اختص به اللغويون - لأنَّه يمثل أصحاب اللغة كما نطقوها، فلا بد أن يكون سليماناً من هذه الآفات، كما اشترطوا أن يكون الرأوى من أبناء العرب الأصليين الذين يعتد بلغتهم.

هذا وعلماء اللغة في هذا الموطن يختلفون عن المحدثين الذين لم يشترطوا عروبة الرأوى للحديث، ولذلك كانت رواية الحديث عن غير العرب - أي من الموالى والأعاجم - جائزة طالما توفرت في الرأوى الشروط

(١) الصاحبي لابن هارس من ٤٨.

المذكورة عند المحدثين، لكن علماء اللغة اشترطوا أن يكون الراوى من بين أبناء اللغة الأصليين، لأنه يؤدى اللغة أداء صحيحاً بوصفه أحد أبنائها. أما بالنسبة لراوى اللغة غير العربية، فإذا اكتملت فيه شروط الراوى إلا أنه لا يستطيع أن ينطق اللغة نطقاً صحيحاً كما ورد عن أهلها، لأن الأعجمي لا يستطيع أن ينطق بعض الحروف العربية لعدم وجودها في لغته الأصلية، فيضطر إلى أن يستبدل بهذه الحروف المفقودة في لغته الأصلية حروفاً أخرى، وربما أدى هذا الاستبدال إلى تغيير في المعنى، فليس كل من تكلم بالعربية يؤخذ عنه، وإنما كان العلماء يأخذون الحيطة والحذر في ذلك.

ومما يدل على تلك الحيطة والحرص الشديد على سلامة النص اللغوى، وبعده عن أي مؤثر عليه، أنهم لا يعتدون بكلام من خالط غيره من الأعاجم أو أصحاب العاهات، لأنهم يفهمون كلامهم، وما داموا قد فهموه فقد تأثروا بهم؛ والسبب في عدم الاعتداد بكلام العرب الذى يفهم الكلام الملحون كما قال الجاحظ: «أن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة وتختنق البيان. لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطردت وتكاملت بالخصائص التي اجتمع لها في تلك الجزيرة، وفي تلك الجيرة، ولفقد الخطأ من جميع الأمم»<sup>(١)</sup>.

فالراوى اللغوى يعد الممثل الصحيح للغة، ولا بد أن يكون من أبناء اللغة الأصليين، وأن يكون من يعتد بلغتهم، وهذا مما ذكره اللغويون في ناقل اللغة، وهو «أن يكون النقل عنمن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العارية، مثل قحطان ومعد وعدنان؛ فاما إذا نقلوا عنمن بعدهم بعد ضاد لسانهم واختلف المولدين فلا»<sup>(٢)</sup>.

(١) البيان والتبيين للجاحظ، ١٦٣/١.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى، ٥٨/١.

وعلى هذا وجدنا اللغويين أو الكثيرين منهم لا يعتقدون بشرع الطبيقة الثالثة من الشعراء المسلمين، كجرير والفرزدق وغيرهما، لأنهم يعدونهم إسلاميين ولدوا ونشأوا في بيئة إسلامية.

**رواية النساء والعبيد والصبيان والمجانين وأهل الأهواء**

أجاز اللغويون النقل عن النساء والعبيد على الانفراد مطلقاً، ومن أمثلة ما روى عن النساء والعبيد، ما جاء في نوادر أبي زيد:

«قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنة: مالك لاتأتين أهل الرزق؟»

فقالت: إن أخزى أن أمشي في الزقاق: أى أستحي ...

وقال ذو الرمة: ما رأيت أفحص من أمة بني فلان: قلت لها: كيف كان مطركم؟

فقالت: غشنا ما شئنا.

وأجاز اللغويون النقل عن الصبيان، لأنهم لم يشترطوا في العربي الذي يحتاج بلغته البلوغ، فأخذوا عن الصبيان، ومن أمثلته ما جاء عن الأصماعي: سمعت صبية يتراجون، هوقفت، وصدوني عن حاجتي، وأقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال: أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا وجدنا اللغويين ينقلون عن النساء والعبيد والصبيان، متاثرين في ذلك بعلماء الحديث، ولكن الفرق بين اللغويين والمحدثين في الأخذ عن الصبيان، أن الأرجح عند اللغويين عدم ارتباط السماع بسن محمد، فهم قد أجازوا السماع عن الصبيان في سن مبكرة؛ بينما يرى علماء الحديث أن أداء الرواية لا يكون صحيحاً إلا بعد البلوغ، لأن الراوي يجب أن يكون عاقلاً مميراً، لكن اللغويين لم يشترطوا ذلك.

(١) انظر هذه الأمثلة في المزهر ١٣٩/١ - ١٤٠.

اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

كما أجاز اللغويون رواية أشعار المجانين واحتجوا بها، وكتب أئمة النحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح مجنون ليلي وغيره ... ومما روى من ذلك:

قال أبو العلاء العماني الحارثي: رجل يرقص ابنته:

محكورة العينين معطيء الققا  
كأنما قدت على متن الصفا  
تشى على متن شراك أغجقا  
كأنما تنشر فيه مصحفا  
قال أبو زيد: هذا المرقص اسمه المجنون بن جنديب، وكان مجنونا...<sup>(١)</sup>

فاللغويون أجازوا الرواية عن المجنون، أى أنهم لم يستترطوا في الراوى العقل كما اشترط المحدثون، وعلى ذلك وجدها المحدثون بفرضهن الأخذ عن أهل المجنون والخلافة، لأن هؤلاء لا يتحققون في روایتهم أو النقل عنهم، لأنهم ليسوا من الثقات، فاشترطت المحدثون العقل في الراوى، على العكس للغويين في ذلك.

كما أجاز اللغويون الرواية عن أهل الأهواء، وأن النقل عن هؤلاء في اللغة مقبول، إلا أن يكونوا ممن يتدينون بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه<sup>(٢)</sup>.

فاللغويون في ذلك متتفقون مع الطائفة التي ذهبت إلى قبول ما روى عن أهل الأهواء في الحديث؛ وهذا هو الرأى المقبول عند المحدثين واللغويين.

وذهب طائفة أخرى من اللغويين كما ذهب إلى ذلك طائفة من المحدثين بأنه لا يقبل نقل أهل الأهواء، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه، فلا لأن لا تقبل رواية المبتدع لبعضه كان ذلك أولى، وهذا ليس بصحيح<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ١٤٣-١٤٠/١.

(٢) لع الأدلة من ٨٧-٨٦، وقارن بالزهراء ١٤١/١.

(٣) لع الأدلة من ٨٨.

والصواب هو الرأى الأول، أن اللغويين أجازوا النقل عن أهل الأهواء متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، وكذلك تأثروا بالفقهاء في ذلك.

كذلك لم يشترط اللغويون في الرواى الإسلام، لأنهم «اعتمدوا في العربية على أشعار العرب، (أى الجاهليين) وهم كفار، وبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك. قال السيوطي: ويؤخذ من هذا أن العرب الذى يحتاج بقوله لا يشترط فيه العدالة؛ بخلاف راوي الأشعار واللغات»<sup>(١)</sup>.

فالسيوطى وضح بأنه لا يشترط العدالة في ذلك، والسبب في عدم وجودها أن شرطها مفقود وهو الإسلام؛ وهذا في حال المروي عنهم. لكن العدالة شرط أساسى في الرواى حتى تقبل روایته، فإذا لم يكن الرواى عدلاً ضابطاً متناً لم تقبل روایته.

وهكذا نجد اللغويين تأثروا بعلماء الحديث في بعض ما اشتربتوا في الرواى بما يتاسب مع رواية اللغة، وهو من غير شك دون رواية الحديث ثانى مصادر التشريع، تأثروا بهم في اشتراط الضبط إلى جانب العدالة والثقة.

أما شرط الإسلام والبلوغ والعقل فهو أنساب لرواية الحديث، فلم يشترطه اللغويون فيمن يروونه عنه.

#### موقف اللغويين من الأخبار المجهولة الرواية

كان للغويين موقف من الأخبار المجهولة التي لا يعرف قائلها أو ناقلها في الاحتياج بها سواء كانت هذه الأخبار شعراً أم نثراً وانقسموا في ذلك إلى فريقين:

**الفريق الأول:** رأى أنه لا يحتاج بمثل هذه الأقوال المجهولة القائل أو الناقل، صرخ بذلك ابن الأنباري فقال:

(١) المزهر ١٤٠١.

«المجهول الذي لم يعرف ناوله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأبياري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي، غير مقبول، لأن الجهل بالنناول يجب الجهل بالعدالة»<sup>(١)</sup>.

والسبب في عدم قبولهم ذلك الخوف من «أن يكون مولد، أو من لا يوثق بفصاحته»<sup>(٢)</sup>.

وقال السيوطي: من هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

وقال ابن التحاس: أجاز الكوفيون إظهار «أن» بعد «كى» واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكِمَا أَنْ تُطِيرْ بِقُرْبِتِي فَتَتَرَكُهَا شَتَّا بِبِيَادِهِ بِلْقَعْ  
قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قاتله، ولو عرف لجاز  
أن يكون من ضرورة الشعر؛ وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول  
«اللام» في خبر «لكن»، وأاحتجوا بقول الشاعر:  
ولكنني من حبها لعميد

والجواب: أن هذا البيت لا يعرف قاتله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا  
هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط  
والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية، فإنه أورد الشعر الذي  
استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة بقوله:  
قد علمت أخت بنت السقلاة وعلمت ذات مع الجراء  
أن نفع ما كولا على الخواء بالك من تمر ومن شيشاء

(١) مع الأدلة من ٩١-٩٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأبياري ٥٨٢/٢.

**يشتبهُ في المشغل والتهاء**

فمد «السعلا» و«الخوا» و«اللهوا» وهي مقصورات.

قال: والجواب عندنا (أى عند البصريين) أنه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه<sup>(١)</sup>.

الفريق الثاني: يرى أنه يحتاج بالأقوال المجهولة القائل أو الناقل، ودليلهم في ذلك أن النقل عن المجهول صدر من لا يفهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح ... لأن النقل عن المجهول لم يصرح أيضاً فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرحت باسم الناقل فبيان بهذا أنه لا يلزم من قبول المستند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول<sup>(٢)</sup>.

فاصحاب هذا الفريق يرون أن النقل المجهول ناقل، بعد في الحقيقة منقولاً عن لا يفهم في نقله، ومثال ذلك ما جاء عن أبي علي القالي قال:

«أخبرنا بعض أصحابنا عن أحمد بن يحيى انه قال: حكى لنا عن الأصمuni أنه قيل له: إن أبو عبيدة يحكي: وقع في روعي، وووقع في جحيفي، فقال: أما الرُّوع فنعم، وأما الجحيف فلا»<sup>(٣)</sup>.

فهذا الخبر صدر يمن لا يفهم في ثقته وأمانته العلمية وهو أبو عبيدة، وكان أعلم من الأصمuni بالأنساب والأيام، وكذلك الأصمuni، وأحمد بن يحيى المعروف بشغل، وهو إمام في المدرسة الكوفية، كل هؤلاء مشهود لهم في ثقتهم وأمانتهم العلمية وشدة تمكنتهم في اللغة؛ لكن الاتهام يوجه إلى المجهول الذي حكى عنه القالى هذا الخبر، لا نعرف شيئاً عنه، هل هو من أهل الثقة والضبط والإتقان في اللغة أو لا.

(١) الأصحاب في شرح الأفتراح - د. محمود فجال، ص ١٢٦-١٢٧، ومثل هذه الشواهد تعد مبهمة. لأنها لم يصرح باسم القائل لها.

(٢) في الأدلة ص ٩٣-٩٤.

(٣) المذهر ٤٤٦/١.

ولكن ابن هشام كما سبق ذكر ما ورد عنه انه رأى ان مجهول القائل لا يحتاج به : إلا انه ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فإنه قال : «طعن عبد الواحد المطاوحي في كتابه «بقية الأمل» في الاستشهاد بقوله : لا تكثرون إن عسيت صائماً<sup>(١)</sup>. وقال : هو بيت مجهول لم ينسبة الشرح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به.

(قال ابن هشام) : ولوصح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه . فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها . وخمسين مجهولة القائلين<sup>(٢)</sup>.

ومعنى كلام ابن هشام الأخير هذا أنه يحتاج بالوارد عن العرب المجهول قائله ، واستشهد على ذلك بالأبيات الخمسين المجهولة القائل ، التي استشهد بها سيبويه في كتابه ، ولكن لا يقاس ما أورده سيبويه في كتابه من أبيات مجهولة القائل ، بما يأتي بعده بأبيات لا يعرف قائلها ، ويحتاج بها ، فسيبويه عاش في عصور الاحتجاج ، وأخذ عن الخليل بن أحمد الذي نزل البادية وشافه الأعراب ، ونقل عنهم ، فسيبويه تتلمذ على الخليل ، كما أنه حامل لواء الخليل في علمه؛ وأخذ عن «يونس بن حبيب أيضاً ، وأبي الخطاب الأخفش» ، وعيسي بن عمر ، وأبي زيد ، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

فهؤلاء وصفوا بالثقة ، ونقلوا العربية الصحيحة سليمة من أفواه أصحابها الفصحاء ، وعلموها للناس.

(١) البيت ورد ذكره في *الخصائص* . انشد أبو علي :  
اكثرت في العدل ملحاً دانماً لا تعدل إن عسيت صائماً  
والشاهد فيه مجرم متغول عمن اسمه سريعاً ، وهو قوى في التيسير ولكنه ضعيف في الاستعمال .  
انظر : *الخصائص* - ابن جشـ ٩٨/١ .  
(٢) الإسماح في شرح الأقتراح من ١٣٧-١٣٦ .  
(٣) بقية الوعاء في طبقات التفوين والتحفة - للسيوطى ٢/٢٢٩ .

ما الحكم لو كان الرواى من أهل الثقة ولم يسم من أخذ عنه عند المحدثين والنقويين كما لو قال الرواى: حدثني الثقة، أو من لا يفهم، هل هو تتعديل له؟

ذهب الأكثرون من علماء الحديث والفقه إلى أنه لو قال حدثني الثقة، أو نحوه، من غير أن يسميه لم يكتفى به في التعديل حتى يسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده، فربما لو سماه لكان ممن جرحة غيره بجرح قادح، بل إضراره عن تسميته ريبة توقع ترداداً في القلب، وقيل: إن قاتل ذلك متى كان ثقة مأموناً، فإنه يكتفى به كما لو عينه، إذ لو علم فيه جرحاً لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشاً في الدين، ولا يلزم من إبهامه له تضعيقه عنده، لأنه قد بيهم لصغر سنّه، أو لطبيعة العاصرة أو المجاورة مما تقتضيه ظروف الزمان<sup>(١)</sup>.

هذا رأى علماء الحديث وأصول الفقه، ورجعوا أنه لا يكتفى به في التعديل حتى يسميه، وهذا هو الرأى الراجح عندهم.

لكن ذهب بعضهم إلى أنه إذا كان قاتل ذلك ثقة مأموناً، فإنه يكتفى به كما عينه، كمالك والشافعى وكثيراً ما يقولان ذلك، فبعض المحققين منهم أخذ بهذا الرأى، واختار هذا الرأى إمام الحرمين في البرهان، ورجحه الرافعي في شرح السندي، وقيل: لا يكفى أيضاً حتى يقول كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل<sup>(٢)</sup>.

أما عند علماء اللغة، فقد ذكر السيوطي ذلك في مسألة بعنوان: التعديل على الإبهام: نحو أخرين الثقة، هل يقبل؟ فيه خلاف بين العلماء: وقد استعمل ذلك سيبويه كثيراً في كتابه، يعني به الخليل وغيره.

(١) تدريب الرواى ١/٣٧٧، قواعد التحديث، ص ١٩٦.

(٢) الكفایة ص ١١٥، تدريب الرواى ١/٣٧٨.

وذكر المرزاكي عن أبي زيد قال: كل ما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثقة، فأننا أخبرته.

قال أبو حاتم عن أبي زيد: كان سيبويه ياتي مجلساً، وله ذواباتان، فإذا سمعته يقول: وحدثني من أثق بعريبيته فغنما يریدنى.

وكان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب، فقيل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حي بعد، فأننا لا أسميه.<sup>(١)</sup>

وقال السيوطي: وينبغى الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المぬ<sup>(٢)</sup>. أي يجب أن لا نقف عند سماعنا لقول الراوى: حدثني الثقة أو نحوه، ونكتفى بذلك ولا نوثق القول ونعرف مدى صدق قائله أو كذبه، فربما أن هذا الراوى وجد فيه جرحاً خفياً لم يستطع أن يعرفه ذلك المؤتّق؛ فإذا كان الراوى لم يسم اسمه، أو كان مجهولاً، فمن أين تعرف عدالته؛ فليس كل من قال حدثني الثقة، أو حدثني من لا آتهم، أو من أثق به أو بعريبيته، ولم يسم راوية لهذا الخبر يقبل منه ذلك.

فإذا كان المخبر لهذا الخبر موصوفاً بالصدق والأمانة والعدالة والثقة والضبط، عارفاً بعدلة الراوى الذي أخبر عنه، فإنه يقبل منه ذلك.

#### معرفة من تقبل روایته ومن ترد عند اللغويين

بدأ تدوين الحديث النبوي الشريف منذ زمن مبكر، قبل تدوين اللغة، وكان علماء الحديث يرون الحديث بالمشافهة، ويحاولون الابتعاد عن كتابته.

وفي شأن كتابة الحديث وتدوينه، وردت أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين كراهة الكتابة، وأحاديث أخرى توضح إباحة الكتابة.

(١) المزهر ١٤٣-١٤٧.

(٢) الأصحاب في شرح الاقتراح ص ١٠٠.

#### التفوييون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

فما ورد من أحاديث الكراهة: ما روى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لاتكتبوا عنِّي، ومن كتب عنِّي غير القرآن فليمِعْهُ»<sup>(١)</sup>.

ومما روى من أحاديث تبيح الكتابة: «ما روى عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما: كنت أكتب كل شيء اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب يتكلّم في الغضب والرضا، فامسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأوْمأَ بِأَصْبَعِهِ إِلَيْهِ وَقَالَ: أَكْتُبْ فَوْالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلَّا حَقًّا»<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول العلماء التوفيق بين ما ورد من نهي عن الكتابة، وما ورد من إباحتها بوجوذه وهي:

- ١- أن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما أمن الناس من ذلك وحفظ كثير من الصحابة القرآن، أذن لهم في الكتابة، ونسخ النهي الأول.
- ٢- أن النهي كان في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه.
- ٣- إن النهي إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفه واحدة مخافة الاشتباه<sup>(٣)</sup>.

ولم ينشط تدوين الحديث إلا في نهاية القرن الأول الهجري في خلافة عمر بن عبد العزيز حينما كتب إلى أبي بكر بن عمرو ابن حزم أن:

(١) الحديث في صحيح مسلم ٢٢٩٨/٤.

(٢) الحديث في سنن الدارمي ١٢٥/١، وغير ذلك من الأحاديث التي وردت في إباحة التدوين وتحريمها بشأن الحديث.

(٣) راجع هذه القضية في: السنة قبل التدوين - د/ محمد عجاج الخطيب من ٢٠٩-٢٠٢، وتدريب الرواوى ٢-٦٢/٢.

انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، او سنته او حديث او نحو هذا. فاكتبه لي، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء.

وروى عبد الرزاق عن ابن وهب، سمعت مالكا يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأوصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى، وأن يعلموا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن، ويكتب بها إليه<sup>(١)</sup>.

مما سبق يتضح أن تدوين الحديث بدأ منذ زمن مبكر، فالبعض منه تم تدوينه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم ينته القرن الأول الهجري حتى اكتمل تدوينه.

أما تدوين اللغة، فقد بدأ في القرن الثاني الهجري، وحينما قام علماء اللغة بتدوينها وروايتها رحلوا إلى الbadia يستمعون إلى أحاديث الأعراب الخالص ويدوّنون عنهم ما يسمعونه منهم، لأن هؤلاء الأعراب أصحاب فصاحة، فمن هؤلاء الذين رحلوا إلى الbadia وشافهوا الأعراب، أبو عمرو الشيباني، والخليل بن أحمد، والمفضل الضبي، وعلى بن حمزة الكسائي وغيرهم كثيرون.

«ويقال: إن أبو عمرو الشيباني دخل الbadia ومعه آنيتان حبرا فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن الأعراب»<sup>(٢)</sup>.

وكان العلماء يدونون ما يروونه ويسمعونه، ولذلك قال شعبية: «كنت أجتماع أنا وأبو عمرو بن العلاء عند أبي نوهل بن أبي عقرب، فأسأله في الحديث خاصة، ويسأله أبو عمرو عن الشعر واللغة خاصة، فلا أكتب شيئاً مما يسأله عنه أبو عمرو، ولا يكتب أبو عمرو شيئاً مما أسأله أنا عنه»<sup>(٣)</sup>.

(١) قواعد التحديث من ٧١-٧٠.

(٢) رواية الفقيه - د- عبد الحميد الشلقاني ص ١٧١.

(٣) المزهر ٢٠٤/٢.

هكذا كان منهج علماء اللغة في جمع اللغة وتدوينها.

ومما لا يخفى على أحد أن علماء اللغة حينما قاموا بتدوين اللغة وروايتها، وضعوا منهج علماء الحديث أمام أعينهم، واستخدموا عباراتهم، وعدوا اللغة أدلة تفسير للحديث، وأن الإسناد من شروط النقل الصحيح، واستخدموا نفس الشروط التي وضعها علماء الحديث وطبقوها على ناقل اللغة، كما وضحنا ذلك من قبل؛ وقد ذكر السيوطي عن الزركشي «أن اللغة لا تلتزم إلا بخمس شرائط»:

أحدها: ثبوت ذلك عن العرب بالسند صحيح يوجب العمل.

والثاني: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

والثالث: أن يكون النقل عنمن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة...».

والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا.

والخامس: أن يسمع من الناقل حسا<sup>(١)</sup>.

ورغم الاتفاق الموجود في شروط الحديث واللغة، إلا أننا نجد أن التفويين قد أضافوا من الشروط ما ناسب اللغة، فاشترطوا في الرواوى العدالة والضبط والثقة كما هو موجود عند علماء الحديث ومما زاده التفويين أن يكون الناقل حجة في أصل اللغة ممن يعتد بكلامه في الاستشهاد، عربيا خالصا، بعيدا عن مواضع الاختلاط بالأمم الأخرى من الأعاجم، لم يتسرب إلى لسانه شيء من التحرير والتصحيف، كما اشترطوا أن يكون الرواوى قد سمع من هؤلاء الفصحاء حسا، لأن يسمع من غيرهم، كما اشترطوا أن يسمع من الرواوى حسا كذلك.

وقد أجاز أهل اللغة الرواية عن النساء والصبيان وأهل الأهواء،

(١) المزهر ٥٩-٥٨/١.

كما أنهم اعتدوا بأشعار الكفار لفصاحتها وبعدها عن التدلیس والتحريف فيها، وقد أسلفنا ما رواه أبو زيد عن أعرابية بالعيون.  
كما أنهم نقلوا أشعار المجانين، واحتجوا بها، وقد ذكرنا ما رواه أبو العلاء العماني من شعر المرقص المجنون بن جندب، فقد كان مجنونا.  
فعلماء اللغة لم يشترطوا في الرواى الإسلام والبلوغ والعقل، وإنما اعتدوا بأشعار الكفار والجاهليين لفصاحتها وخلوها من آية شائبة من شوائب اللحن، ولم يشترطوا البلوغ، لأنهم اعتدوا بشعر الصبيان، وكذلك لم يشترطوا العقل، فاعتذروا بشعر المجانين.



## المبحث الرابع الأفراد والمضاريد

### أولاً، عند المحدثين

عرف علماء الحديث الفرد بأنه «هو الحديث الذي انفرد به راوٍ وإن تعددت الطرق إليه؛ ويعكم للحديث المفرد بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال راويه»<sup>(١)</sup>.

#### أقسام الفرد

قال ابن الصلاح: الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد نسبي إلى جهة خاصة.

أما الأول: فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد؛ أى لم يروه أحد من الرواة إلا هو.

وأما الثاني: وهو فرد النسبة؛ فمثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة، أى لم يروه أحد من الثقات إلا هو، وحكمه قريب من حكم القسم الأول، ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم أو: لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مروياً من وجوه أخرى<sup>(٢)</sup>.

#### أقسام الفرد المطلق

الفرد المطلق يتدرج تحته أربعة أقسام، هي:

١- قسم يكون مخالفًا لرواية من هو أحفظ منه؛ فهذا ضعيف، ويسمى شاذًا أو منكراً.

(١) شرح نخبة التأكير - للهبروي ص: ٤٨، علوم الحديث د/ صبحي الصالح ص: ٢٣.

(٢) مقتدة ابن الصلاح ص: ٣٥٧.

٢- وقسم لا يكون مخالفًا، ويكون هذا الراوى حافظاً ضابطاً متقدماً  
فيكون صحيحاً.

٣- وقسم يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حسناً.  
٤- والقسم الرابع يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذًا منكراً مردوداً<sup>(١)</sup>.

فالفرد المطلق إما أن يكون ضعيفاً أو صحيحاً أو حسناً أو شاذًا  
منكراً تبعاً لحال رواته في الأقسام السابقة.

فبالحال الأولى يكون مخالف الرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف،  
لأن الرواية التي ورد بها الحديث مفردة، ومخالف الرواية من هو أحفظ  
وأعلم لهذه الرواية؛ فانفرد هذا الراوى بهذه الرواية التي جاءت مخالفة،  
وهذا ضعيف، والحديث الضعيف له أقسام كثيرة ومتحدة تدرج تحته.

ذكر ابن الصلاح فقال: «أطرب أبو حاتم بن حبان البستي في  
تقسيمه، قبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على توسيعهم في التقسيمات والتفرعات لنوع الواحد،  
وستنتحدث عن بعضها عند حديثنا عن الضعف.

فالحديث الضعيف هو «ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح،  
ولا صفات الحديث الحسن»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحال التي يكون الراوى فيها مخالفًا لرواية من هو أحفظ  
منه، يسمى شاذًا ومتكررًا، فضعف الحديث بسبب طعن وجه إليه،  
ويجب أن نفرق بين التسميتين، متى يسمى شاذًا ومتى يسمى متكررًا.

فالشاذ قال الشافعى في تعريفه: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى  
الثقة ما لا يروى غيره، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى  
الناس»<sup>(٤)</sup>.

(١) قواعد التحديد من ١٢٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح من ١٨٨.

(٣) السابق من ١٦٨.

(٤) السابق من ٣٣٧.

ومثاله: ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عبيبة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه ...<sup>(١)</sup>» الحديث.

ورواه الترمذى والنسائى وابن ماجة يستدهم عن ابن حريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس؛ قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عبيبة، محمد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه، وعرف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه المقبول له هو أولى منه<sup>(٢)</sup>.

وأما المنكر فهو الفرد الذى لا يعرف منته من غير راويه، وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط لا من الوجه الذى رواه منه، ولا من وجه آخر، ومعنى ذلك لا يلاحظ في المنكر إلا مطلق التفرد، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، فإن الصلاح ذهب إلى الترداد بين المنكر والشاذ<sup>(٣)</sup>

والمنكر ينقسم إلى قسمين:

**الأول:** المتفرد المخالف لما رواه الثقات، رواية مالك عن الزهرى عن على بن حسين، عن عمر عن أسامة بن زيد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»<sup>(٤)</sup>؛ فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان، بضم العين، وذكر مسلم في

(١) سنت الترمذى ٤٤٢، سنت ابن ماجة ٥١٥.

(٢) ترتيب الرواوى ٧٠٧١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح من ٢٢١، علوم الحديث د / سبعى الصالح ص ٢٠٤.

(٤) الموطأ للإمام مالك ٢/٥١٩.

التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهرى قال فيه: بفتحها ، وأن مالكا وهم في ذلك.

والثانية: وهو الفرد الذى ليس في راوية من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد ، ومثاله: ما روى من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: رضى الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كلوا البلح بالتمر ، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه<sup>(١)</sup> تفرد به أبو زكير ، وهو شيخ صالح أخرجه عنه مسلم في كتابه ، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد<sup>(٢)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أنه لا يجوز أن يتدخل الفرد المطلق مع الشاذ ، لأن الشاذ يشترط فيه شرطان هما: التفرد والمخالفة<sup>(٣)</sup>.

فالتفرد والمخالفة أن يتفرد الرواوى الثقة برواية يخالف فيها الناس ، ومن خلال ما ذكرناه في تعريف الفرد بأنه: الحديث الذى انفرد به راو واحد وإن تعدد الطرق إليه؛ فإننا نجد أن الفرد المطلق لم ينطبق عليه الشرطان الموجودان في الشاذ ، وهما التفرد والمخالفة ، وإنما الذى توفر فيه شرط واحد وهو التفرد فقط ، لكن المخالفة لم تتوافر فيه ، فلا يدخل الفرد المطلق في الشاذ ، وإنما في المنكر؛ وهذا ما كان يقصده الدكتور صبحى الصالح.

ولكننا لو تأملنا التعريفين السابقين في الشاذ والمنكر لوجدنا أنهما «يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس ، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدق ، والمنكر راويه ضعيف»<sup>(٤)</sup>.

(١) مسنون ابن ماجه ١١٠٥/٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح من ٤٤٤ - ٤٤٦ . تدريب الرواوى ٤١٢-٤١١/١.

(٣) علوم الحديث ٢ / صبحى الصالح من ٢٢٦.

(٤) قواعد التحديث من ١٧١.

فالمنكر يكون سبب الطعن في راوية عدم اتصافه بالصدق، فقد يطعن فيه لفحش الغلط، أو كثرة غفلته أو فسقه، فيكون الحديث منكرا؛ أما الشاذ فهو فيه ثقة.

#### الحال الثانية من أقسام الفرد المطلق:

أن لا يكون مخالفاً لرواية عامة الرواة، ويكون هذا الرواى حافظاً ضابطاً متقدناً، فيكون صحيحاً؛ لأن الصحيح هو ما اتصل سنته بنقل العدل الضابط، ليس فيه شذوذ ولا علة، وقد مثلاً لذلك بحديث: «النهى عن بيع الولاء وعن هبته»<sup>(١)</sup>؛ وهذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر؛ وابن دينار تابعى جليل، ثقة ضابط متقدن<sup>(٢)</sup>.

والحال الثالثة: أن يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حدديثه حسناً، والحديث الحسن هو الذي قرب من درجة الثقة وسلم من الشذوذ والعلة، فهم يقولون في تعريفه: «الحسن ما اتصل سنته بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة»<sup>(٣)</sup>.

والحديث الحسن حكمه كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان أقل منه في القوة، لأن راويه لم يبلغ درجة الحفظ والإتقان، واستدل الفقهاء ومعظم المحدثين بالحديث الحسن.

والحال الرابعة: هي التي يكون الفرد فيها بعيداً عن حاله فيكون شاداً منكراً مردوداً.

مما سبق نرى أن «الفرد المطلق له قسمان: مقبول ومردود؛ المقبول ضريبان: فرد لا يخالف، ورواية كامل الأهلية وهذا صحيح؛ وفرد هو قريب منه، وهو الحسن؛ والمردود ضريبان: فرد مخالف للأحلف وهذا شاذ، وفرد ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يجر تفرده وهذا منكر»<sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث ذكره السيوطي في التدريب أيضاً، ٢٠٩٧١.

(٢) شرح نخبة المذكر من علوم الحديث ٤، علوم الحديث ٥ / مجمع الصالح ص ٢٢٧-٢٢٦.

(٣) تدريب الرواى ٢٢١/١، علوم الحديث ٥ / مجمع الصالح ص ١٥٦.

(٤) قواعد التحدث من ١٢٨.

### أقسام الفرد النسبي

ينقسم الفرد النسبي بحسب صفتة إلى قسمين:

الأول: ما قيد بثقة، كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان، انفرد به عن فلان؛ مثال ذلك: «ما تفرد به فلان عن فلان ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وايل بن داود عن ابنه بكر بن وايل عن الزهرى عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم «أولئك على صفية بسوق وتمر»<sup>(١)</sup>.

قال ابن طاهر: تفرد به وايل عن ابنه ولم يروه عنه غير سفيان، وقد رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهرى، ورواه جماعة عن سفيان عن الزهرى بلا واسطة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: ما قيد ببلد معين كمكة والبصرة ومصر، فهو في ذلك ليس منسوباً إلى بلد بعينه، وإنما نسب إلى أهل بلد بعينه انفرد بروايته، وفي هذه الحالة تقبل مثل هذه الرواية، لأنها وإن لم توافق باقي الروايات الأخرى، إلا أنها رواية أهل بلد بأكمله، فهذا يدل على أن أهل هذا البلد أجمعوا عليها، وتضعف رواية البلد إذا تفرد بها واحد من أهل البلد، فهذا يكون من قبيل الفرد المطلق، أو إذا قيد براو معين.

ومثال ما انفرد به أهل بلد: ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»<sup>(٣)</sup>. قال الحاكم: تفرد بذلك الأمر فيه أهل

(١) سنت ابن داود ٤، ١٣٦/٤، سنت ابن ماجه ٦١٥/١.

(٢) تدريب الراوى ١، ٢٤٤/١.

(٣) سنت ابن داود ١، ٥٩٩/١.

التفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

---

البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشاركهم في هذا اللفظ سواهم.

وما رواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول

الله صلى عليه وسلم : «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه»<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم: هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر، ولم يشاركهم

فيها أحد»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) صحيح مسلم / ٢٢١.

(٢) تدريب الرواى / ٢٢٢.

### ثانياً، عند اللغويين

هناك أخبار مفردة، رواها بعض أهل اللغة، لم يتوافر فيها شرط المตواتر، لأنها مسموعة عن واحد من العرب، فهل مثل ذلك يقبل ويحتاج به أو يرد ولا يحتاج به؟

وجدنا للغويين رأياً واضحاً في هذه الأخبار المفردة، وقد قسموا الفرد فيها إلى ثلاثة أحوال:

**الأول:** فرد لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، فهذا يقبل ويحتاج به، ويقاس عليه إجماعاً.

**الثاني:** أن يكون فرداً، أي أن المتكلم واحد من العرب ويختلف ما عليه الجمهور، فينظر في حاله.

**الثالث:** أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

هذه هي الأحوال الثلاثة، وستبين رأى اللغويين فيها.

#### الحال الأول من المسموع الفرد،

#### القياس على القليل لموافقته للقياس

أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، فهذا يقبل، ويحتاج به، ويقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في شنوة: شنوة، مع أنه لم يسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به<sup>(١)</sup>.

ففي هذا المثال أحجاز اللغويون القياس على القليل لموافقته للقياس، لأنه ليس من شرط المقاييس عليه الكثرة، فيجوزون القياس على القليل لموافقته للقياس، ويعنون على الكثير لمخالفته لهم.

(١) انظر ٢٤٨/١، الأسباب في شرح الاقتراح من ١٠٤ - ١٠٥.

قال ابن جنی: «قولهم في النسب إلى شنوة: شنت؛ ذلك من بعد أن تقول في النسب إلى قتيبة: قتبی، وإلى رکوبية: رکبی، وإلى حلوبية: حلبی، قیاسا على شنتی، وذلك أنهم أجرروا فعولة مجری فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه:

أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثی، ثم إن ثالث كل واحدة منها حرف لین يجري مجری صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رديفین وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حرکة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك؛ ومنها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التائیت، ومنها اصطلاح فعول وفعيل على الموضع الواحد، نحو: أثیم وأثوم، ورحیم ورحوم، ومشی ومشو، ونهی عن الشیء ونهی؛ فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار، جرت واشنوة مجری یاء حنیفة؛ فكما قالوا: حنفی قیاسا قالوا: شنتی أيضاً قیاساً<sup>(۱)</sup>.

وعلى هذا إذا نسبت إلى ما كان على وزن فعولة؛ فمذهب سببیویه حذف الواو بعد حذف التاء، وإبدال ضمة العین فتحة، فتقول في النسب إلى حلوبیة، وعدویة، وفروفة: حلبی، وعدوی، وفرقی، وحجة سببیویه السماع، فقد ورد عن العرب قولهم: شنتی في شنوة؛ والقياس على نحو حنیفة؛ وخالف المبرد سببیویه، فرأی وجوب بقاء الضم والواو في فعولة لا فرق بين المذكر والمؤنث وصحیح اللام ومعنیتها، فيقول في حلوبیة وحلوبی، وعدوی وعدوی؛ أما شنتی فهو شاذ لم يسمع غيره لا يجوز القياس عليه<sup>(۲)</sup>.

ووجهة نظر المبرد أن سبب التغیر في فعيلة وفعولة هو فرار العرب من توالي الأمثال التقلاء من الكسرة والياء، ولكنهم لا ينفرون من الضمة ولا من الواو، ألا تراهم يقولون في عدو: عدوی، وفي سمره: سمری،

(۱) المخصاتس ۱۱۵/۱، الاصیباح في شرح الاقتراب ص ۱۸۹-۱۹۰.

(۲) التبيان في تصريف الأسماء - ۲ / محمد كجبل ص ۲۴۲-۲۴۳.

ويقولون في عدى: عدوى، وفي نمر: نمرى، فيفرون من الكسرة والياء  
وبيقون الضمة والواو<sup>(١)</sup>.

فسيبويه قد قاس على شنوة وهي على وزن فعولة على شنئ،  
وجعلها تجري مجرى فعلة في القياس، على الرغم من أنه لم يرد عن  
العرب إلا هذه الكلمة، وهي كلمة واحدة، إلا أنه لم يرد ما يخالفها،  
فصارت أصلا يقاس عليه؛ وليس من شرط المقاييس عليه الكثرة، وإنما  
يقاس على القليل لموافقته للقياس، ولا يقاس على الكثير لمخالفته  
للقاييس.

أما المبرد فلم يجز القياس على كلمة واحدة، لأنه لم يسمع غيرها،  
 فلا يجوز أن يقيس ويبنى الكثير بعد ذلك على القليل وهو الكلمة الواحدة  
المسموعة.

قال ابن جن: قال أبو الحسن (الأخفش):  
«إإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوة - قال: فإنه  
جميع ما جاء».

قال ابن جن: وما ألطف هذا القول من أبي الحسن: وتفسيره أن  
الذى جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء  
ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا في  
القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام.

وأما ما هو أكثر من باب شنئ (وهو عدم القياس على الكثير  
لمخالفته للقياس)، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن على قياس،  
فقولهم في تقييف: تقفى، وفي قريش: قرشن، وفي سليم: سلمى، فهذا  
وأن كان أكثر من شنئ فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجوز  
على هذا في سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح المفصل - لابن بعيسى ١١٦/٢.

(٢) الخصائص ١١٦/١.

وهناك خلاف بين سيبويه والمبرد فيما كان على وزن شنتي، وهو كثير، ولكنه ضعيف في القياس عند سيبويه؛ جائز عند المبرد؛ قال سيبويه:

«قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على عدالته، وما جاء تماماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس؛ فمن المدועل الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هذلي، وفي قيم كنانة: فقمن، وفي ملعي خزاعة: ملحي وفي ثقيف: ثقفي»<sup>(١)</sup>.

وأما المبرد فقد أجاز القياس على ما ضعفه سيبويه، قال في المقتضب:

«واعلم أن الأسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فتحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وأخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتتجتمع ثلاثة ياءات مع الكسرة، فتحذفوا الياء الساكنة لذلك؛ وسيبوه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه. وذلك قوله في النسب إلى سليم: سُلْمٰنٌ، وإلى ثقيف: ثَقَفِي، وإلى قريش: قُرَيْشٌ»<sup>(٢)</sup>.

مما سبق وجدنا أنهم قاسوا على القليل الوارد، طالما أنه جاء موافقاً للقياس، ورفضوا القياس على الكثير لمخالفته القياس الوارد عن العرب الفصحاء.

#### الحال الثاني من المسموع الفرد

ما جاء عن العرب مخالف لما عليه الجمهور

في الألفاظ التي ترد عن العرب الفرد، ولكنها تكون مخالفة لما ورد عن الجمهور، وهذا النوع من ناحية القبول والرد متوقف على قائله من حيث فصاحته وعدم فصاحته.

(١) الكتاب - سيبويه ٤/٣٣٥.

(٢) المقتضب للمبرد ٢/١٣٧.

قال ابن جنى:

«أن يكون هردا ، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويختلف ما عليه الجمهور؛ فينتظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحا في جميع ما قاله ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس. إلا أنه لم يرد به استعمال من جهة ذلك الإنسان. فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده.

فإن قيل: فمن أين لك؟ وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها، وعفا رسمها، وتآبتدت معالمها. أخبرنا أبو يكر جعفر بن محمد بن الحاج عن أبي خليفة الفضل بن العجائب قال: قال لي ابن عون عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - كان الشعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ولهيت عن الشعر وروايته، فلم يتولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيرة.

وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير.

قال ابن جنى: فلسنا نشك في بُعد لغة حمير ونخوها عن لغة ابنى نزار؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة.

ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن جنى عن أبي على الفارسي قال له: ما تقول فيما جاء عنهم من حَزَرِيت؟ قال ابن جنى: فخضنا فيه، فلم نحل بخطائل منه، فقال أبو على: هو من لغة اليمين، ومخالف للغة ابنى نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفًا لأمثالهم.

وعن حماد الراوية قال: امر النعمان فنسخت له أشعار العرب من الطنج - قال: وهي الكارييس - ثم دققها في قصره الأبيض؛ فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فاختبره، فاخترجت تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة؛ وهذا أو نحوه مما يدلّك على تنقل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغولها وتغيرها.

قال ابن جنٰى: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهوـر بالخطأـ، ما وجد طرـيقـ إلى تقبل ما يورـدـه إذا كان القياس يعارضـهـ؛ فإنـ لمـ يكنـ القياسـ مسوـغاـ لـهـ كـرـفعـ المـعـولـ، وجـرـ الفـاعـلـ، وـرـفعـ المـضـافـ إـلـيـهـ، فـيـنـبـيـ أنـ يـرـدـ وـذـلـكـ لـأـنـهـ جاءـ مـخـالـفاـ للـقـيـاسـ وـالـسـمـاعـ جـمـيعـاـ، فـلـمـ يـقـعـ لـهـ عـصـمـةـ تـضـيـفـهـ، وـلـاـ مـشـكـاةـ تـجـمـعـ شـعـاعـهـ؛ فـأـمـاـ قـوـلـ الشـاعـرـ: فـيـمـاـ أـشـدـهـ أـبـوـ الـحـسـنـ:  
 يومـ الصـلـيـفـاءـ لـمـ يـوـهـنـ بـالـجـارـ

فـإـنـهـ شـبـهـ لـلـضـرـورةـ «ـلـمـ»ـ بـ«ـلاـ»ـ فـقـدـ تـشـبـهـ حـرـوفـ التـقـيـ بـعـضـهـ بـعـضـ، وـذـلـكـ لـاـشـتـرـاكـ الـجـمـيعـ فـيـ دـلـالـتـهـ عـلـيـهـ؛ أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ قـوـلـهـ:  
 أـشـدـنـاهـ

أـجـدـ لـمـ تـقـتـمـضـ لـيـةـ فـتـرـقـدـهـاـمـ رـقـادـهـاـ  
 فـاستـعـمـلـ «ـلـمـ»ـ فـيـ مـوـضـعـ الـحـالـ، وـإـنـمـاـ ذـلـكـ مـنـ مـوـاضـعـ «ـمـاـ»ـ التـافـيـةـ  
 لـلـحـالـ ...

فـأـمـاـ مـاـ حـكـاهـ الـكـسـائـىـ عـنـ قـضـاعـةـ مـنـ قـوـلـهـ: مـرـرـتـ بـهـ وـالـمـالـ لـهـ؛  
 فـإـنـ هـذـاـ فـاـشـ فـيـ لـغـتـهـ كـلـهاـ لـاـ فـيـ وـاحـدـ مـنـ الـقـبـيـلـةـ وـهـذـاـ غـيرـ الـأـولـ.  
 فـإـنـ كـانـ الرـجـلـ الـذـيـ سـمـعـ مـنـهـ تـلـكـ الـلـغـةـ الـخـالـفـةـ لـلـغـاتـ الـجـمـاعـةـ  
 مـضـعـوـفـاـ فـيـ قـوـلـهـ، مـأـلـوـفـاـ مـنـهـ الـلـحنـ وـقـسـادـ الـكـلـامـ، فـإـنـهـ يـرـدـ عـلـيـهـ، وـلـاـ  
 يـقـبـلـ مـنـهـ، وـإـنـ اـحـتـمـلـ أـنـ يـكـونـ مـصـيـباـ فـيـ ذـلـكـ لـغـةـ قـدـيمـةـ، فـالـصـوابـ

أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه، فعلى هذا مقاد هذا الباب فاعمل عليه»<sup>(١)</sup>.

من خلال هذا النص لابن جنى، عن الكلام المسموع من العرب مخالف لما عليه الجمهور، وإنفراده به دون أن يذكر لنا شيئاً عن القبيلة التي سمعه منها، فينظر في حال المتكلم وقصاصحته فإن كان فصيحاً قبل كل ما ورد عنه ما عدا هذا القدر الذي ذكره مخالف للجمهور، أما هذا الذي رواه مخالف لما عليه الجمهور فينظر فيما رواه منه، فإن كان هذا الذي ذكره يقبله القياس وتجيزه القواعد، فيجب أن نحسن الظن، ولا نخطئه، لأن ما ذكره مما يقبله القياس، ولكنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان الذي تكلم به، فيجب لا نحمل اللقط على هсадه، لأنه ربما قد وقع على لسانه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعضاً رسماًها ودليل ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأبي عمرو بن العلاء في النص السابق؛ ومما يدل على ذلك قول ابن جنى السابق: «فلسنا نشك في بعد لغة حمير وتحوها، أى أن لغة حمير، وهي من العربية الجنوبية، تختلف عن لغة ربيعة ومضر وهم من عربية أهل الشمال؛ ويدل على ذلك أيضاً قول أبي عمرو بن العلاء:

«ما لسان حمير وأقاصى اليمن لساننا، ولا عربيتهم عربيتنا، فكيف بها على عهد عاد وثعود مع تداعيه ووهنه»<sup>(٢)</sup>.

ومما نسب إلى عربية أهل الجنوب ما جاء في قول الشاعر:  
فظلت تدى البيت العتيق أخيله ومضوا مشتاقان له أرقان  
والشاهد فيه سكون الهاء في قوله: له.

قال ابن جنى: حكى أبو الحسن أن سكون الهاء في هذا التحو لغة لأزد السراة.

(١) الوصانين ٢٨٥/١ - ٢٩٠ - وقارن بالمتظر ٢١٦/١ - ٢١٩ - الإصلاح في شرح الاقتراح من ١٠٢.  
(٢) المتظر ١٧٤/١.

ومثل هذا البيت ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل واديها<sup>(١)</sup>

فالأزد قبيلة من القبائل العربية الجنوبية التي عاشت في اليمن، وهي متفرعة من كهلان بن سبا بن قحطان، فسبا تفرعت إلى فرعين: حمير، وكهلان، وكل فرع منها تفرع إلى عدة قبائل، والأزد قبيلة متفرعة من كهلان، كما أن الأزد تفرعت إلى بطون كثيرة: أزد عمان، وأزد السراة، وأزد غسان، والأوس، والخزرج، وخزاعة.

فتسكين المتحرك في الشاهدين السابقين، أي أنه عامل المتحرك في الوصل معاملة الساكن الموقف عليه، فاجرى المتحرك في الوصل مجرى الساكن في الوقف، فهذا من قبيل اللغات التي تكلمت بها العرب، فيؤخذ بها، ولا يخطئ من تكلم بها.

أما إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة التي جاء بها مخالفًا لما عليه المشهور من لغات العرب، مضعروها في قوله، مالوها منه اللحن وفساد الكلام، فإنه يرد، ولا يقبل منه، كما ذكر ابن جنى من قبل.

والأعراب الخلص الذين ظلوا في أوطانهم مستقرين، لم يبعدوا عنها حتى لا تردد ألسنتهم بعض الألفاظ الخارجية عن فصاحة لغتهم، وظلوا محافظين على لغتهم التي نشأوا عليها في الbadia؛ فإذا ورد عنهم شيء ووجد فيه مخالفة للجمهوء، فإنه لا يرد، بل يؤخذ به لأنهم فصحاء، ولم تتأثر لغتهم بأي مؤثر أجنبى عنها.

وهناك بعض الأعراب كان يترك الbadia، وينزل إلى الحضر لقضاء مصالحه ثم يعود مرة أخرى إلى الbadia بعد انتهاءه من مهمته التي خرج من أجلها، ويحاول أن يظل محتفظا بعربيته التي نشأ عليها في الbadia،

(١) الخصائص ١/١٢٦.

ولكن مهما تحفظ على لغته، فلا بد وأن يصيّبها شيء من التأثير بلغة أهل الحضرة.

وهناك من يتظاهر بعدم المكث في الحضر، فقد توسل ذو الرمة لأبي عمرو أن يكتُم أن رأاه في حانوت بالبصرة فائلاً: «اكتم على يا أبي عمرو» ولكن ماذا يجدى كتمان أبي عمرو؛ لقد كان ذو الرمة من الأعراب البداءة، ولكن تردداته على الحضر قد هُوَنَ من أعرابيته في نظر الأصمعي الذي غمزه بقوله: قد أكل البقل والمملوح من حوانين البصرة.

ويبدو أن ذا الرمة كان كثير التردد على البصرة، وأن رأى الأصمعي فيه صحيح، لقد رأته أيضاً عجوز، ولا حظت تردداته على البصرة، فقالت له: طال تردادك على هذا البلد، أهالي زوجة سعدت بها، أم إلى خصومة شقيقتها؟ فقال لراوينه، وكان يبحث عن مطلع لقصيدة يمدح بها بلال ابن أبي بردة: جاء والله ما أريد، ثم قال:

تقول عجوز مُدرَّجى متراجِجاً على بابها من عند أهلي وغادياً  
إلى زوجة بالبصرة أم لخصومة أراك لها بالبصرة العام ثاوياً<sup>(١)</sup>  
فهذا يدل على أن ذا الرمة من الذين ترددوا كثيراً على البصرة؛ وكانت البصرة بالنسبة له تعد من مواطن الحضر، وكان رأى الأصمعي فيه صحيحاً، وأنه تأثر أو كاد يتأثر بطبعات أهل الحضر.

وهناك كلام لبعض الأعراب وردت فيه الألفاظ، جعلت رواة اللغة الأوائل، يسألون عن معانٍ هذه الألفاظ، لأن هذه الألفاظ لم يألفوها من قبل؛ ومن ذلك حديث أم الهيثم:

قال عمر بن خالد العثماني: قدمت علينا عجوز من بنى منقر، تكى أم الهيثم، فغابت عنها، فسأل أبو عبيدة عنها، فقالوا: إنها عليلة، قال:

(١) مطبوعات التحويين واللغويين من ٦٧٦، الأعراب الرواة - ٥ / عبد الحميد الشلقاشي من ١٠٤ - ١٠٣.

فهل لكم أن نأتيها؟ قال: فجئناها، فاستأذنا عليها، فأذنت لنا وقالت: لجوا، فولجنا، فإذا عليها بُجُدٌ<sup>(١)</sup> وأهادم، وقد طرحتها علينا، فقلت: يا أم الهيثم، كيف تجدينك؟ قالت: أنا في عافية، قلنا: وما كانت عيّتك؟ قالت: كنت وَحْسِنَ بِدَكَةٍ<sup>(٢)</sup>، فشهدت مأدبة، فأكلت جُبْجِبَةٍ<sup>(٣)</sup>، من صفييف<sup>(٤)</sup> هَلْمَةٍ، فاعتبرتني زَلْخَةٍ<sup>(٥)</sup>، فقلنا لها: يا أم الهيثم: أى شيء تقولين؟ فقالت: أو للناس كلامان: ما كلمتكم إلا الكلام العربي الفصيح<sup>(٦)</sup>.

هؤلاء الرواة الأوائل الذين سمعوا كلام هذه المرأة، كانوا يسألونها عن معانٍ هذه الكلمات التي قالتها، فهذا يدل على مدى تمكّن هؤلاء الأعراب أهل البداوة من اللغة، وأنهم كانوا يستعملون الفاظاً تتناسب مع طبيعة بيئتهم البدوية التي نشأوا فيها، وهذه الأنفاظ التي قالتها المرأة لا يعرفها هؤلاء العلماء لأنهم أهل حضر، وإنما هذه الأنفاظ التي قالتها وغيرها أيضاً تستعمل في بيته هذه المرأة الأصلية، وهو بنو منقر؛ وهذا يدل على أن الرواية لا يحيطون بكل ما قبل اللغة، وإنما هم يعرفون ما سمعوه أو قرؤوه، وما دونهما فليس لديهم معرفة به.

وهناك بعض العلماء تسرب الشك إلى قلوبهم من ناحية الرواية، لأنهم وجدوا فيهم ضعفاً لغويًا، ولانت سليقتهم اللغوية، ومن هؤلاء العلماء نقطويه، يقول الزبيدي:

«كان أديباً متوفناً في الأدب، حافظاً لنقائض جرير والفرزدق وشعر

(١) البُجُد: جمع بجاد، والبجاد: كسام مخلوط من أكسية الأعراب. النظر: الصحاح (ب ج د).

(٢) الدَّكَة: أي تشتبئ الوذك، وهو دسم اللحم.

(٣) الجُبْجِبَة: الكرش يجعل فيه اللحم يتزود به بلا الأسفار.

(٤) الصَّفِيفَة: ما يصف من اللحم، والهَلْمَة: العناق.

(٥) الزَّلْخَة: وجع يعرض في الظهر.

(٦) المزهـر ٢ - ٥٢٩ - ٥٣٠.

ذى الرمة وغيرهم من الشعراء، وكان يروى الحديث، وكان ضعيفاً في النحو<sup>(١)</sup>.

فالزبيدي وصفه بالضعف، وعدم براعته في النحو، وطالما كان كذلك فهو لا يجيد صناعة الكلام على الوجه الذى تقتضيه القواعد اللغوية؛ ولكن ياقوت قال فيه:

«كان نظريه عالماً بالعربية واللغة والحديث، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان زاهر الأخلاق، حسن المجالسة، صادقاً فيما يرويه، حافظاً للقرآن، فقيها على مذهب داود الظاهري، رأساً فيه، حافظاً للسير وأيام الناس والتاريخ والتوفيات، جلس للإقراء أكثر من خمسين سنة، وكان يبتدئ في مجلسه بالقرآن على روایة عاصم، ثم يقرئ الكتب.

وقال الدانى: «أخذ القراءة عرضاً عن أبي عون محمد بن عمر بن عون الواسطى وغيره»<sup>(٢)</sup>.

وربما يرجع السبب في وصف الزبيدي له بضعفه في النحو لمكثه في بغداد، واقامته في الحضر، ولكن ليس هذا دليلاً كافياً لكي يصفه بالضعف في النحو، وكيف يكون ضعيفاً في النحو، وقد ألف فيه، فقد ذكر السيوطى من مصنفاته:

«إعراب القرآن، والمقنع في النحو، والمثال، والمصادر، وأمثال القرآن، والرد على القائل بخلق القرآن، والقوائمه، وغير ذلك»<sup>(٣)</sup>.

#### الحال الثالث من المسموع الفرد

اللفظ يسمع من الضبيح لا يسمع من غيره

«أن يتفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه»<sup>(٤)</sup>.

(١) طبقات النحوين واللغوين ص ١٥٤.

(٢) بقية الوعاء ٤٨٦/١.

(٣) المسائق ٤٢٩/١.

(٤) المزهر ١٥٠/١، الأقسام ٢٨ شرح الاقتراح ص ١٠٨.

فإذا انفرد المتكلم بشيء لم يسمع من غيره ولم يوافقه غيره عليه، فينظر في حال المتكلم بذلك، فإن كان المتكلم مما ثبت فصاحته، فإنه يقبل ذلك منه ولا يرد، فربما كان الذي نطق به أخذه من لغة أخرى قديمة سبق للمتكلم بهذه الألفاظ علم بهذه اللغة؛ وربما أن يكون المتكلم بذلك ارتجل شيئاً، وتحدث به، فهو لم يسمعه، وإنما ارتجله وتأوله، فالعرب إذا قويت فصاحته، استطاع الارتجال والتصرف في اللغة، وأتى بما لم يسبقه أحد في ذلك.

وممن اشتهر بالارتجال والمقدرة على ذلك «خلف بن حيyan الأحمر»، كان من أعلم الناس بالشعر وأقربهم على القافية.

قال أبو حاتم: كان من العلماء بالشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والأصمuni، وأبو عبيدة، وخلق كثير رواه؛ مثل أبي خالد التميري، وأبي البيداء؛ وكان خلف شاعراً، وكان وضع على عبد القيس شعراً مصنوعاً، عبثاً منه، ثم تقرأ فرجع عن ذلك وبينه.

وقال أبو حاتم: سمعت الأصمuni يقول: سمعت خلفاً الأحمر يقول: أنا وضعت على النابية هذه القصيدة التي يقول فيها:

«**خيـلـ صـيـامـ وـخـيـلـ غـيـرـ صـائـمـ تـعـتـ القـتـامـ وـأـخـرىـ تـعلـكـ اللـجـمـ»**<sup>(١)</sup>  
فخلف كان من أعلم الناس بالشعر، كما أنه كان فصيحاً، فاستطاع أن يرتجل ويتصرف في اللغة، وأن يأتي بال ألفاظ ويدخلها في صلب اللغة لم يقلها أحد قبله، فمثلاً تقبل منه، لأنّه ثبت فصاحته، فربما كانت هذه الألفاظ سمعها من لغة قديمة، لم يشاركه أحد في سماع هذه الألفاظ؛ وقد عقد ابن جن في خصائصه باباً يعنون:

باب في الشيء يسمع من العرب الفصيح لا يسمع من غيره، قال فيه:

(١) حلقات التحوين واللّفويون من ١٦٢.

«وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الحروف المحفوظة عنه؛ قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحاب عن الأصمuni أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحداً أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي. ومنها الجبر، وهو الملك، وإنما سمي بذلك - أظن - لأنه يجبر بجوده، وهو قوله: اسلم برأوف حبيت به وانعم صباها أيها الجبر

ومنها قوله: كأس رئونة، أي دائمة، وذلك قوله: **يَنْتَهِ عَلَيْهِ الْمَلَكُ أَطْبَايْهَا كَاسٌ رِئُونَةٌ وَطِرْفٌ طِمِّرٌ**<sup>(١)</sup>

فما ورد عن خلف يؤخذ به، وذلك لما روى عن فصاحة خلف، فهو من يعتد بلغته، لأن هذه الألفاظ التي وردت عنه، تعد غريبة وإن لم تسمع من أحد إلا منه، فهي ألفاظ مقبولة يجب أن تقبل لفصاحة قائلها، وكذلك لوجود أبنيتها في اللغة، والأبنية هي الأصل الذي نقيس عليه: «وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب»<sup>(٢)</sup>.

إذا كانت هذه الألفاظ المرتجلة غير مألوفة للسامع، ولم يسمعها من قبل، وكانت هذه الألفاظ موافقة لأوزان الأبنية في اللغة، جاز أن نقبلها ولا نردها، لأنها وردت على أوزان معروفة موجودة في اللغة، وأقرها القياس.

ومما ورد عن رؤبة وأبيه، ما ذكره ابن جنى فقال:  
قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها؛ قال رؤبة:  
**هَلْ يَتَجَيَّنِي حَلْفٌ سُخْتَيْتِ أَوْ فَضْهَةٌ أَوْ ذَهْبٌ كِبْرِيَتِ**

(١) الخصائص ٢١/٢ وما بعدها، هنالك الكثير من الأمثلة.

(٢) السابق ٢٥/٢.

قال: فسخّيت من السخت؛ كزخليل من الزحل.  
وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال درهمت  
الخبازى: آى صارت كالدرهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمى ....  
قال ابن جنى: وما يدللك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه  
من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف!  
نحو قولهم في مثال: صممح من الضرب: (ضريرب)، ومن القتل  
(قتللت) ... ونحو ذلك. فإن قال لك قائل: بأى لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم  
تجد بدا من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تتطق بواحد من هذه  
الحروف<sup>(١)</sup>.

كلمة (ساختيت) التي وردت في بيت رؤبة هي على وزن ( فعليل)  
وكذلك (درهم) فهو ملحق بهجرع على وزن ( فعل) وكذلك بقية الأبنية  
التي ارتجلها، فكلها أبنية موجودة في العربية، وليس في هذه الأبنية  
بناء ليس موجودا فيها، وهذه الكلمة قيست على كلمات لها وزنها في  
العربية، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، كما أنها وردت عن  
علماء مشهود لهم بالفصاحة، فتقبل منهم.

وعلماء اللغة في هذا اللفظ المسموع من الفرد، الفصيح ولم يسمع  
من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه، لم يكونوا متاثرين في ذلك بعلماء  
ال الحديث، فإن راوي الحديث إذا عهد عليه كذب أو اصطئاع رد ولم يقبل  
منه، وذلك لأن الشروط في رواية اللغة ليست تماما كالشروط في رواية  
ال الحديث، فعلماء اللغة أجازوا الرواية عن أهل المجنون والخلاعة، ولكن  
علماء الحديث رفضوا الرواية عنهم لأنهم ليسوا من الثقات.

كذلك رفض علماء الحديث الرواية عنمن وصف بالكذب، فكل من

(١) السابق ٢٥٨/١.

اختلق خبراً ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو من قبيل الحديث الموضع، وهذا يعد كذباً وافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحرم أن نروي حديثاً عليه لم يقله، فيرد ولا يقبل، لأنه من شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها.

وما جاء عن رؤبة في مجال اللغة فهو من قبيل المصنوع، أي يقابله الموضوع عند المحدثين، والفرق بين المحدثين واللغويين، أن المحدثين رفضوا الأخذ به، أما اللغويون، فكما سبق عنهم إذا كان هذا قد ورد عنمن يعتد بلفته، قبل منه ذلك، أما إذا كان غير ذلك رد ذلك ورفضوه؛ وعلى ذلك قال ابن جن:<sup>(١)</sup>

«لوجاء شيء من ذلك عن ضلتين أو متهماً، أو من لم ترق به فصاحتة،  
ولا سبقت إلى الأنفس ثقتها كان مردوداً غير مقبول.. ثم قال أيضاً:  
والأقوى أن يقبل منمن شهرت فصاحتة ما يرويه، ويحمل أمره على  
ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره ... فإن لم تأخذ  
بها دخل عليك الشك في لغة من تستقصحه، ولا تنكر شيئاً من لفته  
مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفي عليك، فيعترض الشك على يقينك،  
وتسقط بكل اللغات ثقتك، ويكتفى من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمير من  
لغة أبني نزار؛ روى الأصمuni أن رجلاً من العرب دخل على ملك (ظفار)  
ـ وهي مدينة لهم، فقال له الملك: ثبّ، وثبت بالغميرية: اجلس، فثبت  
الرجل، فاندقت رجلاه، فضحك الملك، وقال: ليست عندنا عربية، من  
دخل ظفار حمر، أي تكلم بكلام حمير، فإذا كان كذلك، جاز جوازاً  
قربياً أن يدخل من هذه اللغة في لفتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير أنها  
لغة عربية قديمة»<sup>(١)</sup>.

(١) الطحانين ٢/٤٥ - ٤٦.

ما مضى وجدنا اللغويين كان هدفهم إتقان الرواية وضبطها، والتأكد من راويها، حتى يصلوا من خلالها إلى الهدف المنشود، وهو سلامتها من الخطأ واللحن والتحريف، وتنقيتها من الاختلاط بغيرها من كلام الأمم الأخرى؛ وقد وصف ابن جنی أهل البادية بالجفاء، وذلك راجع إلى البيئة التي يسكنون فيها إلا أنه وصفهم بقوة الفصاحه<sup>(١)</sup>، وذلك لسلامة لغتهم وحفظها من الخطأ واللحن الذي تسرب إلى بعض العضر نظراً لاختلاطهم بغيرهم، فهؤلاء أهل البدول لغتهم الفصحى سليمة، لأنها لغتهم اليومية التي يتحدثون بها في كل وقت، فإذا سمعوا كلاماً يخالف لغتهم الفصحى تناكروا هذا الكلام نظراً لما فيه من الخطأ الذي لم يقع في كلامهم، كما كانوا يتداركون الألفاظ الغربية على لغتهم التي تسربت إليها من لغة أخرى أجنبية عنها، وهذا يدل على حسهم المرهف، وسلامة السليقة عندهم؛ ومما روی من ذلك: «أن أبو مهدية سمع رجلاً من العجم يقول لصاحب زوذ، فسأل أبو مهدية عنها، فقيل له: يقول له: اعجل، فقال أبو مهدية: فهلا قال له: جيهلك، فقيل له: ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمية العربية»<sup>(٢)</sup>.

من أجل ذلك وضع العلماء القواعد بعد أن تأكدوا من تنقية اللغة من آية شوائب علقت بها، فكانت هذه القواعد تصويراً لحال اللغة الصحيحة في ذلك الوقت.

وقد ورد في كتب اللغة أمثلة مفردة، تفرد ببنطها واحد من العرب، وفي مثل ذلك ينظر في حال الناطق إن كان أميناً صادقاً ثقة، أخذ بنطقه، وإن كان غير ذلك فلا يعمل بقوله؛ ومن الأمثلة التي تفرد بالنطق بها واحد من العرب، ما ذكره السيوطي فقال:

(١) السابق ٢٧/٢.

(٢) السابق ٣٣٩/١ وبه شاذ آخر من هذا.

«قال الأصمى: لم تأتِ الخَيْطَةُ فِي شِعْرٍ وَلَا نَثَرٍ غَيْرَ بَيْتٍ وَاحِدٍ،  
وَهُوَ قَوْلُ أَبْنِ ذَرِيبٍ فِي رَجُلٍ يَشْتَارُ عَسْلًا:  
تَدْلِي عَلَيْهَا بَيْنَ سِبْ وَخَيْطَةٍ شَدِيدُ الْوَصَّاَةِ نَابِلٌ وَابْنُ نَابِلٍ  
السَّبْ بِلْغَةِ هَذِيلٍ: الْحَبْلُ ...  
وَفِي الْجَمْهُرَةِ يَقَالُ: هُوَ ابْنُ أَنْجَلَى فِي مَعْنَى «ابْنُ جَلَّا» قَالَ الْعَجَاجُ:  
لَا قُوَّا بِهِ الْحِجَاجُ وَالْإِضْحَارُ بِهِ ابْنُ أَنْجَلَى وَاقْتَقَ الْإِسْفَارُ  
قَالَ الأصمى: وَلَمْ أَسْمَعْ بَابِنْ أَنْجَلَى إِلَّا فِي هَذَا الْبَيْتِ ..  
وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: ذَكَرَ أَبُوزَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيَا يَقُولُ: نَسَيْمَاءَ بَالْمَدِ. قَالَ:  
وَالْوَاحِدُ إِذَا أَتَى بِشَادَّ نَادَرٌ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ حَجَةً مُعَلَّفَةً لِلْجَمِيعِ»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر المزهر، ٢٥١-٢٥٢/١.

## معرفة الأفراد

المقصود بذلك الأخبار المفردة التي نقلها واحد من أهل اللغة الثقات عن العرب الفصحاء، فيجب الأخذ بما رواه، لأنَّه موثوق به، وقد تكلم السيوطي عن هذا النوع وجعله نوعاً قائماً بذاته وهو النوع الخامس «معرفة الأفراد» وذكر أمثلة له.

والفرق بين المقاريد وبين الأفراد، أنَّ اللفظ في الأفراد تفرد بنقله عن العرب واحد من أئمة اللغة، وأنَّ اللفظ في المقاريد تفرد به واحد من العرب، هذاك في الناقل، وهذا في القائل<sup>(١)</sup>.

وقد تحدث السيوطي عن هذا النوع وهو معرفة الأفراد، فقال: «هو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينطلق أحد غيره، وحكمه القبول إنْ كان المفرد به من أهل الضبط والإتقان، كأبي زيد، والخليل، والأصممعي، وأبى حاتم، وأبى عبيدة، وأضرابهم؛ وشرطه إلا يخالفه فيه من هو أكثر عدداً منه، وهذه نبذة من أمثلته:

**فمن إفراد أبي زيد الألوسي الانصارى:**

قال في الجمهرة: المتشبهة بالمال، هكذا قال أبو زيد، ولم يقله غيره.

وفيها: رجل ثُطُّ، ولا يقال أثطٌ؛ قال أبو حاتم: قال أبو زيد: مرة أثط...<sup>(٢)</sup>

وفي الصحاح: البداوة: الإقامة في البدادية يفتح ويكسر، قال ثعلب: لا أعرف البداوة بالفتح إلا عن أبي زيد وحده<sup>(٣)</sup>.

**قال في الجمهرة: الترُّ، والجمع رتوت، وهي الخنازير الذكور،**

(١) المزهر ٤٥١/١.

(٢) الجمهرة (ن ش ب ، ث ط ط) والشطاط، خفة اللعيبة من المارضين.

(٣) الصحاح (ب د و).

ولم يجيء به غير الخليل، وقال: **الحضرُضُ والحضرُضُ**: دواء معروف، وذكروا أن الخليل كان يقول: **الحضرُضُ، بالضادِ والظاءِ**<sup>(١)</sup>، ولم يعرفه أصحابنا، وقال: يوم بعاث، سمعناه من علمائنا بالعين وضم الباء<sup>(٢)</sup>، ذكر عن الخليل بغير مجمعمة، ولم يسمع من غيره.

ومن إفراد يونس بن حبيب الضبي:

قال في الجمهرة: الصنثيت بمعنى الصنديد، هكذا يقول يونس،  
ولم يقله غيره ...<sup>(٣)</sup>

وهؤلاء العلماء الذين تفردوا بالفاظ كثيرة من اللغة كثيرون كأبي عمرو بن العلاء، والفراء، وأبن الأعرابي، والأزهري وشمر، والنضر بن شمبل، إضافة إلى الخليل، وأبى زيد والأصمى، وغيرهم.  
فالأخبار المفردة التي ترد عن هؤلاء وأمثالهم، يجب الأخذ بها ولا ترد، لأنهم أئمة مشهورون ثقات، وصفوا بالصدق والأمانة، كما أنهم أهل ضبط وإتقان، وما قالوه حجة لهم ولغيرهم.

وهذا النوع يعد صحيحا في اللغة، لأننا لو بحثنا فيما جاء مفردا عن هؤلاء العلماء، لوجدنا أن ما قالوه ليس فيه شبهة للمخالفة عما ورد متأثرا عن العرب، فهي متماشية مع البناء العربي، ولم تختلف عنه.

ولو قارينا هذا النوع الذي تفرد به الثقات من العلماء، لوجدناه متقدما مع القسم الثاني من أقسام الفرد المطلق، وهو الذي يطلقون عليه: الحال التي لا يكون الفرد فيها مخالفًا، وإنما يكون الراوى حافظا

(١) الحضرُضُ، بضم الضاد الأولى وفتحها، دواء معروف، وهو صبغة من كالصبر، وهي مادة (ح.ظ.ظ)  
والحضرُضُ، فتح الضاد، فتح العاء، فتح العاء، وهو دواء، وحكي أبو عبد الله البزبي الحضرُضُ أيضًا،  
فجمع بين الضاد والظاء، وأدنت شمر:

أمر من صبر وفتر وحضر

الصحاح (ح.ش.ح.ظ.ظ)

(٢) يوم بعاث بالعين أو بالغين يوم ٢٧ الجاهيلية للاوس والخنزير.

(٣) راجع هذه الأمثلة وغيرها ٢٦ المهر ١٤٩ - ١٥٠ - ٢١٥، الجمهرة ٢١٥/٢.

ضابطاً متقدناً، فيكون خبره صحيحاً. معنى ذلك أن خبر الفرد في اللغة، طالما تفرد به واحد من أهل الضبط والإتقان فهو صحيح.

وإذا كان هؤلاء العلماء تفردوا برواية بعض الألفاظ، فهم على صواب في ذلك، لأنهم ما قالوا ذلك من تلقاء أنفسهم، وإنما قالوه بعد سماعهم لهذه الألفاظ من بعض الأعراب الفصحاء الذين يعتقد ويحتاج بلغتهم؛ ومما ورد من ذلك ما جاء في لسان العرب قال: «امرأة شابة من نسوة شواب؛ واستدل ابن منظور على هذا الجمع بهذا القول، هإيه وإيا الشواب»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جن: «ذهب القراء في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه. وروينا عن القراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطfan وزجرها ابنها، فقلت لها: ردى عليه، فقالت: أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا. قال: وهو من الوجه، أرادت: يواجهنى، وكان أبو على - رحمة الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

وفي المثال الأول من هذين المثالين نجد أن ابن منظور ذكر هذا الجمع، وهذه الصيغة التي ورد بها ليست من الصيغ الواردة في جمع التكسير، وهذا الجمع لا يكون مرتبطاً في جميع أحواله بهذه الصيغة الواردة له، وإنما هو أيضاً مبني على السماع، وهذه الصيغة التي ورد بها سمعها الخليل بن أحمد من أعرابي فصحيح يحتاج بكلامه، فقيس عليه. ويمكن ان نقول ذلك في كلام القراء، حيث رأى أن الجاه مقلوب من الوجه، لأنه سمع بذلك من أعرابية بنى غطfan.

وقبيلة غطfan من قبائل العرب الشمالية، ومنازلهم كانت بتجد،

(١) لسان العرب - لابن منظور (ش و ب)، الأعراب الرواة - للشلقاني من ٣٧٧.  
(٢) الخصائص ٢/٧٢.

وهي متفرعة من قيس عيلان، وتفرع من غطفان: عبس، وذبيان، وفرازة.

ويقول الأصفهاني: «أهل القصيم يسكنون في خيام الخوص، وهي منازل بني عبس وغيرهم».

وقال ابن خلدون: «أما بنو غطفان، فبطن عظيم متسع، ومنازلهم ينجد مما يلى وادى القرى، وجبل طيء»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن هذه الأخبار المفردة التي تفرد ببنائها أئمة اللغة المشهورون، تقبل ولا ترد، لأن الذين تفردوا ببنائها أئمة ثقات، مشهورون بالضبط والاتقان، كما أنهم رحلوا إلى البوادي، وتكلموا مع الأعراب، وسمعوا منهم في وقت مبكر، ودونوا عنهم ما سمعوه، فالخليل ابن أحمد كان عربياً، ولا يروى إلا عن العرب الخلص، ولا يروى إلا أصح اللغات، وكذلك بقية العلماء الآخرين كأبي عمرو بن العلاء، وأبي زيد، والأصمuni، وغيرهم.

وكان أهل العربية الفصيحة على مقربة من البصرة، وكانت تقام الأسواق التي يتلقى فيها الخطباء والشعراء، ويجتمع في هذه الأسواق، علماء العربية وطلابها، ويسمعون الخطباء والشعراء الذين وفدوا إلى هذه الأسواق من القبائل المختلفة، كما كان العلماء ينحثرون عن العربية في المربد، حيث كان اللغويون يسمعون من آباء البدية، ويطابقون بين كلامهم وكلام أبناء الحضر.

«فسوق المزبد تعد مدرسة - يأتي إليها من الحضر من يسمع، لا رغبة منه في إرضاء النزوع الفتي، ولا في إلقاء قصائد تتناقلها الرواية فقط، ولكن لتدور في مسامعه الأنفاس، ويلحظ مخرجها، منهم من يعي ذلك ويحفظه، ومنهم من يدونه في أواحة حرصا عليه كشهيدين».

(١) بلاد العرب - للأصفهاني ص. ٢٤، تاريخ ابن خلدون ٢٠٥/٢.

سأله أبو عمرو بن العلاء تلميذه عبد الملك بن قريب الأصمuni، من أين أقبلت يا أصمuni؟ قال: من البريد. قال: هات ما معك، يقول الأصمuni: فقرأت عليه ما كتبت في الواحى، ومررت به ستة أحرف لم يعرفها، قال له أبو عمرو: شمرت في الغريب يا أصمuni<sup>(١)</sup>.

**حكم خبر العدل إذا انفرد بزيادة لم يروها غيره بين المحدثين واللغويين**

**قال الخطيب البغدادي:**

مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها.

وقال فريق آخر من يقبل زيادة العدل، إنما يجب قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها، وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا.

ورأى ثالث قال: تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي، فاما أن كان الذي روى الناقص ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل منه.

ورأى رابع زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة ما لم يروها معه الحفاظ.

**قال الخطيب البغدادي:** والذى نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردہ مقبولة على كل الوجوه معنیوں بها إذا كان راویها عدلاً حافظاً متقدماً ضابطاً.

والدليل على ذلك اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انفرد الشقة بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله، وإن لم يكن ترك الرواة لنقله إن كانوا عرفوه وذهبوا عن العلم به معارضوا له قادحاً في عدالة راوية ولا مبطلأ له، وكذلك سبيل الانفراد بالزيادة<sup>(٢)</sup>.

(١) الأعراب الرواية - ص ١٣٣.

(٢) انظر: الكفاية ص ٤٦٦-٤٦٤، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٠-٢٥١، تدريب الراوي ١/ ٢١٧.

فالرأي الراجح والمحتمل عند الفقهاء والمحدثين أن الزيادة الواردة عن فرد ثقة عدل ضابط، فهي زيادة مقبولة.

وكذلك الحال عند اللغويين، طالما أن الزيادة نقلها واحد من أهل الضبط والإتقان، يحتاج بلغته، فهي مقبولة؛ ومما ورد من ذلك ما نقله السيوطي من أفراد أبي عبيدة . قال:

«يوم الأربعاء بكسر الباء، وزعم قوم أنهم سمعوا الأربعاء بفتح الباء، وأخبرنا أبو عثمان الأشناذاني عن التوزي عن أبي عبيدة الأربعاء بالضم، وزعم أنها فضيحة»<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهرى: «والأربعاء من الأيام، وقد حكى عن بعض بنى أسد فتح الباء فيه»<sup>(٢)</sup>.

وذكر صاحب المصباح فقال: «واليوم الأربعاء ممدود وهو بكسر الباء ولا نظير له في المفردات، وإنما يأتي وزنه في الجمع وبعض بنى أسد يفتح الباء، والضم لغة قليلة هي»<sup>(٣)</sup>.

فما قاله الفيومى يؤكد صحة ما نقل عن أبي عبيدة بأن الضم لغة فيه، سمعها أبو عبيدة عن بعض الأعراپ، لكنه لم ينسب هذه اللغة لاصحابها.

(١) المزهر ١٦٢/١.

(٢) المصباح (ربع).

(٣) المصباح المنبر / الفيومى (ربع).

**تعقيب:**

مما سبق وجدنا اللغويين تأثروا بمنهج المحدثين في الأخبار المفردة، ورأينا المحدثين قسموا الفرد إلى قسمين: مطلق، ونسبة، ثم قسموا الفرد المطلق إلى أربعة أقسام:

**الأول:** يكون مخالفًا لرواية من هو أحفظ منه؛ فهذا ضعيف.

**والثاني:** لا يكون مخالفًا، والراوى حافظ ضابط متقن، وهذا هو الصحيح.

**والثالث:** يكون قاصراً عن هذا (أى عن الصحيح) وهو قريب من درجته، وهذا هو الحسن.

**والرابع:** يكون بعيداً عن حاله فيكون شاداً منكراً مردوداً.

**ورأينا اللغويين قسموا المسموع الفرد إلى ثلاثة أقسام:**

**الأول:** أن يكون هرداً، بحيث لا يكون له نظير في الألفاظ المسموعة من غيره مع إبطاق العرب على النطق لموافقتها للقياس اللغوي وعدم مخالفتها؛ فهذا النوع مقبول على الرغم من قوله لأنه موافق للقياس؛ ولذلك أجاز العرب القياس على القليل لموافقتها للقياس، ورفضوا القياس على الكثير لمخالفته للقياس.

**وهذا القسم يقابل الحال الثاني عند المحدثين من حال الفرد المطلق وهو الصحيح.**

**الثاني:** أن يكون هرداً واحداً من العرب تكلم به، وخالف ما عليه الجمهور، فيتنظر في حال المتكلم، فإن كان فصيحاً في جميع ما أتى به ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، فهذا يقبل منه، ويحسن الظن به؛ فربما أتى هذا إلى المتكلم من لغة قديمة كما وضحنا ذلك في موضعه.

وهذا القسم يقابل القسم الثالث عن المحدثين من الفرد المطلق،  
وهو ما يسمى بالحسن.

الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما  
يخالفه.

وهذا القسم يقابل القسم الأول من أقسام الفرد المطلق عند  
المحدثين، وهو ما يسمى عندهم بالضعف.

وستعرض فيما يلى بشيء من التفصيل لكل من الصحيح والضعف  
لأهميةهما في هذا البحث.

## المبحث الخامس الصحيح

### أولاً، عند المحدثين

عرفوا الصحيح بأنه «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه؛ ولا يكون شذا ولا معللا»<sup>(١)</sup>.

فاتصال السندي معناه أن كل راو سمع الحديث من فوقه بحيث لا يروى فيه أحد عنمن لم يسمع منه مباشرة، ولذلك يقال في وصفه أيضا بأنه متصل أو موصول، لأن إسناده موصول لم ينقطع والمقصود بالعدالة في التعريف جميع الصفات التي تشتراك في تكوين الثقة بصدق الرواوى من حسن العقيدة، والقيام بأوامر الشرع وأجتناب ما نهى عنه، وترك كل ما يخل بالمروة والاتصاف بمحاسن الأخلاق والورع والتقوى.

والضبيط: معناه إتقان ما يرويه الرواوى، متيقظا، حافظا لروايته إن روى من حفظه، ضابطا لروايته إن روى من الكتاب عالما بما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى، حتى يتقد المطلع على روايته المتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئا. ولا يكون شذا: وهو ما رواه الثقة مخالفًا لرواية الثقات، فخرج بذلك المنقطع والمغضل والمعلم والمدلس والمرسل. ولا معللا: أي ما كان فيه أسباب خفية قادحة، فقد ينقله مجهول عينا أو حالا، أو معروف بالضعف<sup>(٢)</sup>.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥١.

(٢) تدريب الرواوى ٤٧/٤٩-٤٨، علوم الحديث، د/ صبحي الصالح ص ١٤٥، الحديث التبوي - للصباح ص ١٨٩.

فإذا توفرت هذه الشروط في الحديث كان صحيحاً من حيث الأسناد المتصل، وعدهلة الرواة الضابطين، أما إذا فقد شرط من هذه الشروط، كالعدالة والضبط، فإن الحديث يكون ضعيفاً.

#### أقسام الحديث الصحيح عند المحدثين:

ذكروا له ثلاثة أقسام:

الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والمتواتر.

**فالصحيح لذاته:** هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلىها؛ وأما الصحيح لغيره، فهو ما صحيحة لأمر أجنبي عنه، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلىها، كالحسن، فإنه إذا روى من غير وجهه، ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة، وكذا ما اعتمد بتلقي العلماء له بالقبول، فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما اعتمد بتلقي العلماء له بالقبول، فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة<sup>(١)</sup>.

**والمتواتر** فقد سبق أن قلنا هو الحديث الذي يرويه جماعة يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، عن جمع مثلمهم في أول السند ووسطه وآخره.

والحديث المتواتر ليس من مباحث علم الأسناد، لأن علم الأسناد علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات روايته وصيغ أدائهم، ليعمل به أو يترك، والمتواتر صحيح قطعاً، فيجب الأخذ به من غير توقف، وهو يفيد العلم بطريق اليقين<sup>(٢)</sup>.

فهو عكس الآحاد يكون له إسناد، فالمتوتر لا يكون في حاجة إلى

(١) قواعد التحديد من ٨٠.

(٢) الحديث النبوى - للصباغ من ١٥٥، علوم الحديث - د/ صبحى الصالح من ١٥١-١٥٠.

إسناد، وإذا وجد له إسناد فلا يبحث عن أحوال رواته، وطرق أدائهم،  
لكن الآحاد يبحث عن أحوال رواته ومعرفة طرق أدائهم.

### ثانياً: عند اللغويين

اشترط اللغويون في الصحيح الشروط السابقة التي اشترطها  
المحدثون في معرفة الحديث الصحيح من صحة في الإسناد والعدالة  
والضبط وعدم الشذوذ والعلة، وطبقوا هذه الشروط في معرفة الصحيح  
من اللغة.

«وضابط الصحيح من اللغة هو ما اتصل سنته بنقل العدل الضابط  
عن منهائه على حد الصحيح من الحديث».

ثم اشترط أهل اللغة شروطاً وقالوا: لا تلزم اللغة إلا خمس  
شرائط:

أحدهما: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثاني: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

والثالث: أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب  
العربية، مثل قحطان ومعد وعدنان؛ فاما إذا نقلوا عن من بعدهم بعد  
فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا.

والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا.

والخامس: أن يسمع من الناقل حسا<sup>(١)</sup>.

فهذه الشروط التي وضعها أهل اللغة لمعرفة الصحيح مأخوذة عن  
علماء الحديث، فاشترط اللغويون في الصحيح أولاً صحة ثبوته عن  
العرب الفصحاء بسند صحيح، أي أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة  
عن فوقه من أول مصدره إلى منهائه؛ ثم اشترطوا ثانياً عدالة الناقلين،  
وهي نفس شروط العدالة عند المحدثين.

(١) المزهر ٥٦/١.

كما اشترط اللغويون أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، لا أن يكون من عامة القوم، وإنما يكون النقل عن أهل الفصاحة الذين يعتد بلغتهم، ولم تختلط بلغتهم آية شائبة تؤدي إلى ضعف لغتهم وخروجها عن الفصاحة.

وقد احتاج العلماء بالفصيح الثابت عن العرب الفصحاء الذين يحتاج بلغتهم، وحددوا القبائل التي يعتد بلغتها.

قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى «بالألفاظ والحرروف»:

كانت قريش أجود العرب انتقادا للأقصى من الألفاظ، وأسهلاها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبینها إبانة عما في النفس؛ والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهمأخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري من كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم<sup>(١)</sup>.

وظل اللغويون يعتقدون بلغة هذه القبائل التي لم تتأثر بلغة أخرى أجنبية حتى نهاية القرن الرابع، ولم يأخذوا عن سكان الحضر لاختلاطهم بغيرهم، فاستبعدوا هؤلاء للحفاظ على اللغة.

قال ابن جن في الخصائص: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوير. علة امتياز ذلك ما عرض لغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة ياقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد لغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوير.

(١) المزهر ٢١٢-٢١١/١، الأصبح في شرح الأفتواج من ٥١-٥٠.

وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها، وانتفاخ عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فقد حدد اللغويون القبائل التي يؤخذ عنها ويعتبر بلغتها، ولم يفتحوا الباب أمام الرواية ليقولوا كل ما سمعوه، فلم يأخذوا عن سكان المدن، وإنما كانوا يذهبون إلى أعراب البادية، ويعيشون معهم، ويأخذون منهم الكلم الصحيح من أفواههم.

ومما يدل على أن الرواية لم يسجلوا كل ما قالته العرب، وإنما كانوا ينتقون الكلم الصحيح فقط، المعتد بفصاحته، ويهملون الكثير من الكلام شيئاً منهم في فصاحة أهله؛ ما روى عن أبي عمرو بن العلاء قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقوه، ولو جاءكم وافر لجاءكم علم وشعر كثير».

واضح أن هذا القول بصدق المروي من الفصحي، فإنه يتحدث عما قالت العرب لا الأعراب من البدو، هؤلاء الذين تستخدم لغتهم في العلم والأدب الذي يمثله الشعر آنذاك<sup>(٢)</sup>.

ومما اشتربطه اللغويون أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا، وهذا ما فعله علماء العربية الأوائل الذين ذهبوا إلى البادية، وخالفوا العرب الفصحاء، وعاشوا معهم يسمعون منهم ويدونون عنهم، كما فعل أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والأصمعي وغيرهم، ونقلوا ما سمعوه من هؤلاء العرب الفصحاء إلى الناس؛ فهؤلاء سمعوا أصوات اللغة من أفواه العرب الخلص بآذانهم، ولم يسمعوا هذه الأصوات عن غيرهم.

(١) الخصائص ٥/٤.

(٢) لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، د/ عبد محمد الطيب ص ٦٤.

ومما يروى بذلك، أن «أبا عمرو بن العلاء» سئل عن اشتقاء الخيل فلم يعرف، فصر أعرابي، فثار السائل سؤال الأعراب، فقال له أبو عمرو: دعني، فانا الطف بسؤاله وأعرف، فسأله، فقال الأعراب: اشتقاء الاسم من فعل المسمى. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعراب، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى **الخيلا** التي في الخيل **والعجب؛ ألا تراها تمشى العَرْضَةَ حِيلَةً وتكبرًا**<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على أن علماء اللغة متزمتون بالسمع، ولم يأخذوا بالقياس فيما قيس على كلام العرب، وإنما كانوا يسألون الأعراب الخلق فيفتونهم فيما يختلفون فيه؛ ومن ذلك ما روى عن أبي حاتم قال:

«قلت للأصممي: أتجيز: إنك لتُبُرِّقَ لِي وترعِدُ؟ فقال: لا، إنما هو **تُبُرِّقُ وترعِدُ**، فقلت له: فقد قال الكمييت:

**أَبْرِقُ وَأَزْعَدُ يَا يَزِي** — **لَدْ فَمَا وَعِيدَكَ لِي بِضَائِرٍ**  
قال: هذا جُرمٌ من أهل الموصل (أصلهم من العجم)، ولا آخذ بلنته، فسألت عنها أبي زيد الانصاري، فأجازها، فتنحن كذلك إذ وقف علينا أعراب مُخرِم، فأخذنا نسأله. فقال أبو زيد: لستم تحسنون أن تسألوه. ثم قال له: كيف تقول: إنك لتُبُرِّقَ لِي وترعِدُ؟ فقال له الأعراب: **أَنْتَ الْجَحِيفُ تَعْنِي؟ أَيُ التَّهْدِيدُ**. فقال: نعم. فقال الأعراب: إنك لتُبُرِّقَ لِي وترعِدُ. فعدت إلى الأصممي فأخبرته، فأنسدني: **إِذَا جَاؤَتْ مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ ثَنِيَّةٍ** — **فَقُلْ لِأَبِي قَابِوسٍ: مَا شَنْتْ هَارِعَدِ**

ثم قال لي: هكذا كلام العرب.

وقال أبو حاتم أيضًا: قرأت على الأصممي رجز العجاج حتى وصلت

إلى قوله:

(١) طبقات النحوين واللغويين من ٣٦.

### جأيَا ترى بليه مسحجا

فقال: تليله، فقلت: بليه مسحجا، فقال: أخبرن به من سمعه من فلقٍ في رؤبة (أى شق الفم ومخرجه) أعني آبا زيد الأنباري، فقال: هذا لا يكون، فقلت: جعل مسحجا. مصدر أى تصحيحا، فقال: هذا لا يكون.

فقلت: قال جرير:

أَلْمَ تَعْلَمُ مُسَرِّحَ الْقَوْلَةَ فَلَاعِيْا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا  
أَى تسرحي. هكأنه توقف. فقلت: قد قال الله تعالى: ﴿وَمَرَقُوهُمْ كُلُّ  
مُرَّقٍ﴾<sup>(۱)</sup>، فأمسك<sup>(۲)</sup>.

فكانوا لا يعتمدون على القياس إلا بعد السماع، ويشرط أن يكون السماع من عربي يحتاج بلغته موثوق منه، وهذا واضح من النص السابق. فقد أحيا أبو زيد الأنباري اللغتين. تبرق، وترعد، وأجاز الأصمعي لغة واحدة وهي «فارعد»، واستند على بيت الشعر الذي أنسدهه. من أجل ذلك وجدنا اللغويين يشترطون في الناقل أن يسمع منه حسا، لا أن يبلغ عن الناقل، فيسمع من غيره، لأنه ربما يكون الذي سمع الخبر ونقله إلى الناس ليس أهلا للنقل، فيتحقق بالخبر التصحيح والتحريف وينسب ذلك إلى الناقل الذي سمعه منه، ولهذا قال ابن فارس:

«تَؤْخُذُ اللُّغَةَ سَمَاعاً مِنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ ذُوِّ الصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ وَيَقِنِي  
الظَّنُونَ»<sup>(۳)</sup>.

### فاشترطوا السمع أولاً إلى جانب الصدق والأمانة.

(۱) سيا، من الآية ۱۹.

(۲) البصائر ۲/۲۹۲-۲۹۴.

(۳) الصاحب ص: ۴، وقارن بالزهر ۱/۵۸.

وعلى هذا وجدنا اللغويين الذين التزموا بجمع الصحيح فقط في معاجمهم واقتصرت مادتهم على ما يدونونه إلا بعد ثبتهم من صحته؛ ومن هؤلاء الجوهرى، فعل ذلك في الصحاح، فلم يدون شيئاً من مادة معجمه إلا بعد تأكده من صحته سواء بالمشافهة والرواية أو النقل عن اللغويين الثقات، وقد وضح ذلك في مقدمته فقال:

«قد أودعتم هذا الكتاب ما صحي عندى من هذه اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإنقانتها دراية، ومساقفتها بها العرب العارية في ديارهم بالبادية»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن الجوهرى تأثر بعلماء الحديث الذين كانوا يحاولون تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما دخله من الموضوعات؛ وممن التزم بالصحيح من اللغويين الأزهري في تهذيبه، فقد كان هدفه تنقية اللغة من الألفاظ التي ليست منها، وكذلك كان اختيار ابن دريد في الجمهرة، حيث بين في مقدمته بأنه اختار له الجمهور من كلام العرب، وكذلك ابن هارس في معجميه: المجمل، والمقاييس، وذكر فيما بأنه التزم الواضح والصحيح من كلام العرب»<sup>(٢)</sup>.

ويرى السيوطى أن غالباً هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها بالصحيح، بل جمعوا فيها ما صحي وغيره، وينبهون على ما لم يثبت غالباً، وأول من التزم الصحيح مقتضراً عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى؛ ولهذا سمي كتابه بالصحاح»<sup>(٣)</sup>.

(١) الصحاح ١٢٢/١ المزهر ٩٧/١.  
(٢) معجمات العربية مادتها ومناهجها - د/ عبد محمد الطليب ص ٢٩٦.  
(٣) المزهر ٩٧/١.

## المبحث السادس الضعيف

### الضعيف عند المحدثين

الضعيف كما سبق أن ذكرناه هو ما لم تتحقق فيه شروط الصحة،  
ولا شروط الحسن.

ولما كان صفات القبول متعددة، وكان ضعف الحديث يرجع إلى  
فقدان صفة منها أو أكثر، فإن للحديث الضعيف أنواع متعددة،  
منها: الموضوع، والملقب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب،  
والمنقطع، وغير ذلك مما تكفلت به كتب علوم مصطلح الحديث بالشرح  
والتفصيل.

وهذه الأنواع التي ذكرها العلماء للحديث الضعيف تدرج تحت  
أصلين أساسيين:

أحدهما: يتصل بسبب سقط في سند بعض الرواية، ومن هذا النوع:  
المعلق، والمرسل، والمفضل، والمنقطع، والمدلس.

والنوع الثاني: يتصل بسبب طعن في الراوي، ومن هذا النوع:  
الموضوع، والمتروك، والمنكر، والمعروف، والمعلل، والمدرج، والملقب،  
والقطيع ...

وهذه الأنواع المذكورة لن تتوقف عند كل نوع منها، وإنما سنقف عند  
بعضها، وذلك بحسب ضرورة البحث ومتطلباته، والأنواع التي نتناولها  
هي التي ورد ذكرها عند علماء اللغة حتى نعرف مدى تأثير منهج علماء  
ال الحديث في منهج علماء اللغة، أو تأثيرهم بما وضعوه من قواعد لضبط  
النص وسلامته، وما إذا كان بينهم فرق في استخدام هذه المصطلحات.

و قبل أن نعرض لهذه الأنواع سنتحدث عن الضعف عند اللغويين على الإجمال.

### الضعف عند اللغويين

استخدم علماء اللغة مصطلح «الضعف» وعرفوه بأنه: «ما انحدر عن درجة الفضيحة»<sup>(١)</sup>.

ولعلماء اللغة الأوائل جعلوا مدار الفصاحة في الكلمة قاتماً على شيوعها وكثرة استعمال العرب لها، وهذا ما ذكره ثعلب في كتابه «الفضيحة» فقال:

«هذا كتاب اختيار الفضيحة، مما يجري في كلام الناس وكتبهم؛ فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك؛ ومنه ما فيه لغتان وثلاث واكثر من ذلك؛ فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما»<sup>(٢)</sup>.

هذا مدار الفصاحة عند هؤلاء قائم على كثرة الاستعمال للكلمة وشيوعها على لسان الناطقين بها، ولكن هذا لا يعد مقياساً تقاس به فصاحة الكلمة، لأن هناك كلمات كثيرة فضيحة، ولكنها مجهلة وليس مشهورة، أو معروفة إلا عند قلة قليلة من المتكلمين، ولا يعرفونها إلا عن طريق المعجم، وهذه مثلاً كلمات عربية فضيحة استعملت في العصور الأولى، ثم بعد ذلك على امتداد العصور المتلاحقة توسيط هذه الكلمات وسقوطها من استعمال المتكلمين وذلك لفارق الزمني، وظروف العصر وما يتطلبها من استعمال الفاظ معينة، فمثل هذه الكلمات التي تركت لا تقول عنها بأنها ليست فضيحة لعدم كثرة استعمال الناس لها.

(١) المزهر ٢٤٤/١.

(٢) الساق ١٦٥/١.

ولكن المتأخرین من علماء البلاغة وضعوا ضابطاً يعرف به فصاحة الكلمة، قال الخطيب القزوینی: «الفصاحة في المفرد خلوصه من تنازف الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى».

فالتنازف منه أن تكون الكلمة بسببها متناهية في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها؛ كما في لفظ «المعنخ»؛ وهناك من التنازف ما هو دون ذلك في الثقل كما في لفظ «مستشزرات» في قول أمرئ القيس: «غدا شر مستشزرات إلى العلا» تضل العقاص في مثنى ومرسل قرب مخارج الحروف في «مستشزرات» أدى إلى الثقل، وكذلك توسيط الشين وهي مهوسّة رخوة بين التاء وهي مهموسّة شديدة، والزاي وهي مجھورة<sup>(۱)</sup>.

أما الغرابة التي تخل بفصاحة الكلمة، فإن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها إلا بالتنقيب عنها في كتب اللغة المبسوطة؛ ومثّلوا لذلك بما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حماره، فاجتمع عليه الناس، فقال: ما لكم تكأكم على تكاؤكم على ذى جنة أفرنقعوا عنـ. آى اجتمعتم، تتحوا<sup>(۲)</sup>.

فهناك كثير من الكلمات لا يقف الباحث على معناها إلا بالرجوع إلى المعجم والبحث والتنقيب عن معناها، ولا يعني ذلك أنها توصف بعدم الفصاحة، لأن وحشية الكلمة وبعدها ليس مخلاً بفصاحتها. والوحشية التي تسبب الغرابة نوعان: وحشية قبيحة ووحشية حسنة، أما القبيحة فهي المستكرهة في الذوق العام لعدم تداولها على ألسنة العرب الخلص وهم أهل الbadia، فهي مخلة بالفصاحة مثل «تكاؤتم». والوحشية

(۱) الإيضاح في علوم البلاغة مع بقية الإيضاح - للخطيب القزوینی ٥/١. وانظر: سر الفصاحة - لابن سنان الحفاجي ص: ٥٤.

(۲) الإيضاح ٧/١.

الحسنة التي تجعل الكلمة غريبة، وغير مخلة بالفصاحة، وذلك أن تكون الكلمة متداولة بين العرب الخلص وهم أهل البادية، ولم تكن متداولة بين غيرهم، ويدخل في هذا النوع غريب القرآن والحديث.

أما الأمر الثالث المدخل بفصاحة الكلمة، (وهو مخالفة القياس، كفك الإدغام في قول الشاعر:

**الحمد لله العلى الأجل**

فالقياس: الأجل، بالإدغام.

وزادوا في شروط الفصاحة<sup>(١)</sup>: خلوصه من الكراهة في السمع، بأن يمج الكلمة، وينبو عن سمعها، كلفظ «الجرشى» في قول أبي الطيب: **كريم الجرشى شريف النسب**

وقال الخطيب القزويني: كون الكلمة فصيحة، إن يكون استعمال العرب الموثق بعربيتهم لها كثيراً، أو أكثر من استعمالهم ما معناها، فالمراد بالفصيح ما كثر استعماله في ألسنة العرب<sup>(٢)</sup>.

فالكلمة تكون فصيحة إذا خلت من التمازج، والغرابة، وعدم مخالفته القياس اللغوى، فإذا فقد شرط من هذه الشروط في الكلمة أخرجها من فصاحتها لخلالها بشرط من شروط فصاحتها، وهذا يجعل الكلمة غير مطردة في الاستعمال على ألسنة العرب، وإنما يكون نطقها عند فرد واحد تكلم بها، فمعنى ذلك أن الكلمة لو كانت مخالفة للقياس اللغوى، وشاع استعمالها فهى تعد فصيحة، طالما أن هذه المخالفة وردت في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: «استحوذ عليهم الشيطان»، فقلة الاستعمال وحدها هي التي تخرج الكلمة من فصاحتها.

(١) انظر هذه الشروط في سر الفصاحة - لابن سنان ص ٦٧ وما بعدها.

(٢) المزهر ١٤٥٠/١، ١٨٥٧-١٨٥٨.

ومن أمثلة الضعيف التي ورد ذكرها في كتب اللغة كثيرة، وقد ذكر السيوطي الكثير منها، ومما ذكره ما نقله عن صاحب ديوان الأدب، فقال: «اللهجة لغة في اللهجة وهي ضعيفة».

وأَنْبَذَ نَبِيَّا لِغَةً فِي نَبَذَ، وانتفع لونه ضعيفة في امتناع وتمندل بالتدليل لغة ضعيفة في تندل، وواخاء لغة في آخاه وهي ضعيفة؛ والامتناع لغة ضعيفة في الامحاء وفيه: «الجَلَدُ أَنْ يُسْلِخُ الْحُوَارَ هِيلِيسَ جَلَدُهُ حُوَارًا آخر».

وقال ابن الأعرابى: «الجلد والجلد واحد، وهذا لا يعرف...»

وفي الصحاح: المزراب لغة في الميزاب، وليس بالفصيحة؛ ولغب بالكسر يلغب لغة ضعيفة في لغب يلغب، والإعراس لغة قليلة في التعرس، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل<sup>(١)</sup>.

فضعف اللغة وعدم شيوعها وانتشارها وقلة استعمالها جعلها ضعيفة، ولم ترق إلى درجة الفصيح؛ لأن هذه اللغة التي وردت بما أنها وردت عن قبيلة لا يعتد بكلامها لعدم توافر الشروط الالازمة للاحتجاج بلغتها، فربما أن هذه القبيلة اختلطت بغيرها من القبائل الأخرى المجاورة لها التي لم تتوافر في لغتها شروط الاحتجاج، أو ربما أن القبائل المجاورة لها ليست عربية فصيحة.

ولذلك ورد في الصحاح قوله: يقال: نبذت نبيذا، أى اتخذه. وال العامة تقول: أَنْبَذْتَ<sup>(٢)</sup>.

فأنبذ لغة العامة، وللغة الفصحي نبيذا.

وفي المصباح قال: لغب لغبًا من باب قتل ولغوباً تعب وأعيا، ولغب لغبًا من باب تعب لغة<sup>(٣)</sup>.

(١) المزراب ٤١٤-٤١٥.

(٢) الصحاح (ن ب د).

(٣) المصباح المنير (ل غ ب).

ومما وصف بالضعف ما جاء في شرح الفصيح لابن درستويه قوله:  
جمع الأم أمات لغة ضعيفة غير فصيحة ، والفصيحة أمهات<sup>(١)</sup>.

قال الفيومي: «أم الشيء أصله، والأم الوالدة، وقيل أصلها أمها،  
ولهذا تجمع على أمهات، وأجيب بزيادة الهاء وأن الأصل أمات.

قال ابن جن: دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف، وكثير في  
الناس أمهات، وفي غير الناس أمات لفرق، والوجه ما أورده في البارع أن  
فيها أربع لغات (أم) بضم الهمزة وكسرها، و (أمة) و (أمها) فالآمهات،  
والآمات لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى ولا حاجة إلى دعوى،  
حذف ولا زيادة»<sup>(٢)</sup>.

فالضعف عند أهل اللغة هو ما خالف الصحيح، وكان غير مشهور  
في الاستعمال، فعدم شهرة الكلمة يؤدي إلى ضعفها. كما هو الحال في  
آمهات، وأمات؛ فالمشهور والأكثر أمهات.

وهناك بعض اللغات التي وصفت بالضعف تفسر على أنها من قبيل  
تدخل اللغات، فيأتي صاحب هذه اللغة بالماضي من باب وبالمضارع من  
باب آخر كما في لغب بالكسر يلتفت لغة ضعيفة في لغب يلتفت.

وقد يرد في الكلمة لغتان فصيحتان ورداً عن العرب الفصحاء،  
ولكن إحدى اللغتين منتشرة والأخرى قليلة الشيوع رغم فصاحتها،  
فتوصف بالضعف لعدم شيوعها وقلتها، او قد يرد في الكلمة لغتان وتكون  
إحداهما رديئة عن الأخرى ف تكون ضعيفة، ومن ذلك ما ذكره السيوطي  
عن البطليوسى فقال:

«المشهور في كلام العرب: ماءٌ ملئٌ، ولكن قول العامة مالٌ لا يُمَدّ  
خطاً، وإنما هو لغة قليلة.

(١) المزهر ٢١٥/١.

(٢) الصياغ (أمة).

وقال ابن درستويه: قول العامة حَرَصْتُ بِالْكَسْرِ أَحْرَصَ لِغَةً مَعْرُوفَةً صَحِيحةً، إِلَّا أَنَّهَا فِي كَلَامِ الْأَرَبِ الْفَصِحَّاءِ قَلِيلَةٌ، وَالْفَصِحَّاءُ يَقُولُونَ فِي الْفَتْحِ فِي الْمَاضِيِّ وَالْكَسْرِ فِي الْمُسْتَقْبِلِ<sup>(١)</sup>.

وذكر الفيومي في المصباح فقال:

وَحَرَصَ عَلَيْهِ حَرَصًا مِنْ بَابِ ضَرْبِ إِذَا اجْتَهَدَ، وَحَرَصَ عَلَى الدِّينِ مِنْ بَابِ ضَرْبِ أَيْضًا، وَمِنْ بَابِ تَعْبُ لِغَةٍ إِذَا رَغَبَ رَغْبَةً مَذْمُومَةً فَهُوَ حَرَصٌ، وَجَمِيعُهُ حَرَاصٌ.

وفي مادة (م ل ح) قال: وسمك ملح ومفلوح ومليح وهو المقدد، ولا يقال مالح إلا في لغة رديئة<sup>(٢)</sup>.

### من أنواع الضعيف عند المحدثين واللغويين

#### ١- المتروك عند المحدثين

يوصف الحديث بالمتروك وذلك إذا كان الطعن في الرواى بسبب اتهامه بالكذب، فلذلك سمي الحديث متروكا.

وعرف علماء الحديث المتروك بأنه «ما يرويه متهم بالكذب، ولا يعرف إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، أو معروفاً بالكذب في غير الحديث النبوى، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة»<sup>(٣)</sup>.

ومثاله: حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفي الشيعى، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي وعمار قالا: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

(١) المزهر ٤١٦-٤١٥/١.

(٢) المصباح (ج د ص. م ل ح).

(٣) قواعد التحديث ص ١٣١.

قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر: متراك  
الحديث<sup>(١)</sup>.

### المتروك عند اللغويين

وهو ما كان قد يترك، ثم ترك واستعمل غيره.

ومن أمثلة ما جاء في الجمهرة:

كان أبو عمرو بن العلاء يقول: مَحْسِنٌ، كلام قديم قد ترك؛ قال ابن دريد: وكأنه أراد أن مَحْسِنٌ هو المستعمل.

قال في الجمهرة: حُوَّان يوم من أيام الأسبوع من اللغة الأولى، وحُوَّان شهر من شهور السنة العربية الأولى.

وفي الصدحاج: جَفَّاتُ القدر: كفاتها وصَبَّتُ ما فيها، ولا تقل أَجْفَانَها.

وأما الحديث الذي فيه: «فَأَجْفَقُوا قُدُورَهُم بِمَا فِيهَا»، فهي لغة مجهولة؛ فهذا يحتمل أن يكون من أمثلة المتروك، ويحتمل أن يكون من أمثلة المنكر.

وقال الكسائي: محبوب من حبيب، وكأنها لغة قد ماتت؛ كما قيل: دمت أدول، ومت أموت، وكان الأصل أن يقال: أمات وأدام في المستقبل، إلا أنها قد تركت.

قال في الجمهرة: أسماء الأيام في الجاهلية: السبت: شِيَار؛ والأحد: أَوْلُ؛ والاثنين: أَهْوَنْ وأَوْهَدْ؛ والثلاثاء: جُبَار؛ والأربعاء: دِبَار؛ والخميس: مُؤْنِس؛ والجمعة: غُرُوبَة.

وأسماء الشهور في الجاهلية: المؤتمر وهو المُحرَّم؛ وصفر وهو ناجِر، وشهر ربيع الأول وهو حُوَّان، وقالوا: حُوَّان؛ وربيع الثاني وهو

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان من ١١٦-١١٩.

وبنستان؛ وجمادى الأولى الحنين؛ وجمادى الآخرة: رُبُّ ورجب: الأضَمْ؛  
وشعیان: عادل؛ ورمضان: ثاتق، وشوال: وَغُلْ؛ ذو القعدة: وَرَتَةْ؛ ذو  
الحجـة: بُرَكْ<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهرى: «يقال: إنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة  
القديمة سَمِّوها بالأزمنة التي وقعت فيها، فوافق هذا الشهر (وهو شهر  
رمضان) أيام رمضان الحَرَّ، فسمى بذلك»<sup>(٢)</sup>.

فالمتروك عند اللغويين هو ما كان مستعملاً قبل ذلك من اللغات في  
القرون الأولى، ثم بعد ذلك ترك واستعمل غيره من الألفاظ، كما مر بنا  
في الأمثلة السابقة؛ ولو راجعنا إلى معانٍ كلمات أسماء الأيام في الجاهلية  
لوجدناها تدل على هذا الاستعمال القديم؛ فقد سبق ذكر سبب تسمية  
العرب لشهر رمضان بهذا الاسم؛ وأما باقي الأيام فقد قال الجوهرى  
في الصحاح في مادة (ج ب ر):

وجُبار أيضًا: اسم يوم الثلاثاء من أسمائهم القديمة.

وفي مادة (د ب ر) قال:

ودِبَار بالضم: اسم يوم الأربعاء من أسمائهم القديمة.

وفي مادة (أ ن س) قال:

والإيناس: خلاف الإيحاش، وكذلك التائيس؛ وكانت العرب تسمى  
يوم الخميس: مؤنسا.

ولو راجعنا أسماء الشهور العربية في المعجم، لوجدنا أن هذه  
الأسماء القديمة كانت لها دلالة لغوية واجتماعية عند العرب الأوائل،  
فسمو كل شهر بالزمن الذي وقع فيه؛ فمن أسماء الشهور العربية:  
ناجر، وهو شهر صفر.

(١) انظر: الجمهرة ١٠٦/١ (م ض ض)، ٢٤٢/٢ (خ و ن)، الصحاح، المقاد التي ذكرها، وراجع: المزهر  
٢١٩-٢١٤/١ وبه أمثلة أخرى.

(٢) الصحاح (د م ض).

قال الجوهرى في الصدحاج في مادة (ن ج ر):

والنجر، بالتحريك: عطش يصيب الإبل والغنم عن أكل الحبة فلا تكاد تروي من الماء ... ومنه شهر ناجر، وهو كل شهر في صميم الحر، لأن الإبل تنجر في ذلك الشهر.

وفي مادة (ص م) قال:

وكان آهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم؛ قال الخليل: إنما سمي بذلك لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستفيث، ولا حركة قتال، ولا ققعة سلاح؛ لأنه من الأشهر الحرم.

وهكذا بقية أسماء الشهور العربية؛ هذه الأسماء وغيرها كانت مستعملة في القديم، ثم تركت بعد ذلك واستبدلت بأسماء أخرى جديدة تتناسبها، وقد يكون سبب إهمال وترك الأسماء القديمة واستبدال أسماء أخرى بها راجعا إلى لفظها وعدم فصاحتها؛ يقول السيوطي:

الفرق بين هذا النوع (يقصد به الضعف والمنكر والمتروك)، وبين النوع الثاني (يقصد بالثاني ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت) أن ذلك فيما هو ضعيف من جهة النقل وعدم الثبوت، وهذا فيما هو ضعيف من جهة عدم الفصاحة مع ثبوته في النقل؛ فذاك راجع إلى الإسناد، وهذا راجع إلى اللفظ<sup>(١)</sup>.

## ٢- المنكر عند المحدثين

عرف علماء الحديث المنكر بأنه: «الحديث الذي لا يعرف متنه من غير راويه، وكان راويه بعيداً عن درجة الضابطة»<sup>(٢)</sup>. أو هو الحديث الذي ينفرد به راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غلطاته، أو ظهر فسقه، أو ضعفت الثقة فيه بما لا يتحمل معه تفرده.

(١) المزهر ٣٣٠/١.

(٢) تدريب الراوى ٢١٣-٢١٥/١.

### الفرق بين الشاذ والمنكر:

الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا من أول منه؛ والمنكر ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة.

ومن هذا يتبيّن أنّهما يشتّران في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف<sup>(١)</sup>.

فالمنكر عند المحدثين هو ما رواه الضعيف مخالفًا لأهل الثقة من الرواية؛ وهذا الرأوى الذي تفرد برواية الحديث المنكر فخالف الثقات قد يكون من الرواية الثقات الذين احتج بروايتهم أهل الصحيح، ولكنه خالف الرواية الثقات في غير الرواية كما ذكر السيوطي في رواية همام بن يحيى<sup>(٢)</sup> فحكم على الحديث بالنكارة، لأنّه خالف الناس في روایته.

وحكموا على الحديث بالنكارة أيضًا إذا لم يكن راويه من أهل الثقة والإتقان، فطالما أنه ليس ثقة، قد يكون راويها فحش غلطه، أو كثُرَتْ غفلته، أو ضعفت الثقة فيه وغير ذلك من الأسباب التي لا تؤهله للانفراد بالرواية، فيحكم على روایته بالضعف لأنّها منكرة. لعدم اكتسال شروط الرأوى؛ ومثال ذلك أيضًا :

«ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيارات وهو غير ثقة - عن أبي إسحاق، عن العينيَّارِ بن حريث، عن ابن عباس، عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

«من أقام الصلاة وأتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة».

(١) مباحث ٢: علوم الحديث - القحطاني ص ١١٩-١٢٠.

(٢) الحديث رواه أصحاب السنن الاربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جرير عن الزهرى، عن أنس قال، كان الذين صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا دخل المظلة وضع خاتمه. قال أبو داود، هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جرير عن زيد بن سعد عن الزهرى عن أنس أنَّ النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أخذ خاتمًا من ورق ثم ألقاه، قال، والوهم فيه من همام ولم يوه إلا همام. تدريب الرأوى ٢١١-٢١٢.

قال أبو حاتم: هو منكر، لأن شيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف<sup>(١)</sup>. والمنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المترول<sup>(٢)</sup>.

### المنكر عند اللغويين

المنكر عند اللغويين أضعف من الضعيف وأقل استعمالاً، بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يُعرفه.

ومن أمثلة المنكر ما جاء في الجمهرة:

قال قوم: بلق الدابة، وهذا لا يعرف في أصل اللغة.

وفيها قال قوم: نبلة واحدة التبل، وليس بالمعروف<sup>(٣)</sup>.

وفي الصحاح: جزعت الماء بالفتح لغة أنكرها الأصممي، والمعروف جرعت بالكسر.

وفي المقصور للقالى: يقال: سقط على حلاوى القفا وحلاوة القفا وحلاوى القفا.

وقال أبو عبيدة: يجوز أيضاً على حلاوة القفا: (وسطه)، وليس بالمعروفة<sup>(٤)</sup>.

والسبب في إنكار مثل هذه الأمثلة أنها لم ترد عن العرب، وهذه الأمثلة مخالفة للمأثور والوارد عن العرب.

ففي الصحاح قال: وفرس أبلق، وفرس بلقاء، وقد أبلق ابْلقاءً. وبَلَقْتُ الباب وأَبْلَقْتُه، إذا فتحته كله فانْبَلَقَ<sup>(٥)</sup>.

(١) المعروف هو ما رواه الشيعة مخالفًا لرواية الضعيف.

(٢) تدريب الرواى ١/٢١٢، مباحثات في علوم الحديث - المقحطان ص ١٦٠.

(٣) الجمهرة ١/٢٢٠، ٣٣٨/١ (ب لـ قـ نـ بـ لـ).

(٤) المزهر ١/٢٩٨، ٢٤٤/١ (بـ لـ قـ).

(٥) الصحاح (بـ لـ قـ).

وكذلك قال ابن «أبيه» ليس بالمعروف، لأن «النَّبِيل»: السهام العربية، وهي مزئنة ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سهم، فهي مفردة للفظ مجموعة المعنى<sup>(١)</sup>.

وفي المصباح قال: جَرَعْتُ الماء جرعاً من بَابِ نَفَعٍ، وجَرَعْتُ أَجْرَعَ من بَابِ تَعْبُ لِغَةٍ، وهو الابتلاء<sup>(٢)</sup>.

وأما قول أبي عبيدة: يجوز أيضًا على حلاوة القفا، وليس بالمعروفة؛ والسبب في عدم معرفتها ما ذكره صاحب المصباح فقال: والحلواة: التي تؤكل تمد وتقصر بفتح الواو<sup>(٣)</sup>.

فالشائع فيها حلاوة على أنها ممدودة، فتجمع على فعلها؛ وأما إذا كان مقصورة فتعامل معاملته في الجمع، ووصفت اللغة الثانية بأنها ليست معروفة أى منكرة، لأن الكلمة ممدودة وليس مقصورة.

### ٣- المرسل والمنقطع عند المحدثين

علماء الحديث يعرفون المرسل بأنه: ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعى، أى ما سقط منه الصحابى.

فالعلماء متفرقون على أن قول التابعى الكبير: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعله، يسمى مرسلاً، فإن انقطع قبل التابعى واحد أو أكثر، لا يسمى مرسلاً، بل يختص المرسل بالتتابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمعضل<sup>(٤)</sup> ومنقطع.

وهناك اختلاف بين العلماء في الاصطلاح والعبارة لا في المعنى، فالمحدثون خصوا الحديث المرسل بالذال، وهو ما سقط منه التابعى

(١) انظر: الصحاح، والمصباح (ن ب ل).

(٢) المصباح (ج د غ).

(٣) السابق (ج ل و).

(٤) هو ما سقط من إسناده اثنان هما على التوالى.

أو الصحابي، والفقهاء والأصوليون عمموا، إذا أن كل منقطع عندهم مرسلا على أي وجه كان انقطاعه<sup>(١)</sup>.

ومثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، قال: حدثني محمد بن رافع، حدثنا حججين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى عن المزاينة»<sup>(٢)</sup>.

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره، وهو من بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي، ويحتمل أن يكون قد سقط منه غيره تابعي مثلا<sup>(٣)</sup>.

أما المنقطع، فقد عرفوه بأنه: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه<sup>(٤)</sup>.

سواء ترك ذكر الإسناد من أوله أو وسطه أو آخره، وعلى ذلك فإن الحديث يكون منقطعا، والمنقطع يشمل المرسل والمُضْلَل.

#### ومثال المنقطع:

ما رواه أبو داود عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتلكف».

(١) تدريب الرواوى ١/١٦٨-١٦٧.

(٢) الحديث ٢/ صحيح البخاري ٤/ ٢٨٧، صحيح مسلم ٢/ ١١٧٥، فيض القدير، ٤١٨/٦.

(٣) مباحث في علوم الحديث - للقطان من ١٠٦.

(٤) تدريب الرواوى ١/ ١٦٩.

فهذا الحديث سقط من وسط إسناده واحد لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

### المرسل والمقطوع عند اللغويين

ذكر ابن الأباري في مجمع الأدلة فصلاً بعنوان: في قبول المرسل والمجهول، فقال فيه:

اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنته، نحو أن يروى ابن دريد عن أبي زيد، والمجهول هو الذي لم يعرف قائله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي.

وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول، لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر لم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله؛ وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول، لأن الإرسال صدر من لو أنسد لقبل، ولم يتم لهم في إسناده، وكذلك في إرسالهن فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرفت إلى إسناده، وإذا لم يتم لهم في إسناده، وكذلك في إرساله ...

قال ابن الأباري: قلنا هذا اعتبار هامس، لأن المستند قد صرخ فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل، وكذلك أيضاً النقل عن المجهول لم يصرخ أيضاً فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرخ باسم الناقل، فبيان بهذا أنه لا يلزم من قبول المستند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول<sup>(٢)</sup>.

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان، ص ١٠٠-١٠٤.

(٢) مجمع الأدلة ص ٩٠-٩٢.

المرسل والمنقطع والمجهول عند أهل اللغة سواء، لأن كلامها يعني انقطاع السند وعدم اتصاله، فان المرسل انقطع سنته والمنقطع أيضاً مقطوع سند نقله، والمجهول مقطوع سند نقله ولا يعرف من أين تم نقله، فهو مجهول، ولم تتحقق فيه العدالة، والمنقطع عند علماء الحديث هو الذي لم يتصل بسنته، فهو مجهول الإسناد والجهل بالإسناد يوجب الجهل بعدالة الراوى، فمن لا يذكر لا يعرف عدله كما قال أهل اللغة: هل هذا الراوى عدل ثقة، أو أنه متهم بالكذب في غير الحديث النبوى، أو أنه يأتي بالحديث مخالفًا للقواعد اللغوية، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو نحو ذلك.

ومن أمثلة المرسل ما جاء في الجمهرة لأبي دريد:  
يقال: فَسَأَلَتِ الْأَنْوَارُ أَفْسُؤَهُ فَسَأَلَ إِذَا مَدَّهُ حَتَّى يَتَفَرَّزَ؛ وَأَخْبَرَ الْأَصْمَعِيَّ عَنْ يُونَسَ قَالَ: رَأَى أَعْرَابِيَّاً مُخْتَبِئًا بِطِيلِسَانَ فَقَالَ: عَلَامُ تَفَسُؤَهِ؟ - وَابْنُ دَرِيدَ لَمْ يَدْرِكِ الْأَصْمَعِيَّ<sup>(١)</sup>.

وابن دريد لم يدرك الأصماعي، لأن ابن دريد ولد سنة ٢٢٢ هـ بالبصرة، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢١ هـ<sup>(٢)</sup>.

والأصماعي كان متقدماً على ابن دريد، فكما تذكر كتب الطبقات أن الأصماعي توفي سنة ست عشرة ومائتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة في صفر، وفي بعض الحكايات في رمضان<sup>(٣)</sup>.

معنى ذلك أن الأصماعي ولد سنة ١٢٥ هـ، أي أنه ولد قبل ابن دريد بما يزيد عن مائة عام، وتوفي قبل ولادته بحوالي سبع سنين؛ فابن دريد

(١) جمهرة النقاوة ٢٨٦٣، المزهر ١١٥٥/١.

(٢) بقيبة الوعادة ١٨٦/١.

(٣) - طبقات النحوين والنقويين من ١٧٤.

لم يعاصر الأصمى ولم يسمع منه، وهذا الخبر الذي رواه ابن دريد عنه به سقط في آخره وهو الراوى الذي رواه عن الأصمى وسمعه منه؛ فهذا خبر مرسل لسقوط آخر راو منه.

ومن أمثلة المنقطع: ما ذكره ابن دريد في أماليه قال: أخبرنا الأشنانداني عن التوزي عن أبي عبيدة قال: اجتمع عند يزيد بن معاوية أبو زيد الطائي، وجميل بن معمر العذري، والأخطل التغلبي، فقال لهم: أيكم يصف لي الأسد صفة في غير شعر، فقال كل واحد منهم يصف الأسد كما طلبه يزيد في وصفه منهم<sup>(١)</sup>. ثم قال السيوطي في آخر الخبر: هذا منقطع، أبو عبيدة لم يدرك يزيد.

فالخبر منقطع، فالذى أخبر به أبو عبيدة معمر بن المثنى عن يزيد بن معاوية، وسبب انقطاع الخبر أن يزيد بن معاوية توفي سنة ٦٤هـ؛ وأما أبو عبيدة فقد ولد سنة ١١٢هـ، أما تاريخ الوفاة فاختلاف فيه، فقيل سنة تسع، وقيل ثمان، وقيل إحدى عشرة ومائتين من الهجرة<sup>(٢)</sup>. والتوزي هو عبد الله بن محمد بن هارون التوزي من أكابر أئمة اللغة، وكان من أكثر الناس رواية عن الأصمى، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين<sup>(٣)</sup>. وأما الأشنانداني فهو سعيد بن هارون الأشنانداني، ويكتنى أبا عثمان، اللغوى الراوى البصري، كان واسع الرواية، روى عن ابن دريد. ولم تذكر كتب التراث شيئاً عن ولادته ووفاته<sup>(٤)</sup>.

فهذا الخبر منقطع، لأن الذى أخبر به عن يزيد هو أبو عبيدة، وأبو عبيدة لم يعاصر يزيد بن معاوية، لأن أبيا عبيدة ولد بعد وفاة يزيد

(١) انظر الخبر كاملاً في المزهر ١٤٥/١.

(٢) طبقات التحويين واللغويين ص ١٧٥، بقية الوعاء ٢٩٤/٢.

(٣) بقية الوعاء ٦١/٢.

(٤) ترجم له السيوطي مرتين، انظر: السابق ٥٩١/١، ١٣٧/٢، والزبيدي في طبقات التحويين واللغويين

ص ١٨٢. لم يذكر له ترجمة.

بحوالى ثمان وأربعين سنة، فإذا نسأله الخبر هنا منقطع سقط من وسط إسناده أكثر من واحد، لأن آبا عبيدة كما قلنا لم يدرك يزيد بن معاوية.

#### ٤- الموضوع عند المحدثين

الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبة، وهذا النوع شُرُّ أنواع الحديث الضعيف، وتحرم روايته مع العلم بواضعه في أي معنى كان إلا مبيناً، لحديث مسلم: «من حَدَّثَ عَنْ بَحْدِيْثٍ يَرِيْدُ أَنْ هُوَ كَذْبٌ هُوَ أَحَدُ الْكَذَابِيْنَ»<sup>(١)</sup>.

ويعرف الحديث الموضوع بإقرار واضحه، أو ما ينزل منزلة إقراره، أو قرينة في الرواى، كأن يكون الرواى راضياً والحديث في فضائل أهل البيت، أو وجود قرينة في المروي مثل كون الحديث مخالف للعقل ب بحيث لا يقبل التأويل، فالآحاديث الموضوعة يشهد بوضعيها ركاكت لفظها ومعانيها.

ومن الآحاديث الموضوعة ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «إن سفينية نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين»؛ ومثل:

«لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»<sup>(٢)</sup>.

فسمي ذلك موضوعاً لطعن في راويه وهو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الأسباب التي أدت إلى وجود الحديث الموضوع، استعماله قلوب العامة من الناس بالقصص والمواعظ التي ترغيبهم في عمل المعروف،

(١) صحيح مسلم ٩/١، وعزاء السبوطي في الجامع الصغير لأحمد بن حنبل، ومسلم، وابن ماجه، انظر، فيض القدير ١٥١/٣ عن سمرة ودرز له بالصحة

(٢) تدريب الرواى ٤٤٦/١، مباحث في علوم الحديث - للقطان ص ١١٥.

وبعدهم عن المنكر؛ ومن الأسباب الانتصار للمذهب، ولا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة وأكثراهم كذباً الرافضة، فقد سئل عنهم الإمام مالك فقال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون»؛ وما روى : «أنا ميزان العلم، وعلى كفته، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والبغضين لنا»<sup>(١)</sup>.

والوضع ظاهرة أدبية عامة عرفها العرب، كما عرفتها الأمم الأخرى التي لها تاريخ أدبي.

ولقد بدأ الوضع والكذب في الحديث النبوي الشريف في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب على متعتمداً فليتبوأ مقعدة من النار»<sup>(٢)</sup>.

وجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المنقع بن الحسين فقال: يا رسول الله إن الناس خاضوا فيكذا وكذا، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال: «الله لهم لا أحل لهم أن يكذبوا على». قال المنقع فلم أحدث بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حديثاً نطق به كتاب أو جررت به سنة، يكذب عليه في حياته فكيف بعد موته؟ وقد تتبه الصحابة في الصدر الأول إلى شيوخ الكذب والوضع في الحديث، حتى إن سعد بن أبي وقاص حينما سئل عن شيء في الحديث استعجم وقال: إني أخاف أن أحدثكم واحداً فتزيدوا عليه المائة<sup>(٣)</sup>.

لذلك كان علماء الحديث لا يدونون الحديث إلا إذا تأكدوا وثبتوا منه ومن روايته، وهو لاء العلماء كانوا على جانب كبير من الوعي والاطلاع،

(١) المسابق من ١١٧، ١١٦.

(٢) عزاء السيوطي في الجامع الصغير لأحمد بن حنبل، والبخاري ومسلم والترمذى والنسائي، وأبن ماجة، ومصادر أخرى كذلك. رواه كثيرون، ورغم له بالصحة، انظر: فيض القدير، ٣٧٨/٦.

**النفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النس**

وكانوا يحفظون الصحيح والشاذ والضعيف والموضوع والمرسل والمنكر والمتروك، وغير ذلك من أنواع الحديث، حتى لا يختلط عليهم الحديث الصحيح بالضعف، وكانوا يفرقون بين كل نوع منها، كما أن علماء الحديث درسوا رواة الحديث، وتعرفوا على أحوالهم وأخلاقهم معرفة تمكنهم من الحكم بالصدق أو بالكذب فيما يروونه.

### المصنوع عند اللغويين

وهو يقابل الموضوع عند علماء الحديث، وقد وقع المصنوع في اللغة كثيراً، وأدخل في سياق الكلام، ونسب إلى ناس لم يقولوه، ولكنه أُلصق بهم ودُس في كلامهم، والذي يقوم بهذا العمل ليس رجلاً عادياً، وإنما لابد أن يكون رجلاً عالماً وخبيراً بأمور اللغة وأسرارها.

وقد وقع المصنوع في اللغة وفي الشعر أيضاً، وكان هناك من ينحل شعراً ويصنعه ويضيفه إلى شعر الشاعر، والشاعر لم يقل هذا المصنوع على شعره؛ قال ابن فارس:

«حدثنا علي بن إبراهيم عن المدائني عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة للبس والتغريب»<sup>(١)</sup>.

والنحارير جمع نحرير، والنحرير هو العالم المتقن الماهر البصير بكل شيء في أمور اللغة، ومما يدل على ذلك، ما روى عن أبي على القالي، قال: «كان خلف الأحمر يقول القصائد الغر، ويدخلها في دواين الشعراء فيقال:

إن القصيدة المناسبة إلى الشنفري التي أولها:

أقيموا بيت أَمَّى مُسْدُورَ مَطِيكُمْ هانِي إِلَى أهْلِ سَوَاكُمْ لَأَمِيلْ هَى لَهْ.

قال أبو حاتم: كان من العلماء بالشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والأصممي، وأبو عبيدة، وخلق كثير رواة، مثل أبي خالد التميري، وأبي البيداء، وكان خلف شاعراً، وكان وضع على عبد القيس شعراً مصنوعاً، عبّاً منه، ثم تَقَرَّا، فرجع عن ذلك وبَيَّنَه.

(١) الصاحبي ص: ٤٨، المزهر ١٧١/١.

وقال أبو حاتم: سمعت الأصمسي يقول: سمعت خلسا الأحمر يقول:  
أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التي يقول فيها:  
**خيلٌ مسِيَّامٌ وخيَّلٌ غَيْرُ صائمةٍ      تحت الْقَتَانِ وآخْرَى تَعْلُكُ الْجَمَاءِ<sup>(١)</sup>**  
فهذا دليل على أن صناعة الشعر وانتحاله لا يقوم بها إلا عالم باللغة  
شاعر، ولم يكن الانتحال بيتاً أو بيتين فقط، وإنما قصائد كاملة كانت  
تنظم وتوضع وتتناسب إلى من يريدون ان يلتصقونها به؛ وممن كان مشهوراً  
برواية الشعر وانتحاله حماد الرواية؛ فقد كان غير ثقة ولا مأموناً عند  
البصريين. قال عنه ابن سلام:

«وكان أول من جمع أشعار العرب وسوق أحاديثها حماد الرواية، وكان  
غير موثوق به، كان ينحل شعر الرجل وغيره ويزيد في الأشعار، أخبرني  
أبو عبيدة عن يونس قال: قدم حماد البصرة على بلال بن أبي برد، فقال:  
ما أطركتني شيئاً، فعاد إليه فأنشدته قصيدة التي في شعر الحطيئة  
مدح أبي موسى<sup>(٢)</sup> فقال: ويحك يمدح الحطيئة أبي موسى شعراً لا أعلم  
به وأنا أروي للحظيئه، ولكن دعها تذهب في الناس»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم: كان بالكونفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد  
الرواية وغيره، كانوا يصنعون الشعر، ويقتتون المصنوع منه، وينسبونه  
إلى غير أهله، وقد حدثني سعيد بن هريم البرجمي، قال: حدثني من أتلق  
به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابي فأنشده قصيدة لم تعرف، ولم  
يدرك من هي؛ فقال حماد: اكتبوها، فلما كتبوها، وقام الأعرابي، قال:  
لم ترون أن نجعلها؟ فقالوا أقولا، فقال حماد: اجعلوها لظرفة»<sup>(٤)</sup>.

(١) طبقات النحوين والقويين من ١٦٢-١٦١، المزهر ١٧٧/١٧٦.

(٢) أنشد للحظيئه لا ابن موسى الأشعري بمدخله.

جمعت من عامر فيها ومن جشن ومن تقييم ومن سام ومن حام

مستحبقيات روياها جحا للهبا يسمو بها الشعري طرقه سامي

(٣) طبقات الشعراء - لابن سلام من ٤، المزهر ٢٠٧/٢.

(٤) المزهر ١٤٠-١٤١.

فالشعر صناعة كثيرة من الصناعات الأخرى، وكل صنعة لا يعرفها إلا أهلها، والشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم والعارفون بأموره، والرواة له، العارفون به، وهؤلاء يعرفون المصنوع من غيره، ويردون المصنوع من الصحيح، ويعرفون المفتعل، كما أن هؤلاء الرواة نقاد، يروون الشعر وينتقدونه، ومما يدل على ذلك «ما أخبره ابن سلام قال، أخبرني أبو عبيدة أن داود بن متمم بن تويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوى في الجلب والميرة، فأتيته أنا وأبن نوح، فسألناه عن شعر أبيه متمم، وقمنا له بحاجته، وكفيناه ضيغته، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا؛ وإذا كلام دون كلام متمم، وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر الموضع التي ذكرها متمم، والواقع التي شهدها، فلما توالى علينا أنه يفتله»<sup>(١)</sup>.

من خلال هذا النص، نرى أن أبو عبيدة عرف المصنوع من الصحيح مما رواه داود من شعر أبيه متمم، وعلم أن المصنوع كلام خال من الفائدة ليس فيه ترابط وتناسق بينه وبين الصحيح؛ فهؤلاء الرواة للشعر نقاد له في الوقت نفسه حكام على ما يروونه عن الشعراء، فإذا رأيهم شيء من الشك فيما يروونه انتقدوه، وبينوا الصحيح من الموضوع المكذوب فيه؛ ومما يدل على ذلك ما رواه ابن سلام قال: «حدثني يحيى بن سعد القطان قال: رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعاً كثيراً، ورواية الشعر ساعة ينشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون: هذا مصنوع»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة التي وردت مصنوعة في الشعر ما روى أن السيدة «عائشة» - رضي الله عنها - سألت من صاحب هذه الأبيات:

(١) طبقات الشعراء من ٤٠٠-٤٥٥، المزهر ١٧٥/١.

(٢) المزهر ١٧٥/١.

يُدْ اللَّهُ لِذَكَرِ الْأَدِيمِ الْمُزَّرِ  
لَيُدْرِكَ مَا حَوْلَتْ بِالْأَمْسِ يُسْبِقُ  
بِوَاقِعٍ لِأَكْيَامِهَا لَمْ تَفْتَقِ  
وَمَا كُنْتُ أَخْشِيَ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ  
فَقَالُوا: مُزَّرُدُ بْنُ ضَرَارٍ. قَالَ عَائِشَةُ: فَلَقِيتُ مُزَّرُدًا بَعْدَ ذَلِكَ فَحَلَفَ  
بِاللَّهِ مَا شَهِدَ تِلْكَ السَّنَةَ الْمُوسَمَ<sup>(۱)</sup>.

وَمَا رَوَى أَبَا عُمَرَ بْنَ الْعَلَاءَ ذَكَرَ أَنَّ الْإِصْبَعَ الْعَدُوَانِيَّ قَالَ يَرْثِيَ قَوْمَهُ:  
وَلِيَسْ الْمَرْءُ لَا شَاءَ مِنَ الْإِبْرَامِ وَالنَّفَاضِ  
إِذَا يَقْعُدُ شَيْئًا خَالِهِ يَقْعُدُ وَمَا يَقْعُدُ  
جَدِيدًا الْعِيشَ ملْبُوسٌ وَقَدْ يَوْشِكَ أَنْ يَقْعُدُ  
ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْحُ منْ آيَاتِ ذِي الْإِصْبَعِ الضَّادِيَّةِ هَذِهِ إِلَّا  
الْآيَاتُ الَّتِي أَنْشَدَهَا وَأَنَّ سَائِرَهَا مَنْحُولٌ، عَلَى حِينَ نَرَى أَبَا الْفَرْجِ  
الْأَصْفَهَانِيَّ يَوْرِدُ مِنْ هَذِهِ الْقُصْيَدَةِ غَيْرَ الْآيَاتِ الْمُتَقْدِمَةِ تَحْوِي مِنْ أَرْبَعَةِ  
وَعِشْرِينَ بَيْتًا أُخْرَى<sup>(۲)</sup>.

«وروى عن المازني قال: سمعت اللاحقي يقول: سأله سيبويه: هل  
تحفظ للعرب شاهدا على إعمال فعل؟ قال: فوضع له هذا البيت:  
حَذِيرٌ أَمْوَارًا لَا تَضَيِّرُوا مِنْ مَا لَيْسَ مُتَجِيَّهَ مِنَ الْأَقْدَارِ  
وَأَنْشَدَ الْمَبْرُدَ فِي الْكَاملِ:  
أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَخْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُلْتَأِةِ  
وقال أبو اسحاق البطليوسى فشرحه يقال: إن هذا الرجز لحنطلة  
ابن مطیع، ويقال: إنه مصنوع صنعه قطرب محمد بن المستير<sup>(۳)</sup>.

(۱) مصادر الشعر الجاهلي - ص ۷۲۶.

(۲) المساق ص ۲۲۶.

(۳) المزهر / ۱۴-۱۵ / ۱۴۰۷.

فالشعر المصنوع مكذوب فيه على قائله، ونسب إلى شاعر، وهذا الشاعر الذي نسب إليه لم يقله، ولكنه انتحل. وألحق به: فالطعن هنا يكون في الرواى الذي نسب شعراً إلى شاعر لم يتلطف به، أو في القائل الذي قاله وانتحله ونسبه إلى من شاء.

وهناك ألفاظ مفردة وردت مصنوعة، ومن ذلك:

قال ابن دريد في الجمهرة: قال الخليل: أما ضَهِيد، وهو الرجل الصلب، فمصنوع لم يأت في الكلام الفصيح<sup>(١)</sup>.  
والذى ورد في الصحاح: ضَهَدْتُ فهو مَضْهُودٌ ومضطَهَدٌ، أي مقهور مضططر<sup>(٢)</sup>.

وزعم قوم أن استقاق شراحيل من شرحل، وليس بثبت، وليس للشرحل أصل<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك: الْبُدُّ: الصُّنْمُ الذي لا يُغَيِّرُ، ولا أصل له في اللغة<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن هارس: الألط: نبت<sup>(٥)</sup>، أظن أنه مصنوع<sup>(٦)</sup>.

فكلمة: شراحيل كما في الصحاح اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة، لأنها بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة، فإن حُقُرَتْه انصرف عندهما، لأنها عرب، وهارق السراويل لأنها أعمامية.

- وأما الْبُدُّ، فقال: الصنم، فارسي معرب؛ أي ليس بعربي.

- والألط: الذي سقطت أسنانه، أو تأكلت وبقيت أصولها<sup>(٧)</sup>.

(١) الجمهرة لابن دريد، المزهر ١٤٤/٢، المزهر ١٨٩/١.

(٢) الصحاح (ض ه د).

(٣) الجمهرة ٣، ٢٢٨/٢.

(٤) الجمهرة ١، ٣٧/١.

(٥) مجمع اللغة ١٠٢/١ (أذ مه).

(٦) راجع المزهر في هذه الأمثلة ١٨٢/١.

(٧) راجع الصحاح في الموارد التالية، شرح لـ بـ دـ دـ لـ مـ مـ.

ومما ورد مصنوعاً ما جاء على وزن فَيَعْلُونَ، فقالوا: «ليس في الكلام

فيعلمون إلا حَيْزِرُونَ: العجوز؛ وقىدحون: سيءُ الخلق، وديديون: اللهو».

قال ابن دريد: لا أحسّب في الكلام غير هذه الثلاثة. قال: وقد جاءت

كلماتان مصنوعتان في هذا الوزن، قالوا: عَيْدَ شُونَ: دُوَيْبَة، وليس بثابت،

<sup>(١)</sup>

وَضَيْعُدُونَ: قالوا: الصلابة، ولا أعرفهما»<sup>(٢)</sup>.

فالمصنوع من الألفاظ في اللغة هو ما خالف الأصول الواردة عن العرب، فقد تكون المخالفة في النطق، أي في بنائه، كما في ضئيل فهو مصنوع كما قال الخليل، لاته لم يرد بهذه الصورة، وكذلك وردت المخالفة في معنى هذا النطق.

ومما ورد مصنوعاً فجاء مخالفًا في معناه: الألط، فقيل بأنه نبت،

ولم يرد بذلك وإنما هو الذي سقطت أسنانه أو تأكلت.

ومما ورد مصنوعاً فجاء مخالفًا للبنية: البدُّ، وهو الصنم، فهو

ليس عربياً.

#### ٥- الشاذ عند المحدثين

الشاذ عند الشافعي وجماعة من علماء الحجاز هو ما رواه الثقة مخالفًا لرواية الناس، لأن يَرْزُوَ ما لا يَرْزُوَ غيره.

وقال الخليل: والذى عليه حفاظ الحديث، أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشد به ثقة أو غيره، فما كان عن غيرثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتاج به؛ وقال الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابعة<sup>(٣)</sup>.

فمطلق التفرد في الحديث لا يجعله شاذًا، وإنما يكون الحديث شاذًا إذا تفرد به راوٍ وخالف بروايته ما رواه العامة.

(١) الجمهورية ٤/٤، المزهر ٢/٥٦.

(٢) تدريب الرواوى ١/٤٢٠-٢٠٤.

وأما قول الخليلى فإنه يجعل الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشد به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة ضمروك، لأن الطعن هنا وجده في الرواى فيترك الحديث، ولذلك وصف بالمتروك، وهو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب.

ووصف الرواى بالكذب لأنه لم يأت بالحديث إلا من جهة، ويأتي به مخالفًا للقواعد المعروفة التي استتبعها العلماء من تصوّص الشرعية، ويمكن أن يكون الرواى قد وصف بالكذب في كلامه العادى.

وقول الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل يمتابع.

قال السيوطى: «ويغاير المعلل بأن ذلك وقف على عنته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف على علة كذلك، فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلى.

وقال التووى: وما ذكره (أى الخليلى والحاكم) مشكل بأفراد الضابط كحديث: «إنما الأعمال بالنبيات»، والنهى عن بيع الولاء وغير ذلك مما في الصحيح، فالصحيح فيه التفصيل: فإن كان بتقرده مخالفًا أحفظ منه وأضبّط، كان شاذًا مردودا وإن لم يخالف الرواى، فإن كان عدلا حافظاً موثقاً بضبطه كان تقرده صحيحًا، وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسناً، وإن بعد كان شاذًا منكراً مردوداً، والعاجز أن الشاذ المردود: هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط ما يُجبرُ به تقرده»<sup>(١)</sup>.

فالشنوذ في الحديث هو ما تفرد به راو وخالف عامة الرواية بروايته، فالتفرد في رواية الحديث لا يجعل الحديث شاذًا، وإنما المخالفة في الرواية هي من آسباب الشنوذ فيه.

(١) السابق .٢٠٧-٢٠٥/١

والحديث الشاذ يقابله في الاصطلاح الحديث المحفوظ، «وهو ما رواه الأرجح صفة أو عدداً أو غير ذلك من وجوه الترجيح الأخرى مخالفًا للراجح»<sup>(١)</sup>.

والشذوذ في الحديث إما أن يكون شذوذًا خارجياً، وهذا يتعلق بالسند والرواية، وإما أن يكون شذوذًا داخلياً، يتعلق بالتنبؤ ومدى موافقته للثابت من القرآن والسنة؛ فإذا كان الشذوذ في السند أو في المتن فهذا هو المحفوظ.

مثال الشذوذ في السند: «ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس، أن رجلاً توقيع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعمقه»<sup>(٢)</sup>.

وتتابع ابن عبيدة على وصله ابن جرير وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس؛ قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عبيدة، فحمداد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم روایة من هم أكثر عدداً منه، وعرف من هذا التقدير: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح.

ومثال الشذوذ في المتن، ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأصممعي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعت الفجر فليضجع عن يمينه»<sup>(٣)</sup>.

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكبير في هذا، فإن الناس

(١) مباحث في علوم الحديث - للفقطران ص ١٢١.

(٢) أخرجه الترمذى في سننه ٤٢٢٧، وأبن ماجة في سننه ٩١٥/٢.

(٣) عزاء السبوطى في الجامع الصغير إلى أبي داود والترمذى، وابن حبان في صحبيهما ورمز له بالصححة. فيض التقدير ٥٠١.

#### اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

إنما رواه عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله، وإنفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا المقطع<sup>(١)</sup>، فعبد الواحد بن زياد من الثقات، ولكنه تفرد بروايته لهذا الحديث، فروى أمراً لم يروه غيره.

#### الشاذ عند اللغويين

ذكر علماء اللغة أن الكلام المسموع الوارد عن العرب ينقسم إلى قسمين: مطرد وشاذ.  
قال ابن جن:

«وأصل مواضع (ط رد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، إلا ترى أن هناك كرأ وقرأ، هكذا يطرد صاحبه ..... وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم: فهو التفرق والتفرد من ذلك قوله:

يترکن شذان الحَسْنِ جَوَا حَلَّا  
أَى ما تطابر وتهافت منه. وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذًا وشذا،  
وأشذذه وشذذته أيضاً أشذه (بالضم لا غير)، وأباها الأصماع وقال:  
لا اعرف إلا شذاً أى متفرقها. وجمع شاذ شذاذ؛ قال:  
كبعضِ مَنْ مَنَ الشَّذَادَ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سنته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية يابه وإنفرد عن ذلك إلى غيره شذاً، حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»<sup>(٢)</sup>.

(١) تدريب المراوى ٤٠٨-٤٠٧/١.  
(٢) الإضياف ٢٢٦/١٩٦-٢٢٧، وقارن بالزهر ١/٢٢٦-٢٢٧.

مما سبق نجد أن هناك علاقة بين المعنى اللغوي لهاتين الكلمتين، وبين المعنى الأصطلاحي لهما، فكل ما جاء موافقاً لأنبية اللغة وقواعدها فهو مطرد، يجعلوا الكلمات التي فارقت بابها وانفردت عنه إلى غيره لورود سماع جاء فيها عدوا ذلك شاداً، لأنه خالف بذلك المعروف والتأثير عن العرب، ثم ذكر ابن جنِّي أقسام الكلام، فقال:

«اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضررت عمراً، ومررت بسعید؛ (أى وهذا هو الصحيح المقصود المواافق لقواعد العربية والوارد عن العرب).

ومطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع؛ وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل، وهذا هو القياس، والكثير في السمع باقل، والأول مسموع أيضاً، قال أبو دُواد لابنه دُواد: يا بني ما أعاشت بعدي؟ فقال دواد:

**أعاشت بعدي واد مُبْقِل أكل من حوزاته وأثسَل  
وحکي أبو زيد في كتاب «حيلة ومحالة»: مكان مُبْقِل؛ ومما يقوى في  
القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماء صريحاً؛ نحو قوله:  
عسى زيد قاتماً أو قياماً. هذا هو القياس؛ غير أن السمع ورد بحظره،  
والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قوله: عسى زيد أن  
يقوم، و «عسى الله أن يأتي بالفتح»؛ أنشدنا أبو علي:  
أكثرت في العَذَلِ مُلْحَداً داشماً لا تعذَّنْ إني عسيت صائماً  
ومنه المثل السائر: عسى الغُوبِرُ آبُوسَا<sup>(١)</sup>.**

هذا النوع الثاني المطرد في القياس، الشاذ في الاستعمال، آى أن

(١) الأطهار/١، المزهر/٩٨-٩٧، ٢٢٦-٢٢٧.

الشذوذ جاء إليه من ناحية السندي، لأن السندي جاء بما خالف المأثور عن العرب في الصحيح، فالماضى من: يذر ويذع، جاء على القياس من ناحية الصياغة اللغوية، أي مطردان، لكنهما في الاستعمال شاذان، لأن «أصل المضارع الكسر، (فيذع الأصل: يَوْدِع) ومن ثم حذفت الواو ثم فتح مكان حرف العلقة؛ وقال بعض المتقدمين، وزعمت النها أن العرب أماتت ماضى (يَذَعُ) ومصدره واسم الفاعل، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وأبي عبد الله ويزيد النحوى «ما وَذَعْكَ رَبِّكَ» بالتحقيق؛ وفي الحديث «لِيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَذْعِهِمُ الْجَمِيعَاتِ»، أي عن تركهم؛ فقد رویت هذه الكلمة عن أفسح العرب ونقلت من طريق القراء، فكيف يكون إمامته، وقد جاء الماضى في بعض الأشعار وما هذه سببته، فيجوز القول بقلة الاستعمال ولا يجوز القول بالإمامته<sup>(١)</sup>. وكذلك القول في يَذَرُ، فإذا أرد الماضى منه قيل: تَرَكَ، وربما استعمل الماضى على قلة، ولا يأتي منه اسم الفاعل.

وأما قولهم: مكان مُبِقِّل. فقالوا عنه بأنه القياس، وسمع فيه «باقل» وحكموا على سماعهم الصيغة الثانية وهي صيغة فاعل بأنها شاذة في الاستعمال؛ والسبب في ذلك أن «مبِقِّل» اسم فاعل من غير الثلاثي؛ واسم الفاعل إذا صيغ من غير الثلاثي فإنه يصاغ على صيغة مضارعه، أي بابدال حرف المضارعة مما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: دحرج، مدحرج؛ فكذلك «مبِقِّل» اسم فاعل من أبقل فيصاغ على وزن مُفْعِل، وهذا هو القياس، لكنه قد يستعمل فاعل بمعنى مفعول، أي يستغني عن مفعول بصيغة فاعل، وهذا في اسم الفاعل من غير الثلاثي، وهذا شاذ مثل: أيفع الغلام فهو يافع، كما استغني بمُفْعِل عن فاعل من الثلاثي، فقالوا: حب فهو محب<sup>(٢)</sup>.

(١) المصباح (ودع).

(٢) التبيان في تصريف الأسماء - د/ كحيل ص ٦٠-٦١.

ومما هو ضعيف في الاستعمال مجحٍ، خبر عسى اسمًا صريحاً، ولكن الوارد في القياس أن أفعال المقاربة لا يكون خبرها إلا مضارعاً، مثل: كاد الماء يغلي، عسى الفرج أن يأتي، لكنه ورد مجحٍ الخبر اسمًا بعد «عسى» كما في البيت السابق، والشاهد فيه: إن عسىت صائماً. حيث ورد مجحٍ خبر «عسى» مفرداً، وهو «صائم» وهذا نادر، وكان القياس أن يكون الخبر مضارعاً، وكذلك المثل السائر: عسى الغوير أبُوساً. فهذا نادر كذلك<sup>(١)</sup>.

والنوع الثالث: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس؛ نحو قولهم: أَخْوَصَ الرَّمْثُ، واستتصوبت الأمر، أَخْبَرْنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى قَالَ: إِنَّهُ أَسْتَصْبِطُ بِالشَّيْءِ، وَلَا يَقُولُ أَسْتَصْبِطُ بِالشَّيْءِ؛ وَمِنْهُ أَسْتَحْجُوذُ، وَأَغْيَلُتُ الْمَرْأَةَ، وَاسْتَتَوْقُ الْجَمْلَ، وَاسْتَتَيْسَتُ الشَّاةَ، وَقُولَ زَهِيرَ.

هناك إن يُسْتَخُولُوا الْمَالَ يُخَوْلُوا<sup>(٢)</sup>

وعد هذا النوع مطرداً في الاستعمال، شاذًا في القياس، مثل أَخْوَصُ، واستتصوب، وغيرهما - لأن هذه الأفعال، جاءت عينها حرف علة، آئٍ أن الفعل فيها معتل العين، فهو أجوف، وهذا الفعل يدخله الإعلال بالنقل، ومن مواضع الإعلال بالنقل، «أن يكون الفعل أجوف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، فإذا تحركت عين هذا الفعل، وكانت العين واوا أويء، وقبلها ساكن صحيح، واستثنى بقية الشروط، فجاء صحيح اللام غير مضعفها ولم يكن فعل تعجب، وجب أن تنقل الحركة من العين إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو: أَقَامَ وَيَقِيمُ وَأَقَمَ، والأصل: أَقَمَ، وَيُؤْتِمُ؛ وَأَقَمَ، فنتقلت فتحة الواو في أقام إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم

(١) توضيح النحو - د/ عبد العزيز ظاهر - ٥٨/٢  
(٢) المصنفات - ٩٨/١

قلبت الواو ألفا، وفقط يُقوم نقلت كسرة الواو إلى القاف الساكنة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر، وهي أقمن حذفت العين بعد التقليل والقلب لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

أما هذه الأفعال أخصوص، واستصوبت، واستحوذ، وأغillet، واستسوق، واستتيسست، وغير ذلك. هذه الأفعال وغيرها مما جاء على صيغتها حكم عليها بأنها مطردة في الاستعمال، شاذة في القياس؛ بسبب الشذوذ أن هذه الأفعال تحقق فيها شرط الإعلال بالنقل كاملة، ولكنها لم تعل بل جاءت مصححة شذوذًا عن القياس وربما جاءت هذه الأفعال على أصلها الأول وهي مصححة لم تعل «بقصد التبيه على الأصل، فتحفظ هي نظائرها ولا يقاس عليها، وهذا رأى الجمهور»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الأفعال وما جاء على مثالها شاذة في القياس لا يجوز أن نقيس عليها طالما أن شروط الإعلال بالنقل تتحقق فيه، ولكنه جاء مخالفًا للوارد والمسموع. فيكتفى بالمسنون فقط ولا نقيس عليه لأنه شاذ عن القاعدة الخاصة به، وهذا البناء الشاذ في القياس مطرد في الاستعمال وورد منه أفعال كثيرة.

والنوع الرابع: «الشاذ في القياس والاستعمال جميماً. وهو كتميم مفعول، فيما عينه الواو؛ نحو: ثوب مَضْبُونْ، ومسك مَذْوَفْ، حكى البغداديون؛ فرس مَقْوُودْ، ورجل مَغْوُودْ من مرضه، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضًا استعماله إلا فيما استعملته فيه العرب إلا على وجه الحكاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) المتنبج المصري ٢- الإبدال والإعلال - ٢ / إبراهيم البسيوني ص ١١٥.

(٢) السابق من ١١٧.

(٣) الأخصاص ١/ ٩٦-٩٨.

اسم المفعول إذا صيغ من الفعل الأجوف الواوى كقال، والياىى  
كباع، يقال: مقول، ومبين، والأصل مفُولٌ ومبيّن بزنة مفعول، فنقلت  
حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالمعنى ساكنان عين الكلمة وواو  
مفعول فوجب حذف إحداهما؛ وأختلف العلماء في المحنوف.

فسيبويه يرى أن المحنوف الساكن الثاني، وهو واو مفعول،  
والأخفش يرى أن المحنوف هو الساكن الأول وهو عين الكلمة؛ وعلى  
هذا فمقوول تصير على كلا الرأيين إلى: مقول بزنة مُفْعَل عند سيبويه،  
ومفُول عند الأخفش، وهكذا يكون حال الأجوف الواوى.

أما مبيّن فتصير عند سيبويه إلى مُبَيِّن بضم الباء، فنقلت الضمة  
كسرة لتسليم الياء فتصير إلى مَبَيِّن بزنة مُفْعَل. وعند الأخفش بعد حذف  
العين تصير إلى مَبَيِّن، فتقلب الضمة كسرة والواو ياء للفرق بين الواوى  
والياىى، فتصير: مبيّن بزنة مَفْيِل، وهكذا يكون حال الأجوف الياىى<sup>(١)</sup>.

هذه كيفية صياغة اسم المفعول من الأجوف الواوى والياىى، وهذا  
هو القياس، ومع ذلك فقد روى «أن بنى تميم - على ما حكاه أبو عثمان  
عن الأصمى - يتمون مفعولاً من الياىى فيقولون: مخيوط ومكيول؛  
وقول الشاعر:

قد كان قومك يزعمونك سيدا  
وأخال أنك سيد مغييون  
 وأنشد أبو عمرو بن العلاء:  
وكانها تفاحة مطيوبة

وقال علقة بن عبدة:  
يوم زاد عليه الدجن مفيوم  
وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولاً منها على

(١) التبيان - د/ كحيل ص ٦٥-٦٦.

أصله؛ وإن كان أثقل من الياء، وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس  
مقوود، ورجل معود من مرضه؛ وأنشدوا فيه:  
**والمسك في عنبر مدووف**

ولهذا نظائر كثيرة؛ إلا أن هذا سمتها وطريقها<sup>(١)</sup>.

فإذا كان قد ورد عن بنى تميم أنهم يتمون اسم المفعول من الفعل  
الأجوف اليائى، فيقولون: مبيوع ومدييون، فجاءوا به على أصله في  
موضع يجب فيه الإعلال والمحذف، وقد ورد ذلك عندهم في الأجوف  
اليائى فقط، وذلك لخفة الياء عن الواو، أما الواو فقد اتفقا على أن  
اسم المفعول لا يأتي منها تاماً لثقلها، فلم يتموه، وما جاء من الواوى تاماً  
مثل مصوون، ومدووف وغيرهما فهذا شاذ.

ومن الواجب أن نعرف تصحیح اسم المفعول من الأجوف اليائى  
والواوى على صيغة «مفعول» هذا هو الأصل، لكن يجب أن نعرف أنه  
أصل مرفوض في القياس، لأن مجئه اسم المفعول على هذه الصيغة فيه  
ثقل في النطق، وذلك لاجتماع ساكنين فيه، ولابد من التخلص من التقاء  
الساكنين مع حدوث تغيير في صيغة مفعول كما مر من قبل، وهذا هو  
المسموع من كلام العرب، لأن اللغة تؤخذ بالسمع.

قال ابن هارس: «تؤخذ اللغة اعتياداً كالصينيين يسمع أبويه  
وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات، وتؤخذ تلقنا من  
مُلْقِنَ، وتؤخذ سمعاً من الرواة الثقات»<sup>(٢)</sup>.

فاللغة تؤخذ بالسمع، وما وصلنا من لغة العرب فهو عن طريق  
السمع، وإذا كان القياس يبيح شيئاً وورد السمع بشيء آخر فيجب أن  
نقف عند المسموع، ولا يجب أن نتّخذ هذا السمع أصلاً نقيس عليه،  
ولهذا يقول ابن جنی:

(١) الخصائص ٣٦٠-٣٦١/١.

(٢) المساجين ٤٨، المزهر ١٤٥-١٤٦/١.

«واعلم أن الشيء إذا اطرب في الاستعمال وشد في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى إنك إذا سمعت: استحوذ واستتصبب أديتهمما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في استقام: استقام، ولا في استساغ: استشتوغ، ولا في استبعاد: استبع، ولا في أعاد: أعاد، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم: أخوص الرَّمْث؛ فإن كان الشيء شاداً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من: وَذَرْ، وَوَدَعْ لأنهم لم يقولوهما، ولا غزو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وزن ووعد؛ لو لم تسمعها....

ومن ذلك استعمالك «أن» بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقول؛ وهو قليل شاد في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأيناً في القياس.<sup>(١)</sup>

فاللفظ إذا كان مطرداً في الاستعمال وشد في القياس، فالمسموع لا يتخذ قاعدة نقيس عليه بقيمة الألفاظ، وإنما تقف عند اللفظ على حالته، وما لم يرد فيه سماع عن العرب فيجري على القياس.

وإذا كان اللفظ شاداً في السماع، مطرداً في القياس، فطالما أن اللفظ ذاته لم يرد فيه سماع عن العرب، فيجب علينا أن لا نقيسه على المطرد في بابه، ولا مانع من أن نقيس غيرهدا اللفظ على بابه، مثل ذلك كما قال ابن جن:<sup>(٢)</sup>

«وزن و وعد لو لم تسمعهما، فاما قول أبي الأسود:

لَيْتْ شِعْرِيْ عَنْ خَلِيلِيْ مَا الَّذِيْ      غَالِبَهُ الْحَبْ حَتَّىْ وَذَعَهُ  
فَشَادَ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ (مَا وَذَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ)؛ هَامَا قَوْلُهُمْ:  
وَدَعَ الشَّيْءَ يَدَعُ - إِذَا سَكَنَ - فَاتَّدَعَ؛ هَمْسُومُ مُتَّبِعٍ. وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ بَيْتَ  
الفرزدق:

(١) الخصائص ١٠٠/٩٩/١.

وَعَصْنُ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْتَحْشِطٌ أَوْ مُجَنَّضٌ  
فَمَعْنَى «لَمْ يَدْعُ» - بِكَسْرِ الدَّالِ - أَيْ لَمْ يَتَّبِعْ وَلَمْ يَثْبِتْ..<sup>(١)</sup>  
لأنَّ الْفَعْلَ وَدَعَ يَدْعُ أَمْيَثَ ماضِيهِ، وَلَذِكَّ لَا يَقُولُ وَدَعَهُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ  
تَرْكَهُ<sup>(٢)</sup>.

#### ٦- الغريب عند المحدثين

هو ما رواه راوٍ منفرد بروايته، فلم يروه غيره، أو انفرد بزيادة في  
متنه، أو إسناده، سواء انفرد به مطلقاً، أو بقييد كونه عن إمام شأنه  
أن يجمع حدديثه لجلالته وثقته وعدالته، كالزهري وقتادة وسمى غريباً  
لانفراد راويه عن غيره<sup>(٣)</sup>.

فالغريب هو الذي تفرد بروايته راوٍ واحدٍ، أو انفرد بزيادة متنه  
أو إسناده، فمن رواه أكثر من واحد سمي عزيزاً، وإذا رواه جماعة سمي  
مشهوراً.

قال ابن الصلاح: وينقسم الغريب إلى غريب متنا وإسناداً وهو  
الحادي الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحدٍ؛ وإلى غريب متنا كالحادي  
الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم  
بروايته عن أصحاب آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير  
غريب؛ ومن أمثلته حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي  
داود، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد  
الخدرى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال بالنيات»؛  
فهذا الحديث إسناده غريب ومتنه صحيح، فوصف بالغراوة في طرفة  
الأول من الإسناد، ووصف بالشهرة في طرفة الآخر، لأن عبد المجيد

(١) السابق ٤٩/١.

(٢) الصحاح (وَدَعَ).

(٣) تدريب الراوي ١٦٧/٢، قواعد التحديث ص ١٢٥.

أخطأ فيه وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجهه. وهذا مما أخطأ فيه الثقة؛ ولا يوجد حديث غريب مشهور غريباً متنا فقحد لا إسناداً إلا إذا اشتهر الفرد فهو أرجح عن المنفرد كثيرون صار غريباً مشهوراً غريباً متنا لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه المشهور وهو الأخير، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>.

هذا بالنسبة للغريب والعزيز والفرق بينهما، وهما من أقسام الحديث الآحاد لكن هناك نوع آخر، وهو غريب الحديث؛ وقد عرفوه بأنه «ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة الفهم لقلة استعمالها. وهو فن مهم يطبع جهله بأهل الحديث خاصة، ثم يأهل العلم عامة، والخوض فيه صعب، فليتحرر خائضه، وكان السلف يتثبتون فيه أشد ثبيتاً؛ فقد روى أن أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ سُئِلَ عَنْ حِرْفٍ مِنْهُ فَقَالَ: «سَلُوْا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالظَّنِّ فَسَأَخْطُلُ»؛ وسئل الأصمuni عن معنى حديث: «الجار أحق بسكنيه»، فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السُّقْبَةَ الْلَّزِيقُ»<sup>(٢)</sup>.

فليس المقصود بغرير الحديث غرابة اللفظ نفسه، وإنما الغريب هو ما غاب عنده، وأصبح بعيداً عن الفهم لقلة استعماله ولا يفهم إلا بعد التتفقيب في المعاجم بعثاً عن معنى هذا اللفظ الذي غاب عنده عن القاريء، وغريير الحديث يتدرج تحته النادر لأن ألفاظ الحديث ليست كلها غريبة، وإنما اللفظ الغريب يكون نادراً جداً، قد يوجد في الحديث لفظ نادر، وقد لا يوجد؛ وقد أكثر العلماء من التأليف في غريب الحديث، فهم من أله فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، والتضرير بن شميل،

(١) مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٥٧-٤٥٦، تدريب الرواوى ١٦٩/٢ - ١٧٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص: ٤٥٨، تدريب الرواوى ٢/٢ - ٢٧١.

والأصمسي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والخطابي، والزمخشري، وابن الأثير، وغيرهم كثيرون.

فالكتب التي ألفت في غريب الحديث كانت تقوم على جمع الكلمات التي يغيب معناها عن بعض الناس، فتفسر لهم، وهذه الكتب جمعت هذه الكلمات ورتبتها ترتيباً منظماً يسهل على الباحث الرجوع إليها، ويصل إلى ما يريد معرفته من معانٍ لفاظ الحديث النبوي الشريف.

### الغريب عند اللّفويين

ورد في المعجم: غَرْبُ الشَّخْصِ بِالضمِّ غَرَبَةً، بَعْدَهُ غَرَبٌ، غَرِيبٌ فَعِيلٌ بِمعنِى فَاعِلٍ وَجَمِيعِهِ غَرِيبٌ، وَغَرْبٌ بِالْأَلْفِ دَخْلٌ في الغربة، مثل: أَنْجَدَ إِذَا دَخَلَ نَجْدًا، وَأَغْرَبَ جَاءَ بِشَيْءٍ غَرِيبٍ، وَكَلَامٌ غَرِيبٌ بَعْدَهُ مِنَ الْفَهْمِ<sup>(١)</sup>.

فالغريب عند علماء اللغة البعيد عن الفهم، ولا يدرك معناه إلا بالبحث عنه في بطون الكتب والمعاجم التي توضح ذلك، والغرائب جمع غريبة، وهي بمعنى الحوشى.

وتحدثنا فيما مضى عن الغرابة التي تخل بفصاحة الكلمة، وضررنا أمثلة لهذا النوع الذي لا يعرف معناه إلا بعد البحث عن معناه في كتب المعاجم.

وقد تكون الكلمة غريبة لا يفهم المراد منها إلا على وجه بعيد، فيبحث عن معنى الكلمة الاشتراكي كما في الكلمة «مسَرِّج» في قول العجاج.  
ومقلة وحاجبا مزججا وفاحما ومُزِّسْتا مُسَرِّجَا  
فإنه لم يعرف ماذا أراد بقوله: مُسَرِّجَا، حتى اختلف في تحريرجه؛  
فمن قائل يقول إنها نسبة إلى حداد يقال له سريح بمعنى أنه في الاستواء

(١) الصباح (غ رب).

والدقة كالسيف السريجي، وقيل من السراج، أى كالسراج في البريق والمعان، وهذا التشبيه مخالف للمشهور عند البلاغيين، لأن اسم المفعول معناه ذات وقوع عليها الفعل، فاستعماله هنا في التشبيه غير مألف في كلامهم؛ ووجه البعد في التخريج هو أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه، فجعلها للتشبيه هنا بعيد<sup>(١)</sup>.

ومما ورد من أمثلة للغريب ما نقله السيوطي قال:

- **الخازباز**: **الستور** عن ابن الأعرابي قال: وهو من أغرب الأشياء، والمشهور أنه اسم للذباب، ولدأ يأخذ الإبل في حلوقها، ولنabit<sup>(٢)</sup>.

- **الوطب**: **وعاء** اللبن مشهور، وكذلك المحن، وهو غريب.

- **في المجمل** لابن فارس: الإبرة معروفة، وأبرته العقرب: ضربته بابرتها، وإبرة الذراع مستدفها، والإبار: تلقيح النخل، ونخلة مأبورة مؤبرة، وتتأثر النخل قبل الإبار، وذلك كله مشهور.

ومما يستغرب قليلاً: المابر وهي النمائم الواحد متبرة.

- وفيه: **الجود**: **الجوع**، سمعت القبطان يقول: سمعت علیاً يقول: هذا أعزب حرف فيه، يريد في باب الجوع<sup>(٣)</sup>.

ونحن لو راجعنا بعض هذه الألفاظ الغربية في المعاجم، لوجدنا أن بعض المعان الغريبة التي وردت تفسيراً لبعض الألفاظ لم ترد في المعاجم بهذا التفسير، وذلك مثل: **الخازباز** الذي ورد عن ابن الأعرابي بأنه **الستور**; ففي الصحاح يقول: **الخازباز**: ذباب.

**وقال الأصممي**: **الخازباز** حكاية لصوت الذباب، فسماه به؛ وقال

ابن الأعرابي: **نَبَتَ**<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المطلول - التشكذب ص ١٨، شرح التخييص ١٤٥-١٤٦ مطبعة المساعدة - ط - الثانية ١٩٤٢ هـ.

(٢) الصحاح (خ و ز).

(٣) مجمل اللغة ٨٧٢/١ (ب و)، ٢٠٤/١ (ج و د). وانظر: المزهر ٢٢٩-٢٢٨/١.

(٤) الصحاح (خ و ز).

فالمعنى الغريب هو **الستُّور**، ولذلك لم يرد في المعجم، وإنما الذي ورد المعنian الآخران، وهما **الذباب**، والنبت، وتنسب الثانية لابن الأعرابي.

أما المعنى الذي ذكره ابن هارس حيث قال: **ومما يستغرب قليلاً: المأبر وهي النمائم، الواحد مثيرة؛ فقد ورد في الصحاح بهذا المعنى، وفيه «وما يأبر واحدتها مثيرة، وهي النميمة وإفساد ذات البين»<sup>(١)</sup>.** وهناك بعض الكلمات فسرت بمعنى غريب جداً فلم تجده في المعجم، فابن هارس فسر الجود بالجوع.

وفي المعجم وجدنا: **الجُواد بالضم: العطش... والجودة: العطشة.** وفي مادة **(ج وع): الجوع: نقیض الشبع<sup>(٢)</sup>.** ولم نجد الجود بمعنى الجوع، وإنما الجوع ضد الشبع، فقد فسر اللفظ بضده.

مما سبق نجد أن اللفظ الغريب المعنى يكون في حاجة إلى البحث عن معناه في بطون الكتب حتى يستوضح معناه المراد وال حقيقي له.

(١) السابق (اب ر.).

(٢) السابق — ج و د، ج و ع).

### من مصطلحات اللغويين

استخدم اللغويون بعض المصطلحات التي ردوها مع بعض الأمثلة، منها ما استعمل عندهم بقولهم: لم يصح، ولم يثبت؛ واستخدمت هذه المصطلحات إما أن يكون استخدامها طعنا في السندي، أو ليس له وجه صحيح في اللغة.

وقد تكلم السيوطي عن ذلك في النوع الثاني، فقال:

«معرفة ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت، هذا النوع يقابل النوع الأول الذي هو الصحيح الثابت؛ والسبب في عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنته لسقوطه راو منه، أو جهالته، أو عدم الوثيق براويته لفقد شرط القبول فيه، أو للشك في سماعه.

ومن أمثلة هذا النوع التي وردت، ولكنها لم تقبل لسقوطه راو وعدم اتصال السندي فيها، ما جاء في الجمهرة، ونقله السيوطي أيضاً، ومنه:

- في بعض اللغات: ثبّطت شفة الإنسان ثبّطاً إذا ورممت، وليس بالثبّت<sup>(١)</sup>.

- وفيها: استعمل ضَبَّجَ ضَبَّجاً، إذا ألقى نفسه بالأرض من كلام أو ضرب، وليس بثبّت<sup>(٢)</sup>.

- وفيها: بَنَّا بَنَّا بَنَّا: إذا أقام بالمكان، وليس بالثبّت<sup>(٣)</sup>.

- وفيها: هَنَّ الشَّيْءُ يَهْنُّهُ إذا كسره وطأ برجله، زعموا، وليس بثبّت<sup>(٤)</sup>.

(١) الجمهرة ٢٠١/١.

(٢) السابق ٢١٠، ٢١١/١.

(٣) السابق ١٩٩/٢.

(٤) السابق ٤٧/١، وراجع المزهر ١٠٢-١٠٤/١.

فهذه الألفاظ التي رويت بهذا المعنى، ليس هذا هو المعنى العام لها الوارد عن العرب الفصحاء والمعمول به عند أهل اللغة، ولكن هذه الألفاظ بهذه المعانى التابعة لها وردت عن رواة مجهولين غير معروفيين، فمثيل ذلك يرفض ولا يقبل لعدم معرفة راويه، ولا عن من نقله، أو من الذى قال بهذا، ومثل هذه الألفاظ وغيرها لو بحثنا عن المعنى العام لها في المعجم لوجدنا لها معنى غير ذلك؛ ففى الصباح قال في مادة (ث ب ط):

تبطّه عن الأمر تبييطاً: شغله عنه، ومنعه تخذيلاً ونحوه، مثل:  
أثبّطه المرض، إذا لم يكُن يشارقه.

فلعدم معرفة الراوى وعدم معرفة مصدر المعنى لذلك، فأصبح غير ثابت وغير معروف، فبذلك فقد شرط القبول، وهو عدم معرفة سنته.

- ومثاله ما روى من ذلك ولم تصح روایته لسقوط راو منه، أو جهالته، أو لعدم الوثوق بروايته، ما جاء في الجمهرة:

- ناقة رجاء ممدود زعموا، إذا كانت مرتجة السنام، ولا أدري ما صحته<sup>(١)</sup>.

- وفيها: زعم قوم من أهل اللغة أن القشبة: ولد القرد، ولا أدري ما صحته<sup>(٢)</sup>.

- وفيها: الهَبَقُ: نبت زعموا، ولا أدري ما صحته<sup>(٣)</sup>.

- وفيها: القَلْسُ: حَبَلٌ من يُبِيِّفُ أو حُوْصٌ، ولا أدري ما صحته<sup>(٤)</sup>.

(١) الجمهرة ٣/٢٢٢.

(٢) السابق ١/٢٦٧.

(٣) السابق ١/٢٢٥.

(٤) السابق ٢/٤٧.

- وفيها: الْهَرُوُّ لا أصل له في العربية، إلا أن مالكا جاء بحرف أنكره أهل اللغة، قال: هَرَوْتُ اللَّحْمَ أَنْضَجْتُهُ، وإنما هو هرأته<sup>(١)</sup>.

- وفيها: الطائر الذي يسمى اللُّقْلُقُ، ما أدرى ما صحته<sup>(٢)</sup>.

وغير ذلك الكثير من هذه الأمثلة التي ليست صحيحة لأنها لم ترد بهذا المعنى في المعجم، فمثل ذلك آخبار مفردة لا يعرف أين مصدرها كما أنها مخالفة للمأثور عن العرب.

فلورجينا إلى المعجم وبعثنا عن معانٍ بعض هذه الألفاظ، لوجدنا عكس ذلك؛ ففي الصدح في مادة (رج و) قال:

- والرجاء من الأمل ممدود؛ يقال: رَجَوْتُ فلانا رجواً ورجاءً وزجاجةً ... والرجا مقصور: ناحية البشر وحافظتها. وكل ناحية رجاء. يقال منه: أرجيتك.

- وفي مادة (هـ بـ قـ) لم يرد لفظ الهبّق فيه، وإنما فيه الهبّيق: الوصيف.

- وفي مادة (قـ لـ سـ) قال: القلسُ: حبل ضخم من ليف أو خوص من قلوس السفن؛ والقلنسُ أيضاً: القذف ... وقال الخليل: القلسُ ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء.

- وفي مادة (لـ قـ) قال: اللَّقْلُقُ: اللسان. واللُّقْلُقُ: الصوت... واللُّقْلُقُ: طائر أعمى طويل العنق يأكل الحيات، وربما قالوا اللُّقْلُقُ، والجمع اللُّقْلُقُ.

- وفي مادة (هـ رو): وهرؤته بالهراء وتهريته، إذا ضربته بها.

(١) السابق ٤٤٤/٢.

(٢) السابق ١٦٦/١، وراجع المثلثة لـ المزهري ١٠٧-١٠٤/١.

وهكذا وجدنا أن المعنى المتداول في المعاجم لهذه الألفاظ وغيرها مختلف كل الاختلاف عن هذا المعنى الذي لم يعرف أين مصدره، ولا ندري ما صحته.

ومما روى من ذلك ولم يقبل، وذلك للشك في سماعه أو لاختلاف الرواية، ما ذكره ابن دريد، فقال:

- قال أبو حاتم: **الأَثَانُ**: مقام المستقى على فم الرَّكِيْهِ، فسألت عبد الرحمن فقال: **الإِثَانُ** بكسر الألف. قال ابن دريد: والكف عنها أحب إلى لاختلافهما<sup>(١)</sup>.

- وقال: سمعت عبد الرحمن بن أخي الأصمuni يقول: أرض جلخطاء - الطاء معجمية والخاء غير معجمة - وهي الصلبة التي لا شجر بها، وخالفه أصحابنا فقالوا: **الجلخطاء**، بالخاء معجمة، فسألته فقال: هذارأيته في كتاب عمي. قال ابن دريد: وأنا أول جل من هذا الحرف، وأخاف ألا يكون سمعه.

وقال سيبويه: **جلخطاء** بالجيم والخاء والطاء، فلا أدرى ما أقول فيه<sup>(٢)</sup>.

- وفي الصحاح يقال: ورَضَت الدجاجة إذا كانت مرخمة على البيض؛ ثم قامت فذرقت بمِرْءَة واحدة ذرقاً كثيراً<sup>(٣)</sup>.  
قال الأزهري في التهذيب: بعد أن حكى هذه المقالة عن الليث وزاد، وكذلك التوريض في كل شيء. هذا الحرف عندي مفرب، والذي يصح فيه التوريض بالصاد.

أخبرني المنذر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء، ورص الشیخ بالصاد

(١) الجمهرة ٤٦٥/٢.

(٢) المسابق ٤١٢/٤.

(٣) الصحاح (ورض).

---

اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

إذا استرخي فأبدي؛ وحكي عن ابن الأعرابي نحوه؛ قال: أورَصَ وَوَرَصَ  
إذا رمى بقطائنه، قال الأزهري: فهذا هو الصحيح، ولا أعرف الحرف  
بالضاد <sup>(١)</sup>.

ثم قال السيوطي: ولو لا حسن الطن باهل العلم لترك كثيرا مما  
حكاه ابن دريد <sup>(٢)</sup>.

أى لو لا حسن الثقة بهؤلاء العلماء لأهمل الكثير من الألفاظ التي  
رووها ولم تثبت أو لم تصلح، وهذه الألفاظ المروية عندهم لا يعرف  
الكثير منها من أين مصادرها، أو راويها، فهي تعد مجهولة إلا قلة معدودة  
نسبت إلى أفراد معدودة، أما الباقي فلا نعرف عنها شيئاً، والتي نسبت  
فقد كان لحدث شك في رايتها.

---

(١) المزهر ١١٠/١.  
(٢) السابق ١١٧/١.

## المبحث السابع معرفة الأسماء والألقاب وما يتعلّق بها

### أولاً، عند المحدثين

١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب من الصحابة والرواة والعلماء هذا النوع مما يتصل بضبط الأسماء ومعرفة أصلها وبيان الاسم من اللقب، والهدف من ذلك هو الوقوف على حقيقة الاسم حتى نتعرّف من خلال هذا الاسم على ذلك الرواى وبيان حقيقته، هل هو من الرواة الثقات الذين توافرت فيهم الشروط الالزامية للرواية أم لا؟ وهذا يدل على مدى الدقة التي التزم بها علماء الحديث لكي يصلوا من خلالها إلى النص الصحيح.

«ولهذا فإن معرفة هذا النوع مليح في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال، مجموعا مفرقا في أواخر أبوابها؛ وهو على أقسام ثلاثة:

#### الأول: الأسماء:

فمن ذلك: **أَخْمَدُ بْنُ عُجَيْلَانَ الْهَمْذَانِي**، صحابي ذكره ابن يونس؛ **وَعُجَيْلَانُ** كما نعرفه بالتشديد على وزن **عُلَيْلَانَ**، ثم وجده بخط ابن الفرات، وهو حجة: **عُجَيْلَانُ**، بالتحفيف على وزن **سُفَيْلَانَ**..  
ومن ذلك: **شَفَعُونُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو رِيحَانَة**: بالشين المنقوطة والعين المهملة، ويقال: بالغين المعجمة؛ قال أبو سعيد بن يونس: وهو عندي أصح - أحد الصحابة الفضلاء.

القسم الثاني: الكنى المفردة، فمنها:  
**أَبُو الْعُبَيْدَيْنَ**، مصادر مثنى، واسمه معاوية بن سبيرة من أصحاب ابن مسعود. له حديثان أو ثلاثة.

أبو المُدَلَّة: بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم يوقف على اسمه،  
روى عنه الأعمش وابن عبيدة وجماعة، ولا نعلم أحد تابع أبا نعيم الحافظ  
في قوله إن اسمه عبد الله المدني...  
\_\_\_\_\_

القسم الثالث: الأفراد من الألقاب، فمثاليها:  
«سفينة» مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة: لقبُ  
فَزْد، واسمُه مهران على خلاف فيه.  
«مُنْذُلٌ بْنُ عَلَى» وهو بكسر الميم عن «الخطيب» وغيره، ويقولونه  
كثيراً بفتحها، وهولقب، واسمُه عمرو<sup>(١)</sup>.

### معرفة الأسماء والكنى

والمراد بهذه الترجمة، بيان أسماء ذوى الكنى. والمصنف في ذلك  
يُبَوِّب كتابه على الكنى مبيناً أسماء أصحابها، وهو فمن مطلوب لم  
يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطايرونه فيما بينهم  
وينتقصون من جهله.

وأصحاب الكنى فيها على ضرورة:

الضرب الأول: الذين سُمُوا بالكنى فاسماؤهم كُناهم لا أسماء لهم  
غيرها.

وينقسم هذا الضرب إلى قسمين:

أحدهما: من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه، فصار كان  
للكنية كنية، وذلك طريف عجيب. وهذا كأبي بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام المخزومي، أحد فقهاء المدينة السبعة. وكان يقال له:  
راهب قريش، اسمه أبو بكر، وكتيته أبو عبد الرحمن...  
الثاني: من هؤلاء من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه: مثاله

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٦٢-٥٦٣، تدريب الراوى ٢/٢٥٥-٢٥٦.

أبو بلال الأشعري الراوى عن شريك وغيره، روى عنه أنه قال: ليس لي اسم، أسمى وكتبتي واحد.

**الضرب الثاني:**

الذين عرّفوا بكتابهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هي كتبنا هم أو غيرها، مثاله من الصحابة: أبو أناس: بالنون، الكتابان، ويقال: الديلي، من رهط أبي الأسود الديلي؛ ويقال فيه: الديلي بالضم والهمزة مفتوحة في النسب عن بعض أهل العربية، ومكسورة عند بعضهم على الشدود فيه...

**الضرب الثالث:**

الذين لقيوا بالكتاب ولهم غير ذلك كتب وأسماء: مثاله: على بن أبي طالب - رضي الله عنه، يلقب بأبي تراب، ويكتب أبا الحسن...

**الضرب الرابع:**

من له كنيتان أو أكثر، مثال ذلك: عبد الله بن عبد العزيز بن جريج، كانت له كنيتان أبو خالد وأبو الوليد...

**الضرب الخامس:**

من اختلف في كنيته فذكر له على الاختلاف كنيتان أو أكثر، واسمه معروف، مثاله: أسامة بن زيد: حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل: كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبدالله، وقيل: أبو خارجة...

**الضرب السادس:**

من عرفت كنيته وخالف في اسمه، مثاله من الصحابة: أبو بصرة الغفارى، على لفظ البصرة البلدة: قيل اسمه وهب بن عبد الله، وقيل: وهب الله بن عبد الله ...

**الضرب السابع:**

من اختلف في كنيته واسمها معاً، وذلك قليل؛ مثاله: سفيينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران، وكتيبه أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري.

**الضرب الثامن:**

من لم يختلف في كنيته واسمها وعُرِفَا جمِيعاً واسْتَهِرَا؛ ومن أمثلته: أئمة المذاهب ذُوو أبْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مالك، ومحمد بن إدريس الشافعى...

**الضرب التاسع:**

من اشتهر بكتيبه دون اسمه، واسْمُه مع ذلك غير معهول عند أهل العلم بالحديث، مثاله: أبو إدريس الغولاني، اسمه: عمرو بن عبد الله<sup>(١)</sup>.

كما تناول علماء الحديث معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى، وكذلك معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، والسبب في تناولهم ذلك أن هذه الألقاب كثيرة، ومن لا يعرفها يشك في أنها أسامي، فيجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع آخر شخصين.

ولذلك كان الهدف عند علماء الحديث من تناولهم لهذه الأنواع السابقة كلها، التثبت من اسم الراوى ومعرفته، هل هو من تقبل روايته ويؤخذ عنه نظراً لاكتفاء الشروط التي يجب توافرها في الراوى أم لا، فمعرفة الراوى تقضي من خلالها على أن هذا الراوى ثقة عدل ضابط أم لا.

**٤- معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث**

تناول المحدثون هذا النوع بالدراسة، لأنه من خلاله يعرف صحة

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧ وما بعدها، تدريب الراوى ٢/ ٢٥٦-٢٥٣.

ال الحديث وسقمه، ولهم في ذلك مؤلفات تحدثت عن الثقة والضعف من هؤلاء الرواة.

قال الرازى: «لم نجد سبيلا إلى معرفة شيء من معانى كتاب الله ولا من سنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، فوجب أن تميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة؛ ولما كان الدين هو الذى جاءنا عن الله عز وجل وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواية، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحواهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بديتهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإنقاذه به وثبتت، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل»<sup>(١)</sup>.

فأهتم المحدثون بالبحث عن أحوال الرواة، «أول من تكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج؛ ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

قال ابن الصلاح: وهو لاء يعني أنه أول من تصدى لذلك وعنى به. وإن فالكلام فيه جرحاً وتعديلًا، متقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجواز ذلك صوناً للشريعة ونفياً للخطأ والكذب عنها؛ أو كما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواية. وروي عن أبي بكر بن خلاد قال: قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماؤك عند الله يوم القيمة؟ فقال: لأن يكونوا خصومائي أحب إلى من أن يكون خصمى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول لي: لم لم تذهب الكذب عن حديثي.

(١) الجرح والتعديل - للرازى ٥/١.

وعلى الآخذ في ذلك أن يتقى الله تبارك وتعالى يتثبت ويتوافق التساهل كيلا يجرح سليمان ويسم بريئا باسمه سوء يبقى عليه الدهر عارها<sup>(١)</sup>.

فالثقات هم الرواة الذين وصفوا بالأمانة والدقة في روایتهم، وأن روایتهم متتفقة مع رواة الثقات المعروفيين في الضبط والإتقان.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا بسبب يفسره ويوضحه، لأن الناس مختلفون فيه، فبعضهم يطلق الجرح بناء على أمر اعتقاده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه ليبحث فيه: فهو جرح أم لا<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الصلاح: «وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرحوهم بما لا صحة له، من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح وهو حافظ إمام ثقة لا يعلق به جرح، أخرج عنه البخاري في صحيحه، وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاءً أفسد قلبه عليه، وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدر كلامُ أمثاله فيه».

قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا، كان وجيهه أن عين السخط تبدى مساوئ لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بمحاجب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدر يعلم بطلانه.

وقال ابن الصلاح في المحسن: كان أَحْمَدَ بْنَ الصَّالِحِ، مِنْ النَّسَائِيِّ حضور مجلسه، فلعل ذلك كان سبباً لما تقدم<sup>(٢)</sup>.

فلا يجوز أن يجرح الرواوى لأغراض نفسية، وإنما الواجب أن يجرح

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٥٦-٦٥٤.

(٢) السابق ص ٦٥٧-٦٥٦.

بصفات تسقط عنه صفة العدالة والضبط والإتقان، فيخرج من وصف بالضعف في روايته فهو ليس بقوى؛ أو من وصف بالكذب، فهذا ساقط لا يكتب حديثه لكتبه، أو من روى عنه الناس وسأط مقارب الحديث مضطرب لا يتعجب به، مجهول، لا شيء، ليس بذلك القوى، فيه أو في حديثه ضعف<sup>(١)</sup>.

#### ٢- معرفة طبقات الرواية والعلماء

الطبقة في اللغة عبارة عن القوم المشابهين في السن وفي لقاء الشيوخ - أي التلقى عن المشايخ - وعلى هذا فرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما في النسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشاربهان فيها<sup>(٢)</sup>.

فالضابط في هذا التقسيم الذي يتناول الجماعة الواحدة: اجتماع أفراد تلك الجماعة في صفة واحدة، ففي طبقة الصحابة تلتقي جماعات متعددة فيها السابقون إلى الإسلام تارة، وفيها المهاجرون تارة أخرى، وفيها الذين شهدوا المشاهد والمعارك تارة ثالثة، فأباو يكر يعد مثلاً من طبقة الصحابة، ومن طبقة السابقين، ومن طبقة المهاجرين بالجنة، ومن طبقة المهاجرين، وكل من اشتراك معه في وصف من هذه الأوصاف كان معه في طبقته<sup>(٣)</sup>.

فالرواية لا بد من تبادل درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهيدة والتتقرير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح. ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل التثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة

(١) تصریب الروای ٢٠٨/٦ . ٢٠٩-٢٠٨/٦ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح من ٦٦٧.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه ٥ / صبحي الصالح من ٤٥٠ .

ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت فهذا يحتاج بحديثه أيضاً، وله من الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والجهل والغلط، وهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد.. ولا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام؛ ومنهم من قد أصدق نفسه بهم ودلسها بينهم - ممن قد ظهر للنقد العلماء بالرجال منهم بالذنب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته وتسقط<sup>(١)</sup>.

ومن أشهر كتب الطبقات التي ألفت في ذلك: كتاب الطبقات الكبير لابن سعد.

وقد حاول ابن حجر العسقلاني أن يحصر طبقات الرواة منذ عصر الصحابة إلى آخر عصر الرواية، فوصف اثنى عشرة طبقة ليس فيها إلا من كانت له رواية في الكتب الستة؛ ومعرفة طبقات الرواة تزيل كثيراً من اللبس، وتحول دون تداخل الأسماء والكنى المشابهة، وتوقف الباحث على صور التدليس والانقطاع والإرسال<sup>(٢)</sup>.

وهذه الطبقات المتعددة لكل طبقة منها أوصاف معينة، بحيث إذا اكتملت هذه الأوصاف في الرواوى أو العالم عدد من هذه الطبقات التي اكتملت فيه شروطها. فمثلاً طبقة التابعين عرفوا التابعى بأنه هو الذي لقى صحابياً.

ومعرفة طبقات الرواة والعلماء وتصنيفهم إلى أنواع متعددة من الطبقات، تحتاج من الباحث أن يكون على معرفة ودراسة بتاريخ المؤلّف والوفيات لكل راوٍ وعالم، حتى يعرف متى ولد، وعلى من تلمذ وتلقى العلم، ويعرف من أخذ عنه العلم، وإذا كانت له مؤلفات يعرفها، ويعرف سنة وفاته، أي قد تتشابه وتتداخل الأسماء والكنى، فلا يستطيع

(١) الهرج والتعديل - للرازي ٦٧١-٧٠.

(٢) علوم الحديث ومسطحه - د/ صبحي الصالح من ٢٥١-٣٥٠.

الباحث أن يفرق بين المشابه والمتدخل في الطبقات إلا من خلال معرفة المواليد والوفيات وعمن أخذوا، ومن أخذوا عنهم، فمن خلال معرفة هذه الأمور كلها يقف الباحث على طبقة الراوى ويحددها.

وعلى هذا وجدنا المحدثين اهتموا بدراسة الأحاداد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء، كما درسوا الأسماء والكتن وغيرهما مما يتصل بمعرفة كتن المعروفين بالأسماء دون الكتن وألقاب المحدثين.

وكان هدف المحدثين من دراسة هذه الأنواع ضبط الأسماء والتفرير بين الاسم واللقب والكتبة والنسبة، وإظهار الاسم واضحا حتى لا يكون هناك غموض فيه، فلا يفرق بين هذا الراوى ومن اتفق معه في الاسم أو اللقب أو الكتبة، وقد يكون المتفق من وصف بشرح فيه، فيوضع مع هؤلاء الثقات نظراً لعدم التأكيد من معرفته.

ويمكن القول أن علماء الحديث كانوا ي يريدون أن يعرفوا كل شيء عن الراوى بما في ذلك اسمه أو لقبه أو كتبته أو نسبة، ويعتقدوا في شيء يخص الراوى، لأنهم يروى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا أمر يخص العقيدة، ولا بد من التأكيد من راوى ذلك، لكن يستخرجوا الأحكام الشرعية مما سمعوه منه.

## ثانياً: عند اللغويين

### ١- معرفة الأسماء والكتن والألقاب والأنساب

تناول اللغويون الأسماء والكتن والألقاب والأنساب، وبينوا من اشتهر بكنته أو لقبه أو نسبة من علماء اللغة وال نحو والشعراء، وكذلك وضعوا الألقاب وأسبابها، ومعرفة الأنساب، تناولوا ذلك بالدراسة والبحث عن أصل الألقاب والأنساب وأسبابهما، ليفرقوا بين الاسم

**اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص**

الصريح واللقب والكنية ومن نسب إلى قبيلة أو بلد أو وطن أو غير ذلك  
مما نسب إليه.

هذا النوع عند اللغويينتناولوه في أربعة فصول كما ذكر  
السيوطى:

**الفصل الأول:** في معرفة اسم من اشتهر بكتبه أو لقبه أو نسبه؛  
وهو نوعان:

أحدهما، فيما يتعلق بأئمة اللغة وال نحو:

من ذلك: أبو الأسود الدؤل: قال أبو الطيب اللغوى: اختلف في  
اسمه، فقال: عمر بن شيبة: اسمه عمرو بن سفيان<sup>(١)</sup> بن ظالم، وقال  
الجاحظ: اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أبو عمرو بن العلاء: اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولًا:  
أصحها زيان<sup>(٣)</sup>، (زيان معجمة) والبقية: جبر، جنيد، جزء، حميد،  
ريان، عتبة، عثمان، عزيان، عقبة، عمّار، عيّار، عيبة، فائد،  
قيصنة، محبوب، محمد، يحيى، وقيل: اسمه كتبته.

وسبب الاختلاف فيه أنه كان لجلالته لا يُسأل عن اسمه...

**القسم الثاني:** فيما يتعلق بشعراء العرب الذين يحتاج بهم في  
العربية.

ومن هؤلاء الشعراء: امرىء القيس بن حجر الكندي: في اسمه  
أقوال، قيل عدى، وقيل: ملائكة، وقيل: حندج.

(١) انظر، طبقات التحويين واللغويين من ٢٦.

(٢) قال الجاحظ، وكان أبو الأسود المؤلي، وأسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان. خطيبها عالما.  
وكان قد جمع بين شدة المقل وسواب الرأى وجودة اللسان، وقول الشعر والظرف. انظر، البيان  
والتبين للجاحظ ٢٤٤/١.

(٣) انظر، طبقات التحويين واللغويين من ٢٥.

النابغة الذبياني: اسمه زياد بن معاوية.

النابغة الجعدي الصحابي: اسمه قيس بن عبد الله.

الأعشى: اسمه ميمون بن قيس .... وغيرهم.

الفصل الثاني: معرفة كنية من اشتهر باسمه أو لقبه أو تسبه  
وهو قسمان أيضاً:

أحدهما: شعراء العرب، ومن هؤلاء:

زهير بن أبي سلمى: أبو بجير.

أوس بن حجر: أبو شريح.

لبيد بن ربيعة: أبو عقيل.

طرفة ابن العبد: أبو عمرو .... وغيرهم.

والقسم الثاني: معرفة اللغة وال نحو:

ومن هؤلاء:

ميمون الأقرن: قال الخليل: كان يكُنْ أبا عبد الله.

سيبويه: قال أبو الطيب: كان يكُنْ أبا بشر، وأبا الحسن وأبا  
عثمان، وأثبَّها أبو بشر.

قطرب: أبو على .... وغيرهم.

الفصل الثالث: معرفة الأنقاب وأسياحتها

وهو قسمان:

أحدهما: ألقاب شعراء العرب.

قال ابن سلام: إنما سمي الفرزدق تشبيهاً لوجهه بالخنزير؛ وإنما  
سمى الراعي لكترة وصفه الإبل، وحسن تغطته لها.

علقمة الفحل بن عبدة لقب الفحل، لأن امرأه القيس خاصمه في  
شعره إلى امرأته، حكمت عليه لعلقمة فطلقها، وتزوجها علقمة فسمى  
الفحل لذلك، وقيل: بل كان في قومه آخر يسمى علقمة الخصي، ففرقوا  
بينهما بهذا الاسم<sup>(١)</sup>.

ومن الشعراء من لقب ببيت شعر قاله حتى لا يعرف إلا بهذا اللقب،  
ومن هؤلاء منه بن سعد بن قيس بن مصر، وهو أغصّر، وإنما سمي  
أغصّر بقوله:

أَعْصَمِيْرُ إِنْ أَبَاكَ شَيْبَ رَأَسَهُ  
كُرَالِيَّالِيَّ وَاحْتِلَافُ الْأَغْصَرِ<sup>(٢)</sup>

ومنهم جابر بن قيس الحارثي، سمي المحدق بقوله:  
وَاحْجَجْتُمُو بِالرَّكْبِ عَنَا وَقُلْتُمُ سَقْطَنَا عَلَى أَمْ الرُّبَيْقِ الْمُحَدَّقِ  
ومنهم مالك بن جناب الكلبي، سمي الأصم بقوله:  
أَصْمَّ عَنِ الْخَنْثَانِ قِيلَ يَوْمًا وَغَيْرُهُ الْخَنْثَانُ أَلْقَى سَمِيعًا

.... إلخ.

وهنالك من تعددت أسماؤهم أو كناد أو ألقابه، ومنهم:  
عبد الله بن الصّمة، أخو دريد بن الصّمة، قال أبو عبيد في مقاتل  
الفرسان: كان له ثلاثة أسماء وثلاثة كناد، وكان اسمه عبد الله ومعبدا  
وخلالدا، ويكتن أبي فزعان، وأبا أوفى، وأبا ذفافة.. وغيره كثير.

القسم الثاني، ألقاب أئمة اللغة وال نحو، ومنهم:

عنبرة الفيل:

قال الزمخشري في ربيع الأبرار: لقب بذلك لأن معدان أبوه كان  
يروض فيلا للحجاج.

(١) الشعر والشعراء - لابن قتيبة ٢١٥-٢١٨.

(٢) طبقات الشعراء - لابن سلام ص ٣٦.

**المبرد:**

قال السيرافي: لما صنف المازني كتابه الألف واللام سأله المبرد عن دقique وعوبيصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فانت المبرد (بكسر الراء) أى المثبت للحق، فغيره الكوفيون، وفتحوا الراء.

**نقطة:**

اسمه إبراهيم بن محمد بن عرفة، لقب بذلك تشبيها بالنقطة، لدمامته وأدمنته، وجعل على مثال سيبويه....

**الفصل الرابع: لا معرفة الأنساب**

وهو أقسام: أحدهما: المنسوب إلى القبيلة صريحاً: كأبي الأسود الدؤلي من ولد الدؤلي بن بكر بن كنانة.

قال السيرافي: قيل في النسب إلى دُؤلَي (بالفتح) كما قالوا في نَمَرْ نَمَرِي (بالفتح) استئنالاً للكسرة، ويجوز تحريف الهمزة فيقال: الدُؤلَي، بقلب الهمزة واواً محضة، لأن الهمزة إذا افتحت وكان قبلها ضمة خففت بقلبها واواً<sup>(١)</sup>.

**الثاني: المنسوب إلى القبيلة ولا.**

كسيبوية، يقال له العارش لأنه مولى بنى العارث بن كعب بن عمرو بن خالد بن أدد ....<sup>(٢)</sup>.

**الثالث: المنسوب إلى البلد والموطن.**

كالسجستانى أبي حاتم سهل بن محمد، منسوب إلى سجستان<sup>(٣)</sup>.

**الرابع: المنسوب إلى جَدّ له.**

(١) أخبار التحويين البصريين - للسيرافي: ص ٢٢.

(٢) ملبيات التحويين والقويين ص ٦٦.

(٣) السابق ص ١٩٤.

كالأصممعي، نسب إلى جده أصممع، وهو باهلى النسب<sup>(١)</sup>.

وهنالك من أنواع الفصل الرابع من نسب إلى لباسه كالكسائي، أو من نسب إلى اسمه واسم أبيه كالتميري الشاعر، وهنالك من نسب إلى من صحبه كاليزيدي، ومن نسب إلى مالك غير معتق كالرياشي أبي الفضل عباس بن الفرج، قال السيرافي:

«هو مولى محمد بن سليمان الهاشمي، ورياش رجل من جذام، كان أبو العباس عبداً له»<sup>(٢)</sup>.

فبقي عليه نسبه إلى رياش؛ وهنالك من نسب إلى بعض أعضائه لكبره، كالرؤاسي محمد بن الحسن الكوفي، سمي بذلك لأنه كان كبير الرأس، وهنالك من نسب إلى أمه، من ذلك محمد بن حبيب، هي أمه ولا يعرف أبوه<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا وجدنا علماء اللغة تأثروا بما وضعه علماء الحديث لأنفسهم في البحث وطبقوه في بحثهم، لأن اللغة هي الوسيلة الأولى لفهم الحديث النبوى الشريف فلابد من الحفاظ على سلامته اللغة ونقائتها، ومعرفة رواتها وما يتصل بهم، من ضوابط الرواية حتى يصلوا بالنص اللغوى إلى الهدف المنشود له، وهو صحة نسبته ونقائه وسلامته وخلوه من الاختلاط بغيره من كلام الأمم الأخرى، وكما مر بنا من قبل فقد كان علماء اللغة يتحررون الدقة في توثيق النص، والتأكد من عروبة قائله.

## ٢- معرفة الطبقات والحظوظ والثقات والضعفاء

تناول اللغويون دراسة العلماء والرواة ومعرفة أخبارهم والتثبت منهم حتى يكونوا على معرفة ودرية بما يأخذونه عنهم ويسمعونه منهم.

(١) السابق ١٦٧.

(٢) أخبار التحويين المصريين ص ٩٩-٩٨.

(٣) انظر المثلثة السابقة وغيرها ٢ المزهر ٤٤٧-٤٤٨/٢.

والسبب في ذلك أن العرب في الجاهلية وعصر صدر الإسلام كانوا يتتحدثون اللغة على سجيتها، وكانت اللغة في هذا الوقت في عنفوان قوتها وشبابها، وحينما انتشر الإسلام في الأنصار المفتولة ودخل أهلها الإسلام، وبدأوا يتعلمون العربية لأنها أصبحت لغة دينهم الجديد، ساد اللحن في ألسنتهم، نظراً لدخول السنة كثيرة ومتنوعة في الإسلام، فزالت الإعراب الذي يوضح معانى الكلمات، وبين مدلولها. ولهذا فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: تعلموا العربية فإنها تشيب العقل، وتزيد في المروءة؛ وروى عن عمر أيضاً أنه قال: تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن.

وقال مالك بن أنس: الإعراب حلى اللسان؛ فلا تمنعوا ألسنتكم خليها<sup>(١)</sup>.

فلما كثر اللحن وانتشر على السنة المحدثين باللغة، بدأ العلماء يتبعون لهذا الخطر، وقاموا بدراسة العلماء وأخبارهم وما يتصل بهم، وظهرت المدارس اللغوية، وبدأوا يفرقون بين البصري والковي، وأصبح لكل مدرسة منهاجها في البحث والتقييم، فكان لابد من التفريق والتمييز بينهما؛ قال أبو الطيب اللغوي:

«قد غالب اللحن وفشا، حتى ان كثيرامن أهل دهرنا لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد، وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصممعي، أو أبي سعيد السكري، أو أبي سعيد الضبيير. ويحكون المسئلة عن الأحمر، فلا يدرؤن: أهو الأحمر البصري، أو الأحمر الكوفي، ولا يصلون إلى العلم بم梓ية ما بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني، ولا يفصلون بين أبي عمر عيسى ابن عمر الثقفي، وبين أبي عمر صالح بن إسحاق الحضرمي».

(١) طبقات التحويين واللغويين من ١٢.

ويقولون: قال الأخفش: فلا يفرقون بين أبي الخطاب الأخفش، وأبي الحسن سعيد بن مسدة الأخفش البصريين، وبين أبي الحسن على بن المبارك الأخفش الكوفي، وأبي الحسن على بن سليمان الأخفش صاحب محمد ابن يزيد وأحمد بن يحيى<sup>(١)</sup>.

ومن يقوم بدراسة أحوال السلف لا بد أن يكون عارفاً وملماً بأخبارهم، فليس أى هرد يقوم به، ولا بد للباحث في ذلك أن يتلزم بالحيطة والحذر ولا يتعامل على واحد منهم، لأن التعامل يذهب الحقيقة، ويضلل القارئ فلا يوقفه على معرفة ما يريد.

قال ابن جنی في باب صدق النقلة، وثقة الرواية والحملة:

«هذا موضع من هذا الأمر، لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورأهم من الوهور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه، وابتداء قوانينه وأوضاعه، إلا البر عند الله، الحظيط بما توه به، وأعلى شأنه، أولاً يعلم أن أمير المؤمنين علياً - رضي الله عنه - هو البادي والمنبه عليه، والمنشأة والمرشد إليه، ثم تحقق ابن عباس - رضي الله عنه - به، واقتقاء أبي الأسود - رحمة الله - إياه، هذا بعد تتبّيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره على الأخذ بالحظ منه، ثم تنالى السلف عليه، واقتئائهم آخرًا على أول طريقة، ويكتفى من بعد ما تعرف حاله، ويتشاهد به من عفة أبي عمرو بن العلاء ومن كان معه ومجاوراً أزمانه»<sup>(٢)</sup>.

فاشترط ابن جنی في القائم بدراسة أخبار العلماء والرواية أن يكون باراً عدلاً حتى يثبت الحقائق كما وجدها، لا أن يثبتها كما يراها هو

(١) المذهر ٣٩٥/٢.  
(٢) الخصالص ٤١٠-٤٠٩/٢.

لأغراض في نفسه، أو كما يراها إرضاً لغيره من الناس، لأن ذلك تغيير للحقائق.

وعلى هذا قام العلماء بدراسة العلماء والرواة وأحوالهم، وذكروا شيئاً من أخبارهم ملتزمين العيطة والحدر حتى لا يحيدوا عن الحق، وقسموهم إلى طبقات على حسب أزمانهم وبладهم، مع ذكر تاريخ ميلادهم ووفاتهم؛ ومن هذه الكتب التي قامت بذلك كتاب: طبقات النحوين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩هـ.

فقد ذكر في مقدمته: «أن أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله أمره بتأليف كتاب يشتمل على ذكر من سلف من النحوين واللغويين في صدر الإسلام، ثم من تلاهم من بعد إلى زماننا هذا، وأن أطريقهم على أزمانهم ومدد أعمارهم وتاريخ وفاتهم على قدر الإمكان في ذلك، وبحسب الإدراك له، وأجلب جملة من نتف أخبارهم، وتاريخ وفاتهم، والحكايات المتضمنة لفضائلهم، المشتملة على محاسنهم، ليكون ذلك شكراً لجميل سعيهم، وحميد مقامهم»<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قام الزبيدي بتقسيم النحوين إلى طبقتين: الأولى طبقة النحوين البصريين وعدد طبقاتهم ست طبقات؛ ولغوين وقسمهم إلى قسمين: لغوين بصريين، وجعل طبقاتهم سبع طبقات؛ ولغوين كوفيين وعدد طبقاتهم خمس طبقات.

ثم تكلم عن النحوين واللغويين المصريين وجعلهم ثلاثة طبقات، وتحدث عن النحوين واللغويين القرقيسين وعددتهم أربع طبقات؛ وأخيراً تحدث عن النحوين واللغويين الأندلسيين وجعلهم ست طبقات.

(١) طبقات النحوين واللغويين من ١٧٥.

وكذلك ألف أبو سعيد السيراني كتابه: *أخبار النحوين البصريين*؛ وكذلك قام أبو عبيد محمد بن سلام الجمحي المتوفى سنة (٢٢١ هـ) في كتابه طبقات فحول الشعراء، قام بترتيب نحاة البصرة، وكذلك فعل ابن النديم في الفهرست حيث ذكر نحاة البصرة، ثم ذكر نحاة الكوفة بعد البصريين، وقال: إنما قدمتنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ<sup>(١)</sup>.

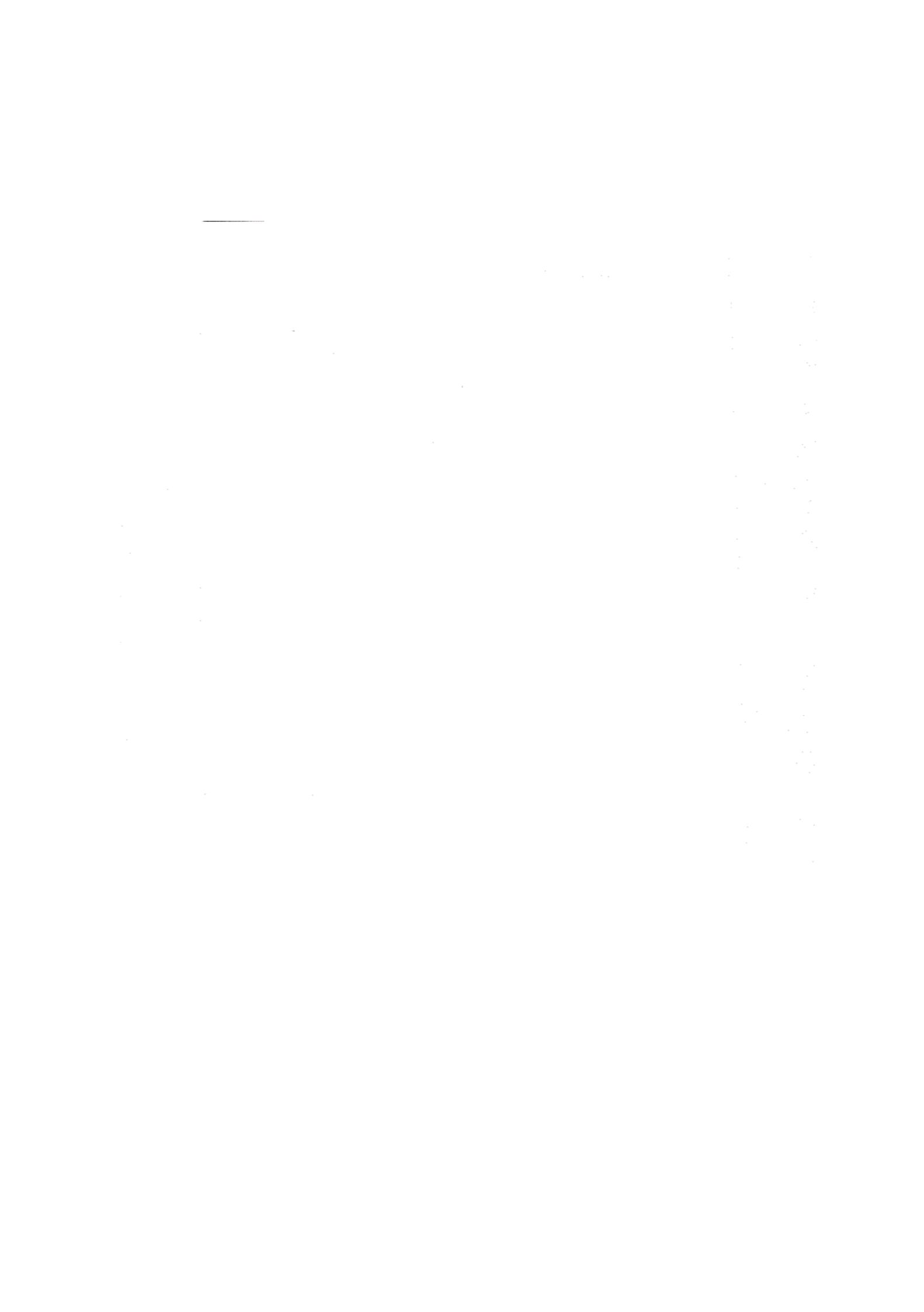
وقد ألف السيوطي كتابه: *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، جمع فيه صفة ما دون في هذا الشأن من الكتب التي سبقته، بالإضافة إلى ما انتقامه من الكتب الأخرى كال التاريخ والأدب وغيرهما، فكان يذكر اسم اللغوي وتاريخ مولده ووفاته، وعمن أخذ وروى، كما أنه كان يبين الآخذين عنه، ويذكر مصنفاته.

وإذا كان العلماء اهتموا بدراسة العلماء من النحوين واللغويين، فقد اهتموا بدراسة الشعراء وتقسيمهم إلى طبقات كما فعل ابن سلام في طبقات الشعراء، وقسم الشعراء إلى طبقتين: جاهليتين، وعدد طبقاتهم عشر طبقات؛ إسلاميين وجعل عدد طبقاتهم عشر طبقات أيضاً.

ثم جاء بعده ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦ هـ) وألف كتابه: *الشعر والشعراء*، وتكلم فيه عن المشهورين من الشعراء الذين يعرفهم أهل الأدب، ويحتاج بأشعارهم، ولكنه لم يقسمهم إلى طبقات، وإنما أخبر فيه عن الشعراء وأذمائهم، وأقدارهم، وأحوالهم في أشعارهم، وقبائلهم، وأسماء آبائهم، ومن كان يعرف باللقب أو بالكنية منهم. وعما يستحسن من *أخبار الرجل* ويستجاد من شعره، وما سبق إليه المتقدمون

(١) *أخبار النحوين البصريين* من مقدمة المحقق.

فأخذه عنهم المتأخرون. وأخبرت فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التي يختار الشعر عليها ويستحسن لها<sup>(١)</sup>.  
فمثل هذه الترجمة، تزيح الغموض واللبس عن هذا العلم المترجم  
له، لأنها تكشف لنا شيئاً عن حياته العلمية، وتوضح هل هو من الموثوق  
بهم الذين يرويون عنه أو لا.



## المبحث الثامن المؤتلف والمختلف

### أولاً: عند المحدثين

تناول علماء الحديث هذا الفن بالدراسة والتحقيق، وكثروا عدم معرفته لأهل العلم من المحدثين، فتركه قبيح بالنسبة لهم، لأن عدم معرفته يوقع المحدث في خطأ.

قال النووي: «هو فن جليل يقع جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطوه، وهو ما يتحقق في الخطط دون اللفظ»<sup>(١)</sup>.

وهذا الفن الغاية منه ضبط أسماء الرواة والمحدثين، وهو ما اختلف خطأ واختلف لفظاً من الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب.  
«قال علي بن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده»<sup>(٢)</sup>.

والهدف من دراسة هذا الفن ومعرفته عند علماء الحديث هو الأمان من التصحيف الذي يلحق هذه الأسماء والألقاب والكنى المتفقة في الخطأ والمختلفة في اللفظ وسلياته الضبط بالعبارة، وهذا الضبط لا يكون في جميع حروف الاسم المتفق في الخطأ، وإنما يكون الضبط في الحرف الذي يحتاج إلى ضبط ليفرق بينه في هذا الاسم، وحينما يقع في

(١) تدريب الرواوى ٣٧٤/٢.

(٢) شرح نخبة الفكر - ابن حجر ص ٦٦.

غيره المتفق معه في الخط، فينص على الحرف نفسه بالحركة المضبوط بها حتى يكون هناك هارق بينهما في اللفظ.

والكتب التي ألفت في هذا الفن، تناول فيها أصحابها ضبط الأسماء المتفقة في الخط، فبعضها اعتمد على ضبط القلم بالشكل، أي أنه لم ينص على الحركة بالرسم، وبعض هذه الكتب كان ينص على الضبط بالعبارة، والضبط بالنص على الحركة كتابة يكون في غاية الدقة لسلامته من التصحيف، وخلوه من مأخذ الضبط بالنص على الحركة بالشكل.

ومن الكتب التي ألفت في هذا الفن عند المحدثين وأحسنها وأكملها كتاب الإكمال لابن ماكولا.

قال السيوطي: «أولمه الحافظ أبو بكر بن نقطة ذيل مفید، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين بن الصابيون، والحافظ منصور بن سليم، ثم ذيل عليهمما الحافظ علاء الدين بن مغلطائى، بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبيد الله الذهبي مجلداً، سماه مشتبه النسبة فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر قالـف: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، فضمته وحرر وضبطه بالحرف واستدرك ما فاته في مجلد ضخم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن علماء الحديث لم يتزموا بهذا الضبط في جميع الأعلام والألقاب والكنى والأنساب التي وردت لجميع الرواة، وإنما كان الضبط عندهم منتشرًا لاضطراره في أكثره، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً.

(١) تدوير الرواوى /٢ - ٢٧٥-٢٧٤.

قال النووي: «وهو منتشر لا ضابط في أكثره، وما ضبط  
قسمان:

أحدهما: على العموم (أى من غير اختصاص بكتاب معين) كسلام  
كله مشدد إلا خمسة: والد عبد الله بن سلام، ومحمد بن سلام شيخ  
البخاري، الصحيح تخفيفه، وقيل: مشدد، وسلام بن محمد بن ناهض،  
وسماه الطبراني سلام، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلي  
الجيائى.

قال المبرد: ليس في كلام العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله بن  
سلام الصحابي، وسلام بن أبي الحقيق، قال: وزاد آخرون: سلام بن  
مشكم، خمار في الجاهلية، المعروف تشديده: «عمارة» ليس فيه بكسر  
العين إلا أبي بن عمارة الصحابي، ومنهم من ضمه، ومن عدائه جمهورهم  
بالضم، وفيهم جماعة بالفتح وتشديده الميم... (هذا في الأسماء).

(وفي الكني) أبو عبيدة: كله بالضم (وليس هناك أحد يكتنـى  
أيا عبيدة بالفتح)، السُّفْرُ: يفتح الفاء كنية وبإسكانها في الباقي....  
الجَمَالُ: كله بالجيم في الصفات إلا هارون بن عبد الله الجمال فبالباء،  
وجاء في الأسماء أبيض بن حمّال، وحمّال بن مالك بالباء، وغيرهما....  
القسم الثاني: ما وقع في الصحيحين أو الموطأ: يسار، كله بالمشاه ثم  
المهملة إلا محمد بن يشار فبالموحدة والمجمعة، وفيها سيار بن سلامة وابن  
أبي سيار - بتقديم السين - «بشر» كله بكسر الموحدة واستكان المجمعة إلا أربعة  
فيها وإهمالها؛ عبد الله بن يسر الصحابي، وبشر بن سعيد....

والأنساب مثل: «الأيل» كله بفتح الهمزة وإسكان المشاء «البزار»  
بزيدين إلا خلف بن هشام البزار، والحسن الصباح بن الصباح، فآخرهما  
راء، «البَضْرُ» بالباء مفتوحة ومكسورة إلى البصرة إلا مالك بن أوس

ابن الحَدَّاثَانَ التُّضْرِي، وعبد الواحد التُّضْرِي، وسالما مولى التُّضْرِي  
فيالثُّوْنَ...<sup>(١)</sup>

وهكذا اهتم المحدثون بهذا الفن من المؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والكنى والأنساب، وألفت الكتب فيه خوفاً من التصحيف الذي يصيب الأسماء، وقد كانوا ينصون على الحرف الذي يمكن أن يقع فيه التصحيف حتى يكون هناك فرق بين الحرف المؤتلف والمختلف فيه كما وجدنا في الأمثلة مثل: «يسار» بالياء المثلثة يليها السين المهملة، وهذا يكون فرقاً بينه وبين «بشار» فهذا بالياء الموحدة يليها الشين المعجمة، فقد كانوا ينصون على ضبط العروض بالإعجام.

وكذلك ينصون على الضبط بالحركة في الاسم أو في غيره، لأن الحركة تكون فارقاً بين الأسماء المتشدة في البنية المختلفة في اللفظ، فمن خلال ذكر الحركة والنصل عليها يفرق بينهما، مثل: «سَلَام» و«سَلَام» فالأول بتشدید اللام على وزن «فَعَال»، والثانی بتخفیف اللام على وزن «فَعَال»، فلو لا ذكر الحركة والنصل عليها لما كان هناك تفریق بين «سَلَام» بتشدید اللام، و«سَلَام» بتخفیفها، ومن خلال ذكر الحركة والنصل عليها يسلم الاسم المتشدّد في البنية من التصحیف والتبدیل مع غيره من الأسماء المتشدة معه في البنية، ولكنها تختلف عنه في اللفظ.

### ثانياً: عند اللغويين

تناول اللغويون المؤتلف والمختلف بالدراسة تأثراً بعلماء الحديث، وحتى لا يقع تصحیف في الأسماء التي اتفقت رسمًا واختلفت نطقًا، سواء كان مرجع الاختلاف النقطة أم الشكل، ومعرفة هذا الفن أيضاً مهم عند علماء اللغة حتى لا يتطرق إلى الأسماء المتشدة رسمًا المختلفة نطقاً أى تصحیف، فأشد التصحیف هو ما يقع في الأسماء كما قال علماء الحديث.

(١) السابق/٢-٣٩٤.

وقد تناول السيوطي هذا النوع، وجعله في ثلاثة فصول:

الأول: فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو؛ والثاني: فيما يتعلق بشعراء العرب. والثالث: فيما يتعلق بالقبائل؛ وقد ألف الأمدي كتاباً في المؤتلف والمختلف.

واعتمد اللغويون في ضبطهم للأسماء التي اتفقت رسمًا واختلفت نطقًا على الضبط بالحروف وليس الضبط بالقلم؛ والضبط بالحروف طريقة يؤمن فيها الليس والتصحيف، فهم ينصون على الحرف المؤتلف في الشكل ومختلف في النطق، فيقولون: بالياء الموحدة، أو بالياء التحتية، وهكذا كما سندكر من أمثلة، هذا بالنسبة للحروف.

أما بالنسبة للحركات فكانوا يوضعون حركة كل اسم من هذه الأسماء المؤتلفة في الأصوات، ولكنها تختلف في الضبط والنطق، ومثال ذلك «ملحٍ» بضم الميم وفتح اللام، وبفتح الميم وكسر اللام.

واللهم أمثلة من الفصول التي ذكرها السيوطي:

— فمن أمثلة الفصل الأول الذي يتعلق بأئمة اللغة والنحو، قال:

— من ذلك: الأَبْنَى والأَنْدَى. الأول بالياء الموحدة المتشدة والذال المعجمة جماعة، والثاني بالنون الساكنة والذال المهملة عبد الله بن سليمان بن حفظ الله.

— الأنباري والأبياري. الأول بالنون ثم الموحدة أبو محمد القاسم ابن محمد بن بشار، والثاني بالموحدة ثم المثناء التحتانية على بن سيف المصري.

— ومن ذلك: السِّجْرَى والشَّجَرَى. الأول بالسين المهملة المكسورة وسكون الجيم وبالزاي، والثاني بالشين المعجمة المفتوحة وفتح الجيم وبالراء، أبو السعادات هبة الله بن الشجري...

- ومن أمثلة الفصل الثاني المتعلق بشعراء العرب:

قال الأمدي في كتاب المؤتلف والمخالف:

زياد في الشعراء جماعة: منهم النابغة الذبياني، ولهم شاعر يقال له ذياد (بالذال المعجمة) بن عزيز بن الحويرث بن مالك بن واقد.

- أما الفصل الثالث الذي يتعلق بالقبائل، فمن أمثلته التي نقلها السيوطي:

قال القالي في أمالية:

- حدثنا أبو بكر بن الأنباري، حدثني أبي عن أبيه قال: كل ما في العرب عَدُس، (بفتح الدال) إلا عَدُس بن زيد فإنه بضمها.

- وكل ما في العرب سُدُوس (بفتح السين) إلا سُدُوس بن أضْمَع في طيب...  
ومما ورد في ذلك:

- كل شيء في العرب معاوية سوى مَعْوِيَة بن امرئ القيس بن جسر في قضاة، وسوى مَعْوِيَة، وهو مجرم بن ناهش في ختعم.

- وكل شيء في العرب فَهُم بالفاء إلا فَهُم بن الجابر من همدان فإنه (بالقاف).

- وكل شيء من قبائل العرب فهو فَهُم (بالغين والنون) إلا غَمَّ بن الرِّبَعَة بن رشدان بن قيس من جهة، فإنه بالعين والباء.

- وكل شيء في العرب أَسِيد فهو على فَعِيل سوى أَسِيد بن عمرو في بنى تميم، فإنه على مثال التصغير، وسوى سَيَّد بن رزان في قيس فإنه على مثال فَعَل.

- وكل شيء في العرب خَلِيف (بالخاء المعجمة) إلا خَلِيف بن مازن في  
خثعم فإنه بالحاء المهملة<sup>(١)</sup>.

وهكذا قام اللغويون بدراسة المؤتلف والمختلف في الأسماء، وينصون على الحرف المؤتلف في البنية المختلفة في لفظه، ويوضّحون إعجامه حتى يكون فارقاً، وهذا في إعجام الحروف، وفي الضبط كانوا يبينون الحركة وينصون عليها.

(١) انظر في هذه الأمثلة وغيرها: المزهر ٤٤٧/٢، ٤٥٢.



## المبحث التاسع المتفق والمفترق

### أولاً، عند المحدثين

وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطأ ولفظا، وتختلف أشخاصهم، فيجب أن يفرق بينهم حتى لا يختلط الضعيف بالثقة.

وهذا النوع متفق في اللفظ والخط مع بخلاف النوع الذي قبله وهو المؤتلف والمختلف، فإن فيه الاتفاق في الخط مع الاختلاف في اللفظ.

«وفائد معرفة هذا النوع خشية أن يظن الشخصان واحدا»<sup>(١)</sup>. فربما يعرف المتعدد على أنه شخص واحد، فمعرفة هذا النوع واجب حتى يؤمن الوقوع في الليس في الأشخاص المتفقة بذلك، وحتى يفرق بين هؤلاء المشتركين، فربما يكون أحدهم ضعيفا، فيضعف الثقة، ويوقن الضعيف، فمعرفة ذلك واجب حتى يعرف الضعيف من الثقة.

ومتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوهما «من قبيل ما يسمى في أصول الفقه (المشترك). وزائق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يقابل المشترك اللغطي عند علماء اللغة، «وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة. ومثال ذلك: العم: أخو الأب، والعم: الجمع الكبير»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح نخبة الفكر من ٦٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح من ٦٦.

(٣) المزهر ١/٣٧٠-٣٧٩.

والمتفق والمفترق عند علماء الحديث من الأسماء والأنساب وغيرهما على سبعة أقسام، كما ذكرها ابن الصلاح؛ فقال:

القسم الأول: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله: **الخليل بن أحمد**: ستة، فـأولـهم: النحوـي البصـرى صاحـبـ العـروـضـ.

قال المبرد: **فَتَشَّعَّ** المفتـشـونـ فـمـاـ وـجـدـ بـعـدـ نـبـيـنـاـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ منـ اسـمـهـ أـحـمـدـ قـبـلـ أـبـيـ الـخـلـيلـ بـنـ أـحـمـدـ ...ـ وـالـثـانـيـ:ـ أـبـوـ بـشـرـ الـمـزـنـ الـبـصـرـىـ،ـ وـالـثـالـثـ:ـ أـصـبـهـانـ رـوـىـ عـنـ رـوـحـ بـنـ عـبـادـةـ وـغـيـرـهـ؛ـ وـالـرـابـعـ:ـ أـبـوـ سـعـيدـ السـجـزـىـ الـقـاضـىـ الـحـنـفـىـ الـمـشـهـورـ بـخـرـاسـانـ ...ـ وـالـخـامـسـ:ـ أـبـوـ سـعـيدـ الـبـسـتـىـ الـقـاضـىـ الـمـهـلـىـ.ـ فـأـضـلـلـ رـوـىـ عـنـ الـخـلـيلـ السـجـزـىـ...ـ وـالـسـادـسـ:ـ أـبـوـ سـعـيدـ الـبـسـتـىـ أـيـضاـ الشـافـعـىـ،ـ دـخـلـ الـأـنـدـلـسـ وـحـدـثـ عـنـ أـبـىـ حـامـدـ الـإـسـفـرـائـىـ ..ـ

القسم الثاني: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك؛ ومن أمثلته:

أحمد بن جعفر بن حمدان: **أربعة كلهم في عصر واحد يروون عنمن يسمى عبد الله**:

أحدـهـمـ الـقـطـيعـىـ أـبـوـ بـكـرـ الـرـاوـىـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ،ـ الـثـانـىـ:ـ السـقـطـىـ أـبـوـ بـكـرـ يـرـوـىـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ أـحـمـدـ بـنـ حـنـبـلـ بـنـ اـبـرـاهـيمـ الـدـوـرـقـىـ.ـ الـثـالـثـ:ـ دـيـنـوـرـىـ،ـ رـوـىـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ سـنـنـانـ؛ـ الـرـابـعـ:ـ طـرـسـوـسـىـ رـوـىـ عـنـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ جـاـبـرـ الـطـرـسـوـسـىـ...ـ

القسم الثالث: ما اتفق من ذلك في الكتبة والنسبة معاً:

مثاله: **أبو عمران الجوني اثنان**: عبد الملك التابعى، وموسى ابن سهل البصري...

**القسم الرابع: عكس هذا؛ ومثاله:**

صالح بن أبي صالح: أربعة: أحدهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، والثانى: أبوه أبو صالح السُّمَانِ ذكوان الراوى عن أبي هريرة، والثالث: صالح بن أبي صالح السُّدُوسِى، روى عن على وعائشة، والرابع: صالح بن أبي صالح مولى عمر بن حريث..

**القسم الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم:**

مثاله: محمد بن عبد الله الأنصارى: اثنان متقاربان في الطبقات أحدهما الأنصارى المشهور القاضى روى عنه البخارى، والثانى: كنية أبو سلمة ضعيف... .

**القسم السادس:** ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك. كحمداد، وعبد الله وشبيهه؛ فإذا قيل بمكة: عبد الله، فهو ابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، وبالكونية ابن مسعود، وبالبصرة ابن عباس، وبخرسان ابن المبارك.... .

**القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة؛ ومن أمثلته: الآملى والأملى.**

الأول إلى آمل طبرستان. قال أبو سعيد السمعان: أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل؛ والثانى إلى آمل جيحوون شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملى، روى عنه البخارى في صحيحه.

قال ابن الصلاح: ووراء هذه الأقسام، أقسام آخر لا حاجة بنا إلى ذكرها. ثم إن ما يوجد من المتفق المفترق غير مقربون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في روایاته، فكثيراً ما يأتي مميزاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوى والمروى عنه، وربما قالوا في ذلك يظن لا يقوى،

كما حديث القاسم بن زكريا المطرز يوماً بحديث: عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان. فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ قال: هذا الثوري. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عبيña.  
قال له المطرز: من أين قلت؟ قال: لأن الوليد قدَّرَهُ عن الثوري  
أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عبيña<sup>(١)</sup>.

من خلال هذه الأقسام التي ذكرها علماء الحديث في المتفق والمفترق، وجدنا مدى حرصهم على التفريق بين هذه الأسماء والألقاب والكتنى التي اتفقت مخافة الوقوع في الخطأ، وحتى يميزوا بين هؤلاء الرواة الثقات وبين غيرهم من الرواة الضعفاء.

### ثانياً، عند اللغويين

تناول اللغويون المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب والكتنى كما فعل المحدثون مخافة الوقوع في الخطأ وعدم التفريق بين المتفق منها، فوافقوا أمام المشترك من الأسماء والألقاب والكتنى ليفرقوا بين كل منهم، وحتى يعرف من السابق منهم وهكذا.

وقد تناول أهل اللغة المتفق والمفترق في ثلاثة فصول، كما فعلوا في المؤتلف والمختلف؛ وإليك نماذج مما ذكر عندهم:  
**الفصل الأول فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو:**

#### الأخفش أحد عشر نحوياً

أحدهم: الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد  
أحد شيوخ سيبويه.

والثاني: الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعة تلميذ  
سيبوه مات سنة عشر ومائتين.

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح من ٦٢١-٦٣٢، تدريب الراوى ٢/٤٠٤-٤٩٢.

**والثالث:** الأخفش الأصغر أبو الحسن على بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب، مات سنة خمس عشرة وتلائمة.

**والرابع:** احمد بن عمران بن سلامة الألهاني مصنف غريب الموطأ، مات قبل الخمسين ومائتين.

**والخامس:** أحمد بن محمد الموصلى أحد شيوخ ابن جنى، مصنف كتاب تعليل القراءات.

**والسادس:** خلف بن عمرو اليشكري البَلَنسى. مات بعد الستين وأربعينات.

**والسابع:** عبد الله بن محمد البغدادى من أصحاب الأصمى.

**والثامن:** عبد العزيز بن أحمد الأندلسى من مشايخ ابن عبد البر.

**والنinth:** على بن محمد الإدريسي. مات بعد الخمسين وأربعينات.

**والعاشر:** على بن إسماعيل بن رجاء الفاطمى.

**والحادي عشر:** هارون بن موسى بن شريك القارىء. مات سنة إحدى وسبعين ومائين.

وذكر السيوطي فائدة قال: حيث أطلق أبو عبيد في الغريب المصنف أبا عمرو فهو الشيبانى، فإن أراد أبا عمرو بن العلاء قيده، وحيث أطلق البصريون أبا العباس فالمراد به المبرد، وحيث أطلقه الكوفيون هارون هارون به ثعلب... .

**الفصل الثاني فيما يتعلق بشعراء العرب:**

**... التواية:** أربعة فيما ذكر ابن دريد في الوشاح

تابعة بني ذبيان زياد بن معاوية، وتابعة بني جعدة قيس بن عبد الله،  
وتابعة بني الحريث يزيد بن أبيان، وتابعة شيبان جمل سعاداته...

**الطرماح: اثنان:**

أحدهما الطرماح بن حكيم؛ والآخر الطرماح الأجانى.

**الفصل الثالث فيما يتعلق بالقبائل:**

قال ابن حبيب في كتاب متفق القبائل.

في قيس عيلان شكل بن الحريث، وفي بني كلب شكل بن يربوع.  
وفي بني مصر: الغوث بن مُرَّ بن أَدَّ، وفي بني بجالة الغوث بن آنمار،  
والغوث بن طيبي.

وفي خزاعة: كليب بن حبشية، وفي تميم كليب بن يربوع، وفي هوازن  
كليب بن ربيعة بن عامر، وفي تغلب كليب بن ربيعة بن الحريث....

وفي قضاعة عذرة بن سعد، وفي كلب عذرة بن زيد اللات، وعدرة  
ابن عدى، وفي الأزد: عذرة بن عداد .... وغير ذلك مما ذكر من أمثلة<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا كان اللغويون قد عرّفوا المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب  
وغيرهما فيما يتصل بأئمة اللغة والنحو، أو فيما يتعلق بشعراء العرب،  
أو ما يتعلق بالقبائل، ووضّحوا ذلك وفرقوا بين المتفق منها، ومن خلال  
ذلك استطاع اللغويون أن يصفوا هؤلاء، ويعرّفوا أماكنهم ومواطنهم  
وسنة الوفاة عند بعضهم، ويعرّفوا المتفق في القبائل والشعراء.

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المزهر ٤٥٢/٢ - ٤٦٠.

## المبحث العاشر التصحيف والتحريف

### أولاً، عند المحدثين

تكلم علماء الحديث عن المصحّف والمُحرَف، فبعضهم سُوئَ بينهما، وهو رأى جمهور العلماء والمتقدّمين من المحدثين، لأن المُحرَف الذي يدور عليه المعنى الأوّل للتصحيف والتحريف هو التغيير في الكلمة، وبعض العلماء شرق بينهما، وهو الحافظ بن حجر، فقال:

التصحيف: هو تغيير في نقط الحروف أو حرقاتها معبقاء صورة الخط، وذلك لأن الآخذ عن الصحيف لا يمكنه التفريق بين لفظ الكلمة في السياق، وصورة كلمة غير منقوطة يقرؤها الصحفى على غير وجهها مثل: «فَحْمَة» إذا لم تنتهي يقرؤها فحمة، ويقرؤها فخمة، ولا يضبط هذا إلا التلقى من أفواه الشيوخ<sup>(١)</sup>.

ثم قسموا الحديث المصحّف باعتبار موقعه إلى قسمين:

- ١- تصحيف في الستند، ومثاله: حديث شعبة عن «العوام بن مراجمه بالراء والجيم»، صحفه ابن معين فقال بالزای والحااء.
- ٢- تصحيف في المتن، ومثاله: حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم: «احتجر في المسجد» أي اتخذ حجرة من حصیر أو نحوه يصلى فيها، صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم.

وهذان القسمان يطلق عليهما «تصحيف لفظ» كما قال السيوطي.  
وهنالك قسمان آخران للمصحّف باعتبار منشئه، وهذان النوعان سماهما السيوطي: تصحيف بصر وسمع، وهما:

(١) تصحيفات المحدثين - للمسكري ٣٩/١، الحديث النبوي - للصباغ ص ٣٥٦.

- ١- تصحيف بَصَرٌ في متن الحديث نفسه، مثاله: حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال»<sup>(١)</sup> صحفه الصولي فقال: شيئاً بالمعجمة؛ فصحيف «ستا» إلى شيئاً، فهذا تصحيف بصر لأن يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداة الخط، أو عدم نقطته.
- ٢- تصحيف السمع، ويكون منشؤه ضعف السمع، أو بعد السامع، أو أن يكون الاسم واللقب أو الاسم واسم الأب، على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه بالحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشتبه على السمع، كحديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: وأصل الأخذ.

وقد يكون التصحيف في المعنى كقول محمد بن المثنى: «نحن قوم لنا شَرْفٌ، نحن من عَنْزَةٍ صلٰى إلينا رسول الله صلٰى الله عليه وسلم» يريد أن النبي صلٰى الله عليه وسلم، صلٰى إلى عَنْزَةٍ، فتوهم أنه صلٰى على قبلتهم، وإنما العَنْزَةُ هنا الحرية تتضمن بين يديه، وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابٍ أنه زعم أنه صلٰى الله عليه وسلم صلٰى إلى شاة، صحفها عَنْزَةٍ، يسكنون النون<sup>(٢)</sup>.

أما التحرير: فهو ما حدث فيه التغيير في الشكل، سمي مُحرّفاً، مثل حديث جابر: «رمي أَبِي يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله صلٰى الله عليه وسلم».

صحفه غندر وقال فيه (أبي) بفتح الهمزة وبالإضافة؛ والصواب (أَبِي) بضم الهمزة وتشديد الياء وهو أبي بن كعب.

ومثل حديث رواه مسلم في مقدمة صحيحة.. قال شابة وسمعت

(١) الحديث عزاء السبوط في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، عن أبي أيوب، ورمز له بالصحة.

انظر: فيض القدير ٢٠٨/٦.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح من ٤٧١ وما يceedها، تدريب الراوي ٢/١٧٤-١٧٦، تصحيفات المحدثين ٤١/١، الحديث النبوي - لصياغ من ٢٣٦، مباحث في علوم الحديث للقطان من ١٦٥.

القدوس يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الروح غرضاً، فقيل: أى شيء هذا؟ قال: يعنـى تتخذ كوة في حاتـل ليدخل عليه الروح<sup>(١)</sup>.

ومعنى الروح: النسيم وهو تحريف قبيح، وصوابه «الروح» بضم الراء، و«غرضاً» بالغين والراء المفتوحين ومعناه: نهى أن يتخذ الحيوان الذي فيه الروح هدفاً للرمي<sup>(٢)</sup>.

ومن الكتب التي ألفت في ذلك: التصحيف للدارقطني، وتصحيفات المحدثين، للعسكري، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي البستي، وغير ذلك.

وقد ذكر الخطابي في مقدمة كتابه السبب الذي دفعه إلى تاليف كتابه، فقال:

«هذه آلفاظ من الحديث يرويها أكثر الناس والمحدثون ملحوظة، ومحرفة، أصلحتها لهم، وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوهاً، اخترتنا منها أيينها وأوضحتها، والله الموفق للصواب، لا شريك له»<sup>(٣)</sup>.

#### ومن الأمثلة التي وردت فيه ما ذكره فقال:

فاما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة، رضي الله عنها: ليست حيضتك في يدك، يفتحون الحاء وليس بالجيد، والصواب حيضتك - مكسورة الحاء، والجِيَضَة: الاسم او الحال، يريد ليست نجاسة المحيض وأذاء في يدك، هاماً الجِيَضَة، فلمرة الواحدة من المحيض، والدفعه من الدم<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم ١٩/١.

(٢) الحديث النبوي للمصباح من ٢٤٠.

(٣) إصلاح غلط المحدثين - للخطابي البستي من ٤٤-٤٢.

(٤) السابق من ٤٧-٤٦.

ومما ورد فيه، ما ذكره في الفسل» فقال:

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في الجمعة: «من غسل واغتسل».

يرويه بعضهم: غسل بالتشديد للسين، من غسل، وليس بالجيد، وإنما هو: غسل بالخفيف، ومنهم من أجاز غسل - بالتشديد - على معنى: غسل نفسه، وغسل غيره ويتأول على وجهين: أحدهما: أن يكون أراد به اتباع اللفظ، والمعنى واحد، كما قال في الحديث: استمع وأنصت ومشي ولم يركب.

والوجه الآخر: أن يكون قوله: غسل أراد غسل الرأس، وخص الرأس بالغسل أولاً، لما على رؤوسهم من الوسخ، والشعر وغيره، ولجاجتهم إلى معالجته وتقطفيه، فاما الاغتسال: فإنه عام للبدن كله، وقيل في وجه التشديد، أنه أراد به الجماع، أي: جامع زوجته، واغتسل، ثم خرج إلى الجمعة ليكون أملك لنفسه<sup>(١)</sup>.

مما يسبق ذكره من أمثلة للتصحيف والتحريف وجدنا علماء الحديث عالجووا هذه القضية ووضعوها نصب أعينهم، حتى يصلوا بالحديث إلى الهدف المنشود منه، وهو سلامنة اللفظ، وأداوه على الوجه الصحيح له، والوصول من خلال ذلك إلى المعنى الحقيقي والمطلوب منه، وبهذا يتحقق في الحديث سلامنة اللفظ، واستقامة المعنى، فتستقيم الأحكام المستبطة من الحديث. فـأى تغيير في حرف من الكلمة في الحديث، يؤدي إلى تغيير في المعنى، وإذا تغير اللفظ أو المعنى، فهذا دليل أن الحديث ليس صحيحاً، وكما وجدنا في الأمثلة السابقة، أن أي تغيير في الحركة أو في الحرف يجعل المعنى عن أصله المراد له.

(١) السابق من ٥٧-٥٦.

### ثانياً: عند الفويون

اهتم علماء اللغة بالتصحيف والتحريف الوارد فيها ، وكان السبب في ذلك راجعا إلى أن الخط العربي في بدايته كان يكتب مهملأ بدون نقط ولا شكل ، فليست هناك علامات تفرق بين الحروف المتشابهة ، وليس هناك أشكال للحركات تضيّط بها الحروف ، فكانت الحروف المتشابهة يختلط بعضها ببعض ، فيؤدي ذلك إلى تصحيف وتحريف في نطق بعض الكلمات.

«وكان الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقاه من أفواه القراء تشتبه عليه الحروف فيصحّف ، وغير الناس على ذلك أيام عبد الملك ابن مروان ، ففرز الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات»<sup>(١)</sup>.

«وأصل التصحيف ان يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفه ، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب ، وقد يقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث ، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : ومن يُعرى من الخطأ والتصحيف»<sup>(٢)</sup>.

فالتصحيف ورد إلى الألسنة عن رواية الخطأ من قراءة الصحف ، فيتشتبه الحروف بعضها ببعض ، لكن السماع من لفظ الشيخ لم يرد فيه تصحيف ، والسبب الذي أدى إلى التصحيف هو طريقة التدوين التي اتبعها العرب في تدوين الشعر والحديث والأخبار وسائر العلوم الأخرى ، وطريقة التدوين في هذا العصر لم تكن قد اكتملت ، فقد كان الخط ناقصا في وسائله التي تميز وتفرق بين الحروف المتشابهة ، وتتضمن سلامة الكلمة حتى يستقيم المعنى والنص.

(١) تاريخ أدب العرب - للراجزي ٢٩٧/١.  
(٢) المزهر ٢٥٢/٢.

ولقد عرف العلماء تدوين الشعر منذ زمن مبكر، فقرأوا الأشعار  
الجاهلية مدونة.

«قال الأصمي: قرأت شعر الشنفرى على الشافعى بمكة»<sup>(١)</sup>.  
وقال أبو حاتم السجستاني: قرأ الأصمى على أبي عمرو بن العلاء  
شعر الحطيثة، فقرأ قوله:

وَغَرِّشْتَنِي وَزَعْمَتْ أَنِّي لَكِ لَابْنِ الْصَّيْفِ تَامِرٌ  
أَى كثير اللبن والتمر، فقرأها: لاتنى بالضيف تامر، يريد: لا تتواتى  
عن ضيفك تامر بتعجيل القرى إليه. فقال له أبو عمرو: أنت والله في  
تصحيفك هذا أشعر من الحطيثة<sup>(٢)</sup>.

ويعنى لاتنى بالضيف تامر، كما قال الشيبانى: لاتنى من الوئى،  
أى لا تقصى تامر بإنزال الضيف وإكرامه، فقال أبو عمرو: تقسيرك  
لتصحيف أغلاظ من تصحيفك.

فقول الأصمى: لا تنى بدلًا من: «لابن» هذا تصحيف حيث حدث  
فيه تغيير حرف بحرف بسبب النقطة؛ وأما قوله: تامر، بدلًا من قوله:  
تامر. بهذا تحرير فقط، لأن التغيير الذى تم حدث في الشكل فقط فهى  
هذه اللحظة تحرير.

ومن أمثلة التصحيف التى وردت عن العلماء لتكشف لنا أن هؤلاء  
العلماء كانوا يتدارسون الشعر الجاهلى في كتب مدونة.

«قال ابن دريد في أمالىه: أخبرنا أبو حاتم قال: جئت أبا عبيدة يوماً  
ويعنى شعر عروة بن الورد، فقال لي: ما معك؟ فقلت: شعر عروة. فقال:  
فارغ حمل شعر فقير ليقرأه على فقير»<sup>(٣)</sup>.

(١) المسابق ١٦٠/١.

(٢) المزهر ٢٥٥/٢، الخصائص ٢٤٢/٢.

(٣) المزهر ٦٦١/١.

#### التفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النس

فهذا التدوين المبكر كان يصيبه التصحيح والتحريف حينما كان يقرأ، فإذا كان القارئ لم يقرأ على شيخ له أو لم يسمعه منه مشافهة فكان يصيبه شيء من التصحيح أو التحريف في المكتوب، إما أن يكون بابداً صوت متشابه باخر وهذا تصحيف، أو أن يقوم بتغيير في الضبط فيبدل حركة من حركة، وهذا هو التحريف.

ومن الأخبار التي وردت وبينت أن العلماء الرواة وجدوا أمامهم دواوين الشعر الجاهلي مكتوبة قبل عهدهم، وأنهم قرؤوها وتدارسوها واخذوا منها: ما روى عن المفضل الضبي (ت ١٦٨ - أو - ١٧٨ هـ) قال له العباس بن بكار الضبي: ما احسن اختيارك للأشعار؛ فلو زدتنا من اختيارك؟ فقال: والله ما هذا الاختيار لي، ولكن ابراهيم بن عبد الله استتر عندي، فكنت أطوف وأعود إليه بالأخبار فيناس ويحدثني، ثم عرض لي خروج إلى ضياعتي أيام فقال لي: أجعل كتبك عندك لاستریح إلى النظر فيها فتركته عند قمطرين فيهما أشعار وأخبار، فلما عدت وجدته قد علم على هذه الأشعار، وكان أحفظ الناس للشعر فجمعته، وأخرجته فقال الناس: اختيار المفضل<sup>(١)</sup>.

هذا بالنسبة لأشعار الجاهلين مما يؤكد أنها كانت مكتوبة ومدونة منذ زمن مبكر، مما يدل على مدى اهتمامهم بالكتابة وتدوين الأخبار والأشعار وغيرها.

أما بالنسبة لأواخر القرن الأول وبداية الثاني، فقد كان العلماء يكتبون عن العرب ما يصيبونه من الشعر والخبر وتحوهما، واعتبروا أن هذا لا يعد تأليفاً.

قال أبو عبيدة: أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره مليء بيته إلى السقف، ثم تتسك فاحرقها<sup>(٢)</sup>.

(١) المزهر ٢١٩/٢، وقارن بمصادر الشعر الجاهلي - ص ١٧٥.

(٢) بقية الوعاء ٢٢١/٢.

والسبب في ذلك، أن هناك طائفة من العلماء يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات أنفسهم فيسندوه إليهم، وقد يكون فيه الباطل والموضع والمنكر وما لا يعرفه إلا صاحبه ومنهم من كان يفضل كتبه لأنها جلود، كما أمر محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٢هـ بعد أن نضجت العلوم أوصى أن تدفن كتبه معه فدفنت، وكان ثقة مجمعاً عليه<sup>(١)</sup>.

وليس هذا دأب كل العلماء، فرغم ما عرف عن أبي عمرو بن العلاء وشدة تمكّنه في اللغة وغيرها، لكنه لم يذكر له شيئاً من تأليفه، وما عرف عنه فهو متباشر في الكتب نقلت أقواله.

ولكن العلماء اشتغلوا في معرفة آداب اللغوي الكتابة والقيد، وذكر السيوطي فصلاً فيها فقال:

«وليكتب كل ما يراه ويسمعه، فذاك أضيّط له؛ وفي الحديث: قيدوا العلم بالكتابة.

وقال القالى في أمالية: حدثنا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش، حدثنا محمد بن يزيد عن أبي المعلم. قال: انشدت يوحنـس أبياتاً من رجز فكتبها على ذراعه؛ ثم قال لي: إنك لجيء بالخير<sup>(٢)</sup>.

فمعرفة علم الكتابة من الآداب التي يتأنب بها اللغوي حتى يكون أسرع في تدوين ما يسمعه.

مما سبق وجدنا أن هناك اهتماماً كبيراً بالكتابة منذ زمن بعيد، وكانت الكتابة في هذا الوقت لم تكتمل مراحلها في النقط وهو الإعجم الذي يفرق بين الحروف المشابهة، فعدم وجود النقط كان يؤدي إلى تصحيف بعض الحروف، وعدم وجود علامات واضحة للضيبيط كان

(١) تاريخ أداب العرب - للرازي ١/٢٨٦ هامش.

(٢) المزهر ٣٠٢-٣٠٤.

يؤدي إلى تحريف في المعنى، وهذا كثُر عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، ودخل كثير من الأمم الأخرى الإسلام.  
ومن أمثلة التصحيف التي وردت:

«قال ابن دريد: صحف الخليل بن أحمد فقال: يوم بعاث (بالغين المجمعة) وإنما هو بالمهملة، قال ابن دريد؛ وليس هذا صحيحاً عن الخليل، ولم يسمع من غيره»<sup>(١)</sup>.

وهذا تصحيف لحق بالكلمة ونطقها بعض العلماء بهذه الصورة المصحفة، ولذلك ذكر صاحب المصباح فقال:  
ويوم بعاث: من أيام الأوس والخزرج بين المبعث والهجرة، وكان الظفر للأوس.

قال الأزهري: هكذا ذكره بالعين المهملة الواقديُّ ومحمد بن إسحاق، وصحفه الليث فجعله بالغين المجمعة؛ وقال القالى في باب العين المهملة: يوم بعاث: يوم في الجاهلية للأوس والخزرج بضم الباء. قال: هكذا سمعناه من مشايخنا وهذه عبارة ابن دريد أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

فمثل هذا التصحيف يجب أن لا ينسب صراحة إلى الخليل بن أحمد، فهو أعلم الناس باللغة ومعانيها وتصاريفها، وإنما يمكن أن يكون هذا التصحيف من الكتبة الذين كتبوا الكتاب، ووقوع مثل ذلك كثير ووارد.

ومن أمثلة التصحيف:

قال العسكري: أخبرنا أبو بكر بن الأنباري قال: أخبرني أبي قال:  
قرأ القطراني المؤدب على ثعلب بيت الأعشى:  
فلو كنت لا جب شانين قامة ورقىت أسباب السماء بسلم

(١) الجمهورية ٢٠١١، وقارن بالزهر ٢٥٢/٢.

(٢) المصباح (ب) ٦.

فقرأها: في حب (بالحاء المهملة) فقال له ثعلب: خرب بيتك: هل  
رأيت حبًّا قط ثمانين قامة: إنما هو حبٌ.  
وقال القاتل في أماليه:

أنشد أبو عبيد:

أشكوا إلى الله عيالاً دَرْقاً مُّقْرَقِمِين وعجوذاً شَعْقاً  
بالشين معجمة وهو أحد ما أخذ عليه؛ وروى ابن الأعرابي: سملقا.  
(بالسين غير المعجمة)، وهو الصحيح<sup>(١)</sup>.

وهناك الكثير من الأمثلة نقلها السيوطي في تصحيف اللفظ.

وأما ما ذكره المحدثون من أنواع التصحيف في المعنى: قال ابن السكيت: يقال: ما أصابتنا العام قابة؛ أي قطرة من مطر. قال: وكان الأصمعي يصحف في هذا ويقول: هو الرعد وكذا ذكره التبريزى في تهذيبه، وتعقب ذلك بعضهم فقال: لا يسمى هذا تصحيفاً، وهو إلى الغلط أقرب.

ومن أمثلة التصحيف التي استدركت على كتاب العين للخليل بن أحمد.

قال أبو بكر الزبيدي في استدراكه: ذكر في باب همع:

الهَمْيَعُ: الموت، فصححه؛ والصواب: الْهَمْيَعُ (بالغين العجمة)

وذكر في باب (قفع):

الْقَفَاعُ: من الرجال: الأحمر، وهو غلط، والصواب قفاعي،  
يقال: هو أحمر قفاعي، للذى يخالط حمرته بياض<sup>(٢)</sup>.

ومما استدرك على كتاب الصلاح للجوهرى ما نقله السيوطي  
فقال:

(١) الأمالى/٢، ٢٤٦، المزهراً/٢، ٢٥٦.

(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المزهراً/٢، ٢٨٠ - ٢٨١.

أنشد على الدبدبة (بموحدتين)

**عَاكُور شَرَّائِمَا عَاشُور دِبْدِبَةُ الْخَيْلِ عَلَى الْجَسْوَر**

قال التبريزى: الصواب دندنة (بنوين) وهو أن تسمع من الرجل نفمة ولا تفهم ما يقول، ومنه الحديث: «لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ»؛ وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهاداً على ذلك.

قال الجوهرى: **الذَّنَابِيُّ**: شبه المخاطب يقع من أنوف الإبل.

قال ابن برى: هكذا في الأصل بخط الجوهرى؛ وهو تصحيف الصحيح الذنان (بنون) وهكذا قرأناه على شيخنا ابن أسامة جنادة ابن محمد الأزدى، وهو مأخوذ من الذنين؛ وهو الذى يسأى من أنف الإنسان والمعزى<sup>(١)</sup>.

وقد عقد ابن جنى بابا في سقطات العلماء، ومما ورد فيه قال الرياشى: حدثني الأصممى، قال: ناظرنى المفضل عند عيسى بن جعفر، فأنشد بيتاً أوس:

**وَذَاتُ هِذِمِ عَايِرِ تواشِرْهَا تُضْمِتُ بِالنَّاءِ تَوْلِيَا جَذْعَا**

فقلت: هذا تصحيف؛ لا يوصف التولب بالإجذاع؛ وإنما هو: جدعا، وهو الساء الغذاء. قال: فجعل المفضل يشغب، فقلت له: تكلم كلام النمل وأصبب. لو نفخت في شبيور<sup>(٢)</sup> يهودى ما تفعك شيئاً.

وقال الأثرم على بن المغيرة: مثلث استعان بدقنه، ويعقوب بن السكبت حاضر.

فقال يعقوب: هذا تصحيف، إنما هو: مثلث استعان بدقنه، فقال الأثرم: إنه يريد الرياسة بسرعة، ودخل بيته<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذين المتنين وغيرهما ٢٩٠-٢٩٢/٢ المزهر.

(٢) الشبور: هو البوق. وقيل بأنه مغرب شوغر بالعبرية.

(٣) الخصائص ٢٠٦-٢٠٨/٢.

فهذا الذي سبق ذكره كله تصحيف.

أما الذي يتصل بالتحريف، فمما ذكره السيوطي في أغلاط الرواية

قال:

ذكر ابن خالويه في شرح الفصيح، كان الفراء يجيز كسر النون في شتان تشبيها ببيان؛ وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل: الفراء ثقة ولعله سمعه؛ فالجواب: إن كان الفراء قاله قياسا فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربين فإن الغلط على ذلك العربي، لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها<sup>(١)</sup>.

فهذا من باب التحريف، لأنه تغيير في الشكل فقط وليس في البنية.

ومما جاء من قبيل التحريف، الخبر المشهور للنابغة الذبياني في داليته المجرورة:

**وبذاك خَبِرْتَا الْقَرَابَ الْأَسْوَدَ**

فلما لم يفهمه أتى بمعنى فنته:

من آل رانج او مُفْتَنِدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادِ وَغَيْرَ مَزَّادٍ  
ومدّت الوصل وأشبعته، ثم قالت:

**وبذاك خَبِرْنَا الْقَرَابَ الْأَسْوَدَ**

ومحللت واو الوصل، فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغيره - فيما يقال - إلى قوله:

**وبذاك تَنْعَابُ الْقَرَابَ الْأَسْوَدَ**

وقال: دخلت يثرب وفي شعرى صنعة، ثم خرجت منها وأنا أشعر

العرب<sup>(٢)</sup>.

(١) المزهر ٥٠٤/٢.

(٢) الحصانين ٢٤٠/١.

وهذا يسمى إقاو، فقد اختلفت فيه حركة حرف الروى المطلق - بالكسر والضم.

مما سبق نرى أن اللغويين ساروا على متوال المحدثين في هذا الشأن، وألفوا في هذا المجال الكثير من الكتب التي تعالج هذا التصحيف والتحريف، وهي تسمى كتب التنتقية في اللغة.



## المبحث الحادى عشر الضبط وأهميته في الكتابة العربية

جاء الدين الإسلامي الحنيف، ونهض بالأمة العربية ديننا وأخلاقنا وحضارتها، ونزل القرآن الكريم وتلقاه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمين جبريل عليه السلام، وكان يقرؤه على أصحابه، وكان من بين الصحابة كُتاب للوحى، وللرسائل التي كان يرسلها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء لكي يدعوههم إلى الإسلام؛ ومن بين هؤلاء الكُتاب أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وأبو سفيان ولداته معاوية ويزيد، وزيد بن ثابت وغيرهم<sup>(١)</sup>.

فالقرآن الكريم دون في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر منه، كانوا يكتبون ما يتلقون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزل عليه من القرآن، لكن الحديث النبوي لم يدون في عهده، وانقسم العلماء في ذلك إلى فريقين، فريق كره الكتابة وفريق أباح الكتابة، وقد سبق القول في هذا الموضوع في مبحث الرواى.

### تطور الكتابة

انتشر المسلمون في شتى بقاع الأرض، وفتحوا الأنصار ونشروا الإسلام في بلاد العجم، واعتنق هؤلاء الأعاجم الإسلام وكثير عددهم لاتساع رقعة الإسلام التي كانت تزيد يوماً بعد يوم وتعلم هؤلاء العرب التي صارت لغة دينهم الجديد، فدخول هذا العدد الكبير في الإسلام أدى إلى تسرب اللحن على لسانه الكثير من العرب الفصحاء، ووجد العلماء

(١) الخط العربي تاريشه وحاضرته - بلال عبد الوهاب الزطاعي ص ٥١. وراجع كتابنا: الضبط المصحح لنشأته وتطوره. طـ. مكتبة الأدب، ٢٠٠٤م.

اللحن يتسرّب إلى كتاب الله عز وجل، فكان لابد من أن يضعوا ضوابط تحفظ اللسان وتقيه من الخطأ واللحن في كتاب الله عزوجل، فادخلوا الإعجمان الذي يفرقون به أولاً بين الحركات، ثم الإعجمان الذي فرقوا به بين الحروف المتشابهة، ثم أدخلوا نظام الضبط بالشكل.  
فانتشار اللحن دفع العلماء وحثّهم على النهوض بالخط العربي، ووضع الضوابط التي تضمن سلامته من الخطأ فيه، وهذه الضوابط هي:

#### ١- الإعجمان

##### الضبط بالإعجمان أحد صورتين:

الصورة الأولى: قام بها أبو الأسود الدؤلي، وكان النقط الدؤلي وضعه لضيّط بنية الحرف سواء في النصب والجر والرفع والسكون والتلوين.  
والسبب الذي دعا إلى هذا العمل ما روى «أن عرباً سمع إماماً يقرأ الآية ٢٢١ من سورة البقرة ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ أى بفتح التاء بدلاً من ضمها، فطلب زياد، وكان والياً على البصرة من أبي الأسود الدؤلي أن يضع طريقة تخلص الخط من هذه المعضلة الخطيرة قائلاً له: إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسنة العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله»<sup>(١)</sup>.

وقال الدؤلي لا ذلك:

فاختار أبو الأسود كتاباً لنا، ولم يوجد إلا في عبد القيس، وقال له: خذ المصحف وصيّبْغاً يخالف لون المداد، فإن رأيتني فتحت شفتني بالحرف فانقطط واحدة فوقه، وإن كسرتهما فانقطط واحدة أسفله، وإن ضممتهما فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإن تبعثر شيئاً من هذه الحركات غنة فانقطط نقطتين<sup>(٢)</sup>.

(١) الخط العربي تاريخه وحاضرده، بلال رفاعي، ص ٦٠.

(٢) انظر: الحكم لا نقط المصاحف - للدؤلي ص ٦.

وأتم ضبط المصحف بهذه الطريقة، وظل الناس بعد أبي الأسود مستخدمين هذه الطريقة حتى عصر الخليل بن أحمد، لأن هذه الطريقة هي بديل عن الحركات في الضبط، والحركات في ذلك الوقت لم تعرف، وإنما الذي وضعها الخليل بن أحمد.

أما الصورة الثانية للإعجام، فهي نقط الحروف للتفرق به بين الحروف المشابهة بعضها البعض، والذي قام به بعد أن رتب الحروف ترتيباً ألفائياً هو: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر فوضعا نقطاً تمييزاً به بين الحروف، قالا: وضعوا نقطة أسفلها والتاءاثن أعلاها، وهكذا إلى آخر الحروف المشابهة.

ونقط الحروف لا يقل أهمية عن النقط في ضبط الكلمة وبنيتها، لأن عدم التمييز بين الحروف المشابهة يؤدي إلى اختلاف في المعنى، ومما روى في هذا الشأن، وبين ضرورة إعجام الحروف، «أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قد كتب يوماً إلى أهل مصر في تولية رجل عليهم وقال: «إذا جاءكم فاقبلوه» فقرأها الناس «إذا جاءكم فاقتلوه» فكانت سبباً في هتنة أودت بحياته.

وروى أن سليمان بن عبد الملك كتب إلى أعامل له في المدينة: أن احص المختفين، فقرأها الكاتب «احص المختفين» فشخص تسعة منهم<sup>(١)</sup>.

## ٢- الضبط

من مظاهر تطور الخط العربي الضبط بأشكاله المتنوعة. فقد ذكرنا أن أبي الأسود وضع نقاطاً للضبط، ولكن هذا النوع يحمل الكاتب مشقة يجعله يكتب بمداد ويشكل بمداد يخالف لونه.

من أجل ذلك وضع الخليل بن أحمد شكلاً مريحاً في الضبط،

(١) الخط العربي - بلال الرفاعي من ٦٦.

وهو وضع رموز للحركات القصيرة، فوضع للضمة واوا صغيرة توضع فوق الحرف، والكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف ، والفتحة الفا صغيرة مبطوحة توضع فوق الحرف، ولم يكتف الخليل بوضع هذه الرموز للحركات القصيرة فحسب، بل هناك رموز أخرى وضعها، حيث وضع رمزا للسكون، وهو عبارة عن رأس خاء صغيرة (خ) اختصارا من كلمة «خفيف» بمعنى: غير متحرك، وكذلك رمز الشدة وهو مختصر من «شديد»، ووضع رمزاً للهمزة، وهو مقطوع من رأس العين هكذا «ء». <sup>(١)</sup>

هذه الوسائل المتعددة في الضبط استعملها العلماء في كتبهم، ولم تكن هذه المصطلحات التي وضعها الخليل مستعملة عند بعض العلماء دون بعضهم، وفي هذا الصدد قال أبو عمرو الداني: «الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف». <sup>(٢)</sup>

وهذا يدل على أن اللغويين لهم السبق في هذا المجال، وهو الضبط، وأن المحدثين هم الذين تأثروا باللغويين وأخذوا عنهم ما وضعوه في الضبط والإعجام.

وقد استعمل اللغويون أنواع الضبط المتعددة، وهي الضبط بالحركات، والضبط بالحروف، والضبط بالوزن الصرفي، والضبط بالمقيس المطرد، والضبط بالتنظير، وكل نوع من هذه الأنواع كانت له فائدة ودلالة التي يقوم بها، وكتب المعاجم اللغوية اشتغلت على هذه الأنواع المتعددة من الضبط.

لكن علماء الحديث كانت لهم مصطلحات أخرى كثيرة أضافوها إلى

(١) المحكم ٣ نقط المصاحف، ص ٥٢-٤٢. وقارن: يابن منظور ومظاهر التضخم ٣ معجمه - للباحث، ص ٢٠.

(٢) المحكم ٣ نقط المصاحف، ص ٧.

ما أخذوه من اللغويين، واستخدموه هذه المصطلحات في كتابة الحديث النبوى وضبطة، مما يدل على عناية المحدثين بحفظ الحديث وتدوينه.

### مصطلحات المحدثين

ابتدع المحدثون مصطلحات ورموزا تدل على معانٍ معينة، ويجب على كل محقق مشتغل بالحديث النبوى أن يعرف هذه المصطلحات أولاً، لأن معرفتها تعين المحقق على ضبط نسخته، ولا يستطيع المحقق أن يصل إلى تحقيق النص وإتقانه دون معرفته بها، وهذه المصطلحات هي:

#### (أ) الدارة

قال ابن الصلاح:

ينبغى أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميزه واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقطع في الدارة التي تليه نقطة، أو يُخط في وسطها خطأ، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه<sup>(١)</sup>.

فالدائرة هي دائرة توضع بين كل حديثين لتدل على أن هذا آخر الحديث، وتكون فاصلة بين الحديث السابق واللاحق بعده، والدائرة إما أن يوضع في وسطها نقطة، أو خطأ هكذا: Ⓛ أو Ⓜ.

وهذا الأمر لا يختص بالأحاديث وحدها، فإن كتب الترجم وهى الخاصة ب الرجال الحديث في الجرح والتعديل لا تخلو من مثل هذه الدارات، كما أن الدارات قد وضع في وسطها نقطة سوا، مما يدل على أن نسخ هذه الكتب عورضت وروجعت<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧٢-٣٧٦، المحدث الفاضل بين الراوى والواعي، للقاضى الحسن الراامهرمىزى ص ١٠٦.

(٢) وتكلموا عن كتابة الأسماء التركيبة مثل: عبد الله وقالوا، يكره كتابة عبد آخر السطر باسم الله مع ابن قلان أول الآخر، انظر، تدريب الراوى ٧٠/٢.

### (ب) التصحح واللُّحْق

لقد كان من شأن الحُدَاقِ المتنَّين العناية بالتصحيح، وهو كتابة «صح» على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح روايةً ومعنىً، وغير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه: «صح» ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه<sup>(١)</sup>. كما أن عالمة «صح» توضع بعد مراجعة النسخة، فإذا وجد سقطاً أشار إليه هكذا: ٦ إما إلى جهة اليمين أو إلى جهة اليسار، وألحق هذا السقط في هامش الكتاب ويكتب كلمة «صح» إشارة إلى دخول هذا اللُّحْق في الأصل.

«اللُّحْقُ بالتحريك: شيء يلحق بالأول»<sup>(٢)</sup>.

وهو تحرير الساقط في الحواشى مع بيان الإشارة إلى موضعه، وهذا الساقط يكون من الناسخ، فبعد فراغه من كتابة الأصل الذي كتبه يقوم بمراجعةه ومعارضته، فيتبين له هذا السقط، فيخطط من موضع سقوطه من السطر خطأ صاعداً إلى فوق، ثم يعطّقه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللُّحْق، ويبدا في الحاشية بكتابه اللُّحْق مقابل ل الخط المنعطف<sup>(٣)</sup>.

### (ج) التضبيب

ويسمى التمريض، فيجعل على ما صح ورُوده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى، أو ضعيف أو ناقص. فالتضبيب أن يمدد على الكلمة خطأً أو لةً كالصاد ولا يلزق بالمدود عليه كيلا يُظنُّ ضرباً، وإنما يمدد التضبيب على ثابت نقاً فاسد لفظاً

(١) مقدمة ابن الصلاح ص. ٢٨، تدريب الرواوى ٧٩/٢.

(٢) الصصحاح (للح ق).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص. ٣٧٨.

أو معنى، أو خطأ من الجهة العربية أو غيرها، أو مصحف أو ناقص،  
فيشار بذلك إلى الخلل الحاصل<sup>(١)</sup>.

#### (د) ضبط الحروف

أسلفنا سابقاً بان اللغوين وضعوا النقط لبعض الحروف المتشابهة  
تشرقاً به بين هذه الحروف المتشابهة، وحتى لا يكون هناك ليس فيها،  
فُقيّدت الحروف بالإعجام خوفاً من بوادر التصحيف والإبهام الذي يلحق  
بعضها؛ أما الحروف غير المعجمة فكانوا يقولون عنها مهملة، ذكر ذلك  
الصفدي<sup>(٢)</sup>.

ولكن القلقشندى تكلم عن نقط الحروف مفردة، كل حرف على  
حدة وذكر السبب في نقط كل حرف، ووضوح السبب في عدم نقط الحروف  
المهملة / فقال:

«أما الألف فإنها لا تنقطع لأنفرادها بصورة واحدة، إذ ليس في  
الحروف ما يشبهها في حالتي الإفراد والتركيب.

وأما الباء فإنها تنقطع من أسفل لتناقض الثناء المثناة من فوق، والثاء  
المثلثة في حالتي الإفراد والتركيب، والباء المثناة من تحت، والنون في  
حالة التركيب ابتداء أو وسطاً، ونقطت من أسفل لثلا تلتبس بالنون حالة  
التركيب.

وأما الثناء فإنها تنقطع باشترين من فوق لتناقض ما قبلها وما بعدها  
من الصورتين في حالة الإفراد، وتناقضهما مع الباء والنون حالة التركيب  
ابتداء أو وسطاً.

وأما الثالث فإنها تنقطع بثلاث من فوق لتناقض ما قبلها من الصورتين

(١) انظر، مقدمة ابن الصلاح من ٢٨١-٢٨٠، تدريب المراوى ٢/٧٩.

(٢) الواحة بالوظيفات، للصفدي ٤٣/١.

التفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص  
في الإفراد، وتخالفهما مع النون والياء أيضاً في التركيب ابتداءً أو  
وسطاً.

وأما الجيم فإنها تنقطع بواحدة من تحت لخالف الصورتين  
بعدها.

وأما الحاء فإنها لا تنقطع، ويكون الإهمال لها علامة، وحذاق  
الكتاب يجعلون لها علامة غير النقطة، وهي حاء صغيرة مكان النقطة  
من الجيم.

وأما الخاء فإنها تنقطع بواحدة من أعلىها لخالف ما قبلها من  
الجيم والباء.

وأما الدال فإنها لا تنقطع ولا تعلم، ويكون ترك العلامة لها  
علامة.

وأما الذال فتنقطع بواحدة من فوق فرقاً بينها وبين آخرها.

وأما الزاي فإنها تنقطع بواحدة من فوق فرقاً بينها وبين الراء.

وأما السين فإنها لا تنقطع، وتكون علامتها الإهمال كغيرها، وبعض  
الكتاب ينقطها بثلاث نقط من أسفلها.

وأما الشين فإنها تنقطع بثلاث من فوق فرقاً بينها وبين آخرها، فإن  
كانت مدغمة فلابد من جرة فوقها، ثم إن كانت محققة فاللائقة التأسيس  
بنقطتين وجعل نقط ثالث من أعلىهما، وإن كانت مدغمة فالأولى جعل  
الثلاث نقط سطراً واحداً.

وأما الصاد فإنها لا تنقطع، لكن حذاق الكتاب يجعلون لها علامة  
كالباء، وهي صاد صغيرة تحتها.

وأما الضاد فإنها تنقطع بواحدة من أعلىها فرقاً بينها وبين  
آخرها.

وأما الطاء فإنها لا تنقطع لكن لها عالمة كالصاد والباء، وهي طاء صغيرة تحتها.

وأما العين فإنها لا تنقطع، ولها عالمة كالباء والصاد والطاء، وهي عين صغيرة في بطنها.

وأما الغين فإنها تنقطع بواحدة فرقاً بينها وبين آخرتها.

وأما الفاء فمذهب أهل الشرق أنها تنقطع بواحدة من أعلىها، ومذهب أهل الغرب أنها تنقطع بواحدة من أسفلها.

وأما القاف فلا خلاف بين أهل الخط أنها تنقطع من أعلىها إلا أن من نقطع الفاء بواحدة من أعلىها نقطع القاف باشترين من أعلىها ليحصل الفرق بينهما، ومن نقطع الفاء من أسفلها نقطع القاف بواحدة من أعلىها.

وأما الكاف فإنها لا تنقطع، إلا إذا كانت مشكولة علمت بشكلة، وإن كانت مُعرَّة رسم عليها كاف صغيرة مبسوطة لأنها ربما التبس باللام.

وأما اللام فإنها لا تنقطع ولا تعلم، وتترك العالمة لها عالمة.

وأما الميم فإنها لا تنقطع ولا تعلم أيضاً لأنفرادها بصورة.

وأما النون فإنها تنقطع بواحدة من أعلىها، وكان ينبغي اختصاص النقط بحالة التركيب ابتداء أو وسطاً لاتباسها حينئذ بالباء والباء والباء أوائل الحروف، والباء آخر الحروف، بخلاف حالة الإفراد والتطرف في التركيب أخيراً فإنها تختص بصورة فلا تلتبس، إلا أنها غلبت فيها حالة التركيب فروعية.

وأما الهاء فإنها لا تنقطع بجميع أشكالها، وإن كثرت، لأنه ليس في أشكالها ما يلتبس بغيره من الحروف.

وأما الواو فإنها لا تُنقط وإن كانت في حالة التركيب تقارب الفاء، وفي حالة الإفراد تقارب القاف، لأن الفاء لا تشبهها كل المشابهة، ولأن القاف أكبر مساحة منها.

وأما اللام الف فإنها لا تُنقط لانفرادها بصورة لا يشبهها غيرها.

وأما الياء فإنها تتنقط ب نقطتين من أسفلها، وإن كانت في حالة الإفراد والتطرف في التركيب لها صورة تخصُّصها، لأنها في حالة التركيب في الابتداء والتوسط تشبه الياء، والباء، والباء، والباء، والنون، فيحتاج إلى بيانها بالنقط لتغليب حالة التركيب على حالة الإفراد كما في النون، وربما نقطتها بعض الكتاب في حالة الإفراد ب نقطتين في بطنها، والله سبحانه أعلم<sup>(١)</sup>.

هذه هي طرق الضبط التي استعملها اللغويون في ضبط الحروف والتفريق بين بعضها البعض، فالحروف المهملة التي ليس بها نقط كانت من جنس الحرف نفسه حرفاً صغيراً يضعونه أسفل الحرف أو في باطنه، كما فعلوا في الحاء، والصاد، والباء، والباء، والباء.

وبعض الحروف وضعوا لها نقطاً من أسفله على عكس ما يشبهه وذلك كالسين، فإن تركها بدون نقط هو علامه للفرق بينها وبين الشين ولكن بعض الكتاب يجعلون تحتها ثلث نقط.

وهناك بعض الحروف المهملة تركوها مهملاً بدون نقط أو علامه عليها، كما فعلوا في غيرها، وذلك كالدال والراء، فتركوها بدون نقط أو وضع أي شيء فيهما، وجعلوا الإهمال علامه لهما.

لكن المحدثين كانت لهم اصطلاحات أخرى في ضبط الحروف المهملة للتفريق بينها وبين ما يشبهها، وكانت غايتهم من ذلك الضبط

(١) صبح الأعشى ٢٠١٣ مطبعة الأنشا لأبي العباس القلقشندي ١٤١٥.

والإتقان، وهذه المصطلحات التي استخدمها المحدثون في ضبط الحروف المهملة متعددة. قال ابن الصلاح.

«كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة، بعلامة الإهمال لتدخل على عدم إعجامها؛ وسبيل الناس في ضبطها مختلف: فعنهم من يقلب النقط، فيجعل النقط الذي فوق المعجمات، تحت ما يشكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين، ونحوها من المهملات، وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون ميسوطة صفاً، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثني».

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كفلامة الظفر مضجعة على قفاه؛ ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين، وسائر الحروف المهملة المتيسرة مثل ذلك.

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يفطن له كثيرون: كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة»<sup>(١)</sup>.

فالمحدثون استخدموا مصطلحات في الضبط عندهم لم يستعملها غيرهم من اللغويين، من هذه المصطلحات ضبط الحروف المهملة بـنقط أسفالها، هذا النقط الذي وضعه مخالفًا لنقط الحروف المعجمة، يدل على أن الحرف الذي وضع تحته النقط هو المهمل، أي عكس المعجم المشابه له؛ فمثلاً الحروف المهملة كالراء والصاد والطاء وغيرها يجعلون تحت كل حرف نقطة واحدة دالة على أنه مهمل، وأما صوت السين فقد

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠-٢٧١، تدريب الرواى ٦٨/٤، ٦٩-٦٨.

جعلوا النقطة من أسفله ولم يجعلوا النقطة نقطة واحدة، وإنما هي ثلاثة نقاط مبسوطة صفا واحدا.

ومن المحدثين من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كتلامدة الظفر مضطجعة على قفاصها هكذا (١).

وهذه القلامة التي وضعوها فوق الحروف المهملة تمييزاً بينها وبين مما يشبهها، شبيهة بحركة «الفتحة القصيرة» التي وضعها الخليل بن أحمد للدلالة على ضبط الحرف بالفتح، فالخليل وضع علامة للفتح وهي ألف صغيرة مضطجعة ولكن هذه الألف اضطجعت على جنبها خطول وقوفها<sup>(٢)</sup>، فصارت هكذا (٢).

وهناك من يجعل تحت الحروف المهملة حروفاً صغيرة من جنس الحروف المهملة، فيجعل تحت كل حرف مهملاً حرفاً صغيراً مثلاً، كالطاء، يضع تحتها طاء صغيرة للدلالة على أن هذا الصوت طاء وليس ظاء؛ كما فعل اللغويون في ذلك، وكما ذكر ذلك القلقشندي.

ومنهم من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً ماثلاً هكذا (٣) كالفتحة للدلالة على أن هذا الحرف مهملاً بدون نقطة.

ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل همزة مثل: سماء، عمر، يضع تحت الحرف المهمل همزة صغيرة.

فهذه خمس علامات للضبط استخدمها المحدثون في ضبطهم للتفرق بين الحروف المعجمة والحروف المهملة.

ونجد اللغويين اتفقوا مع المحدثين في بعض هذه المصطلحات، حيث اتفقا في نقط الحروف المهملة من أسفل، وذلك الاتفاق في حرف

(١) انظر، علم اللغة وفقه العربية - د/ عبد محمد الطيب ص ٢٢٨.

السين المهملة. كما اتفقوا في وضع حرف صغير تحت الحرف المهمل من جنسه تمييزا له من غيره.

أما العلامات التي انفرد بها المحدثون فهي: وضع علامة مضطجعة على قفاه كقلامة الظفر، ووضع خط فوق الحرف المهمل مثلا؛ وكذلك وضع الهمزة تحت الحرف المهمل.

تلك هي العلامات الثلاث التي انفرد بها المحدثون، ووضعوها في كتابتهم للحديث النبوي الشريف، مما يدل على شدة حرصهم وخوفهم من أن يتسرّب تصحيف أو تحرير إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن دقيق العيد:

«ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكّل، فيُقرّروا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفا حرفا»<sup>(١)</sup>

(١) انظر، الاقتراح في بيان الأصطلاح - لتقى الدين محمد بن وهب ص ٢٨٦.

### تاريخ النقط والاعجام

أسلفنا فيما مضى أنه حينما ظهر الفساد في ألسنة المتكلمين نظر لاختلاطهم بغيرهم من الأمم الأخرى، وانتشر اللحن فيما بينهم، كان من بين الأسباب التي ساعدت على انتشار اللحن هو ذلك القصور الكائن في صورة الحرف العربي، نتيجة لهذا ليس موجود في الحروف المشابهة، والسبب هو عدم وجود علامات فاصلة توضح هذا الحرف من ذاك.

وذكرنا أن أول محاولة لإصلاح الخط العربي، تلك المحاولة التي قام بها أبو الأسود الدؤلي، ووضع علامات للنقط، هذه العلامات كانت خاصة بالضبط، فهي بديل عن الحركات الإعرابية؛ هذا النقط الذي وضعه أبو الأسود يعصم الألسنة من الخطأ الذي دخل إلى اللغة.

وعلى هذا فإن أبي الأسود يعد الرائد الأول في هذا المجال، وهذه الطريقة التي وضعها لإصلاح الخط تعد أيضا طريقة مبتكرة، لم يسبقها أحد إليها؛ ثم جاء بعده نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، فوضعا طريقة أخرى جديدة للنقط بعد أن قاما بترتيب الحروف ترتيبا جديدا ذلك الترتيب الألفبائي، فجمعوا الحروف المشابهة بعضها بجوار بعض وذلك كالباء والباء والثاء، والجيم والجيم والخاء، وغيرها من الحروف المشابهة، فوضعا نقطة آخر للحروف غير ما وضعه أبو الأسود، هنا النقط يفرقون به بين الحروف المشابهة، فوضعا تحت الباء نقطة واحدة، وفوق الثاء نقطتين، وفوق الثاء ثلث نقاط، وهكذا بقية الحروف الأخرى المشابهة.

والفرق بين هذا النقط الذي وضعه أبو الأسود وبين النقط الذي وضعه نصر، ويحيى أن النقط الذي وضعه أبو الأسود كان خاصا بضبط

الشكل، فهو بديل عن الحركات الإعرابية، أما النقط الذي وضعه نصر ويحيى فهو لإزالة الإعجام والتبس بين الحروف المتشابهة، وهذا النقط هو الذي ما زال مستخدما حتى الآن؛ وهذا هو المعروف عن النقط.

ومن خلال ما تقدم نرى أن الحروف العربية كانت جميعها مهملة بدون إعجام حتى قام بهذه المهمة نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر؛ ومعنى هذا أن الكتابة في عصر صدر الإسلام والعصر الجاهلي كانت الحروف تكتب خالية من الإعجام.

ولكن وردت إشارات في بعض الكتب ونصوص، تبين أن النقط كان موجودا قبل الإسلام، وربما كان موجودا في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولو بصورة محدودة.

ومن النصوص التي وردت في ذلك، ما ذكره ابن الأثير: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى معاوية بالرقطش، وعندما سأله معاوية عن معنى الرقطش قال: اعط كل حرف ما ينوبه من النقط<sup>(١)</sup>.  
ومعنى رقطته: زينته وحسناته بالنقط.

قال أبو على القالي: رقشت الكتاب رقشا ورقشته: إذا كتبه ونقطته<sup>(٢)</sup>.

ومما ورد في ذلك ما ذكره ابن الجوزي «أن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتملها ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلام النظرين المتقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على

(١) انظر: سلامة اللغة العربية - عبد العزيز عبد الله محمد - ص ٦٢.

(٢) مسادر الشعر الجاهلي ص ٤٩.

كلا المعنيين المعقولين المفهومين<sup>(١)</sup>.

وقوله: جردوها من النقط، معناه أن النقط كان موجوداً ومعروفاً لديهم في هذا الوقت الذي قاموا فيه بكتابه المصحف، لكنهم جردوا المصحف من النقط لأن عدم تقيد الحرف بنقط معين يجعله يقرأ بأكثر من وجه من وجوه القراءات الصحيحة التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أوروى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «جردوا القرآن ليربو فيه صغيركم ولا ينأى عنه كبيركم».

وشرح الزمخشري قول ابن مسعود انه أراد تجريده من النقط والفواحش والعشور لثلا ينشأ شه فيرى أنها من القرآن. وقد يكون المقصود من النقط هنا «النقط الخاص بالتحو» أي نقط أبي الأسود الدؤلي، وهو وضع نقط على آخر الكلمة ليبين ضبط الكلمة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة<sup>(٢)</sup>.

هذه الآراء وغيرها التي وردت تبين أن النقط كان موجوداً ومستعملاً في العصر الإسلامي، وهو عصر صدر الإسلام وكذلك في العصر الجاهلي، ولكن هذه الآراء لا تصلح أن تكون أدلة قاطعة للفصل في هذه القضية، ولكنها مجرد آراء وردت تروي في ذلك، ولم تكن هذه الآراء في قوة ما روى عن وضع النقط على يد أبي الأسود الدؤلي، ومن جاء بعده وهما تلميذه: نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) الذي أخذ عن أبي الأسود، ويحيى بن يعمر الذي أخذ التحو عن أبي الأسود (ت ١٢٩ هـ)، فما روى

(١) انتشر في القراءات العشر - لاين الجزءي ١٤/١.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي، ص ٣٠-٣٥، وهناك آراء أخرى كثيرة وردت في هذه القضية. راجع ص ٤١، وانظر: سلامة اللغة العربية ص ٦٦-٦٤ وما به من مصادر.

عن هؤلاء يؤكد أن النقط لم يكن معروفاً قبل أبي الأسود، وهو ما نسميه الآن بالضبيط، فأول من وضع الضبيط هو، وأما النقط لإزالة الإعجام بين الحروف المتشابهة فهو من عمل نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر؛ وهذه الطريقة التي وضعت لتمييز الحروف بعضها من بعض، حفظت الحروف من التصحيف والتحريف الذي حدث في الحروف قبل وضعها.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

وأحمد لله رب العالمين

## أهم المصادر

- \* إبراهيم أنيس (دكتور)  
من أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - طـ السادسة ١٩٧٨ م.
- \* إبراهيم عبد الرافع البسيوني (دكتور)  
المنهج المصري في الإعلال والإبدال - مؤسسة الرسالة - القاهرة  
١٩٧٨ م.
- \* أحمد حسن كحيل (دكتور)  
البيان في تصريف الأسماء - مطبعة السعادة - طـ السادسة  
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- \* الأصفهاني (الحسن بن عبد الله)  
بلاد العرب - تحقيق - محمد الجاسر، دـ صالح العلي - منشورات  
دار اليمامة - الرياض - طـ الأولى ١٢٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- \* ابن الأثيari (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)  
الإغراب في جدل الإعراب - تحقيق - سعيد الأفغاني - مطبعة  
الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق - محمد محیی الدین عبد  
الحمید - مطبعة السعادة - طـ الرابعة ١٢٨٠ هـ.
- للمواحدة في أصول النحو - تحقيق - سعيد الأفغاني - مطبعة  
الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

\* البخارى (محمد بن إسماعيل)

صحيف البخارى - طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

\* بلال عبد الوهاب الرفاعى

الخط العربي تاريخه وحاضرها - دار ابن كثير للطباعة والنشر  
والتوزيع - دمشق - ط- الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

\* الترمذى

سنن الترمذى - مطبعة بولاق - ١٢٩٢ هـ.

\* ثعلب (أحمد بن يحيى)

مجالس ثعلب - تحقيق / عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر  
١٩٦٠ م.

\* الجاحظ (عمرو بن يحرى)

البيان والتبيين - تحقيق / عبد السلام هارون - دار الجليل - بيروت  
- ط- الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

\* ابن الجزري (محمد بن محمد الدمشقى)

النشر في القراءات العشر - ط - القاهرة.

\* ابن جنى (أبو الفتوح عثمان بن جنى)

الخصائص - تحقيق الأستاذ / محمد على النجار - دار الكتاب  
العربي - بيروت.

\* الجوهري (إسماعيل بن حماد)

تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار  
العلم للملايين - بيروت - ط- الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٣٧٩ هـ.

\* ابن حجر (شهاب الدين بن حجر)

فتح الباري في شرح صحيح البخاري - مطبعة مصطفى الحلبي  
١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

\* الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى

المحدث الفاضل بين الرواى والواعى - تحقيق د/ محمد عجاج  
الخطيب - دار الفكر - بيروت - ط- الأولى ١٣١٩هـ.

\* الخطابى البستى (أحمد بن محمد)

إصلاح خلط المحدثين - دراسة وتحقيق د/ محمد على عبد الكريم  
الردينى - دار المأمون للتراث - دمشق - ط- الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

\* الخطابى البقدادى (أحمد بن على)

الكافية في علم الرواية - تحقيق د/ أحمد عمر هاشم - دار الكتاب  
العربي - بيروت - ط- الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

\* الخطيب القزوينى (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)

الإيضاح في علوم البلاغة مع بغية الإيضاح - المطبعة النموذجية.

\* ابن خلدون

تاريخ ابن خلدون - مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

\* الدارمى (عبد الله بن عبد الرحمن)

سنن الدارمى - مطبعة الاعتدال - دمشق ١٣٤٩هـ.

\* الدانى (أبو عمر الدانى)

المحكم في نقط المصاحف - تحقيق د/ عزة حسن - دمشق ١٩٦٠م.

\* أبو داود (سليمان بن الأشعث)

سنن أبي داود - طبع مصر - ١٣٦٩ هـ.

\* ابن دريد (محمد بن الحسن)

جمهرة اللغة - دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - طـ- الأولى ١٢٤٥ هـ.

\* الرازى (عبد الرحمن بن أبي حاتم)

الجرح والتعديل - دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة عن طبعة  
دائرة المعارف العثمانية بالهند - طـ- الأولى ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

المحسول في علمأصول الفقه - دار الكتب العلمية - بيروت - طـ-  
الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

\* الزبيدي (محمد بن الحسين)

طبقات التنجوين واللغويين - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم -  
دار المعارف بمصر - طـ- الثانية ١٩٨٤ م.

\* سعد الدين التفتازانى

المطول - طـ - تركيا ١٢٢٠ هـ.

\* ابن سلام الجمحي (محمد بن سلام)

طبقات الشعراء - دراسة وتحقيق/ احمد إبراهيم - دار الكتب  
العلمية - بيروت - طـ- الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

\* ابن سنان الخاجي

سر الفصاحة - شرح وتعليق/ عبد المتعال الصعيدي - مطبعة  
صبيح.

التفويون والمحدثون ومنجههم في توثيق النس

\* سيبويه (عمر وبن عثمان بن قتبر)

الكتاب - تحقيق / عبد السلام هارون - طـ. الثانية - الهيئة العامة  
للكتاب.

\* السيرافي (الحسن بن عبد الله)

أخبار النحويين البصريين - تحقيق دـ / محمد إبراهيم البنا - دار  
الاعتصام - طـ - الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ مـ.

\* السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)

تدريب الرواى في شرح تقریب النووى - تحقيق / نظر محمد  
الفاريانى - مكتبة الكوثر - الرياض - طـ- الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ مـ.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها - تحقيق / محمد جاد المولى وأخرين  
- المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ مـ.

\* الشافعى (محمد بن ادريس)

الرسالة - تحقيق / أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى الحلبي  
- طـ- الأولى ١٢٥٨ هـ - ١٩٤٠ مـ.

\* صبحي الصالح (دكتور)

علوم الحديث ومصطلحه - دار العلم للملايين - طـ- الثامنة عشرة  
- ١٩٩١ مـ.

\* الصندى (خليل بن أبيك)

الوايق بالوفيات - نشره الألسان، بتحقيق جماعة من العرب  
المستشرقين ١٩٦٢ مـ.

\* ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن)

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح - تحقيق دـ / عائشة  
عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف بمصر - طـ- الثانية ١٩٨٩ مـ.

- التفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص
- 
- \* عبد التواب مرسى الأكتر (دكتور)  
ابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه - دار البشرى للطباعة  
والنشر - ط- الأولى ١٩٩٨ م.  
الضبط المصحفى نشأته وتطوره . ط . مكتبة الآداب بالقاهرة  
٢٠٠٨ م.
  - \* عبد الحميد الشلقانى (دكتور)  
الأعراب الرواية - دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م.  
رواية اللغة - دار المعارف بمصر ١٩٧١ م.
  - \* عبد الرحمن أبوب (دكتور)  
أصوات اللغة - مطبعة الكيلانى - ط- الثانية ١٩٦٨ م.
  - \* عبد العزيز عبد الله محمد  
سلامة اللغة العربية - المراحل التي مررت بها - مطابع جامعة الموصل  
- بغداد - ط- الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
  - \* عبد العزيز فاخر (دكتور)  
توضيح النحو - القاهرة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
  - \* عبد الغفار حامد هلال (دكتور)  
علم اللغة بين القديم والحديث - مطبعة الجبلاوي - ط- الثانية  
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
  - \* العسكري (الحسن بن عبد الله)  
تصحيحات المحدثين - دراسة وتحقيق د/ محمود أحمد ميرة -  
المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - ط- الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
  - \* عبد محمد الطيب (دكتور)  
أشتات مجتمعات من بحوث في اللغة العربية - المطبعة الإسلامية  
الحديثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

**التفوييون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص**

- علم اللغة وفقه العربية بين القدامى والمحدثين - دار البشرى  
للطباعة والنشر - ط- الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر - المطبعة الإسلامية  
الحديثة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- معجمات العربية مادتها ومناهجها - مطبعة الأمانة - ط- الأولى  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- \* ابن فارس (أحمد بن زكريا)  
الصحابي - تحقيق/ السيد أحمد صقر- مطبعة عيسى الحلبي  
١٩٧٧ م.
- مجمل اللغة - دراسة وتحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة  
الرسالة - بيروت - ط- الأول ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- \* الضيومي (أحمد بن محمد بن علي)  
المصباح المنير - تحقيق د/ عبد العظيم الشناوى - دار المعارف  
 بمصر ١٩٧٧ م.
- \* القاتل (أبو علي إسماعيل بن القاسم)  
الأمالى - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط-  
الثانية ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.
- ذيل الأمالى - درا الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط-  
الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- \* ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)  
الشعر والشعراء - تحقيق/ أحمد محمد شاكر - دار المعارف  
بمصر ١٩٨٢ م.

\* القلقشندى (أحمد بن على)

صبح الأعشى في صناعة الائتـا - شرحـه وعلقـه عليه / محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيـروـت - طـاـلـبـاـتـاـ - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ مـ.

\* ابن ماجة (محمد بن يزيد بن ماجة)

سنن ابن ماجـة - تـحـقـيقـ / مـحـمـدـ فـؤـادـ عـبـدـ الـبـاقـيـ - مـطـبـعـةـ عـيـسـىـ الـحـلـبـيـ ١٣٧٢ هـ.

\* مالك بن أنس (الإمام)

الموطـا - تـحـقـيقـ / مـحـمـدـ فـؤـادـ عـبـدـ الـبـاقـيـ - مـطـبـعـةـ عـيـسـىـ الـحـلـبـيـ ١٣٧٠ هـ.

\* المبرد (محمد بن يزيد)

المقتضـبـ - تـحـقـيقـ / مـحـمـدـ عـبـدـ الـخـالـقـ عـضـيـمـةـ - طـاـلـبـاـتـاـ الأـعـلـىـ لـلـشـئـوـنـ إـلـاسـلـامـيـةـ ١٤٨٢ هـ - ١٢٨٨ هـ.

\* محمد جمال الدين القاسمى

قواعد التحـديـثـ من فـنـونـ مـصـطـلـحـ الـحـدـيـثـ - دـارـ الـكـتبـ الـعـلـمـيـةـ - بـيـرـوـتـ - طـاـلـبـاـتـاـ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ مـ.

\* محمد الخضرى حسين (الشيخ)

أصول الفقه - دار القلم - بيـرـوـتـ - طـاـلـبـاـتـاـ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ مـ.

\* محمد عبد الحميد سعد (دكتور)

الشذوذ اللغوى وقراءات القرآن الكريم - بـحـثـ منـشـورـ في مجلـةـ كلـيـةـ الـدـرـاسـاتـ إـلـاسـلـامـيـةـ وـالـعـرـبـيـةـ - العـدـدـ الـخـامـسـ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ مـ.

التفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

\* محمد عجاج الخطيب (دكتور)

السنة قبل التدوين - مطبعة أحمد مخيم - القاهرة - ط - الأولى  
١٢٨٣هـ - ١٩٦٣م.

\* محمد بن علي بن وهب

الاقتراح في بيان الاصطلاح - تحقيق د / قحطان بن عبد الرحمن  
الدورى - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

\* محمد لطفى الصباغ

الحديث النبوى مصطلحه بلاغته كتبه - المكتب الإسلامى - بيروت  
- ط - السادسة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

\* محمود فجال (دكتور)

الإباح - شرح الاقتراح - دار القلم - دمشق - ط - الأولى ١٤٠٩هـ  
- ١٩٨٩م.

\* مسلم بن الحجاج القشيري

صحيح مسلم - تحقيق وتبسيب / محمد فؤاد عبد الباقي - طبع دار  
إحياء الكتب العربية ١٢٧٥هـ - ١٩٥٦م.

\* مصطفى صادق الراafعى

تاريخ آداب العرب - دار الكتاب العربى - بيروت - ط - الرابعة  
١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

\* مناع القطان

مباحث في علوم الحديث - دار التوفيق النموذجية للطباعة -  
القاهرة - ط - الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- \* المناوى (محمد عبد الرزق بن تاج العارفين)  
فيض القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث سيد البشير -  
تحقيق/ أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الأولى  
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- \* ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين بن منظور)  
لسان العرب - إعداد وتصنيف/ يوسف خياط، ونديم مرعشلى  
- ط- دار لسان العرب - بيروت ١٩٧٠م.
- \* ناصر الدين الأسد (دكتور)  
مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية - دار المعارف بمصر  
- ط- السابعة ١٩٨٨م.
- \* الهروى (على بن سلطان)  
شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر - دار الكتب العلمية -  
بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- \* ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على يعيش)  
شرح المفصل - ط - عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتتبى -  
القاهرة.



### محتوى الكتاب

الصفحة	الموضع
٥	شكر واجب
٦	مقدمة الطبعة الثانية
٨	المقدمة
١٤	<b>المبحث الأول: الأخذ والتحمل</b>
١٤	أولاً، عند المحدثين
١٤	كيفية سماع الحديث
١٥	طرق تحمل الحديث وهي:
١٦	(أ) السماع من لفظ الشيخ.
١٦	(ب) القراءة على الشيخ.
١٦	(ج) الإجازة.
١٧	(د) المناولة.
١٧	(هـ) الكتابة.
١٨	(وـ) الإعلام.
١٨	(زـ) الوصية.
١٨	(حـ) الوجادة.
١٩	<b>ثانياً، عند اللغويين:</b>
١٩	(أ) السماع من لفظ الشيخ أو العربي.
٢٢	(بـ) القراءة على الشيخ.
٢٢	(جـ) السماع على الشيخ.
٢٤	(دـ) الإجازة.

٢٥	(ه) المكاتب.
٢٦	(و) الوجادة.
٢٩	<b>المبحث الثاني، الرواية بالنظر إلى عدد الرواية.</b>
٢٩	أولاً: عند المحدثين.
٣١	ثانياً: عند اللغويين.
٤٣	<b>المبحث الثالث، مواصفات الراوى وصفاته:</b>
٤٣	أولاً، عند المحدثين:
٤٧	رواية النساء والعبد ومن ليس بفقيره.
٤٧	رواية أهل البدع والأهواء.
٤٩	الرواية عن أهل المجنون والخلاعة.
٥٠	الرواية عن معروف العين والعدالة دون الاسم والنسب.
٥٠	كرامة الرواية عن الضعفاء.
٥١	رواية المجهول وموقف علماء الحديث منه.
٥٢	بيان من تقبل روايته ومن ترد عند علماء الحديث.
٥٧	<b>ثانياً، عند اللغويين:</b>
٦٠	رواية النساء والعبد والصبيان والجانين وأهل الأهواء.
٦٢	موقف اللغويين من الأخبار المجهولة الرواية.
٦٧	معرفة من تقبل روايته ومن ترد عند اللغويين.
٧٣	<b>المبحث الرابع، الأفراد والمعاريف:</b>
٧٣	أولاً، عند المحدثين
٧٣	أقسام الفرد
٧٣	أقسام الفرد المطلق

٧٨	أقسام الفرد النسبي
٨٠	ثانياً، عند اللغويين:
٨٠	الحال الأول من المسنون الفرد: القياس على القليل لما وافقته للقياس.
٨٢	الحال الثاني من المسنون الفرد: ما جاء عن العرب مخالفًا لما عليه الجمهور.
٩٠	الحال الثالث من المسنون الفرد: اللقط يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره
٩٧	معرفة الأفراد
١٠١	حكم خبر العدل إذا انفرد بزيادة لم يروها غيره بين المحدثين واللغويين.
١٠٣	تعقيب
١٠٥	المبحث الخامس: الصحيح
١٠٥	أولاً: عند المحدثين.
١٠٦	أقسام الحديث الصحيح عند المحدثين
١٠٧	ثانياً، عند اللغويين
١١٣	المبحث السادس: الضعيف
١١٣	الضعف عند المحدثين
١١٤	الضعف عند اللغويين
١١٩	من أنواع الضعف عند المحدثين واللغويين
١١٩	١- المتروك عند المحدثين
١٢٠	المتروك عند اللغويين

١٢٢	٢- المنكر عند المحدثين
١٢٤	المنكر عند اللغويين
١٢٥	٣- المرسل والمنقطع عند المحدثين
١٢٧	المرسل والمنقطع عند اللغويين
١٣٠	٤- الموضوع عند المحدثين
١٣٢	المصنوع عند اللغويين
١٣٨	٥- الشاذ عند المحدثين
١٤١	الشاذ عند اللغويين
١٤٩	٦- الغريب عند المحدثين
١٥١	الغريب عند اللغويين
١٥٤	من مصطلحات اللغويين
١٥٩	المبحث السابع: معرفة الأسماء والألقاب وما يتعلق بها:
١٥٩	أولاً: عند المحدثين:
١٦٠	١- معرفة المفردات من الأسماء والكتني والألقاب من الصحابة والرواة والعلماء معرفة الأسماء والكتني.
١٦٢	٢- معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث
١٦٥	٣- معرفة طبقات الرواة والعلماء
١٦٧	ثانياً: عند اللغويين:
١٦٧	١- معرفة الأسماء والكتني والألقاب والأنساب
١٧٢	٢- معرفة الطبقات والحفظ والثقات والضعفاء
١٧٩	المبحث الثامن: المؤتلف والمختلف:
١٧٩	أولاً: عند المحدثين

١٨٢	ثانياً: عند اللغويين
١٨٧	المبحث التاسع، المتقى والمفترق:
١٨٧	أولاً: عند المحدثين.
١٩٠	ثانياً: عند اللغويين.
١٩٣	المبحث العاشر، التصحيف والتحريف :
١٩٣	أولاً: عند المحدثين:
١٩٧	ثانياً: عند اللغويين:
٢٠٧	المبحث الحادى عشر، الضبط وأهميته فى الكتابة العربية:
٢٠٧	تطور الكتابة
٢٠٨	١- الإعجم
٢٠٩	٢- الضبط.
٢١١	مصطلحات المحدثين.
٢١١	(أ) الدارة.
٢١٢	(ب) التصحيف واللحن.
٢١٢	(ج) التضبيب.
٢١٢	(د) ضبط الحروف.
٢٢٠	تاریخ النقط والإعجم.
٢٢٤	أهم المصادر
٢٢٤	محتوى الكتاب

### إصدارات المؤلف

- ١- عيوب النطق دراسة في كتاب الكامل للمبرد. ط. الأولى ١٩٩٨ م.
- ٢- ابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه. ط. الأولى ١٩٩٨ م.
- ٣- قضايا نحوية في ضوء المعطيات الصوتية. بحث منشور في مجلة الزهراء
- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ١٩٩٨ م.
- ٤- اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص . ط. الثانية المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠١٠ م.
- ٥- شمس العلوم لنسوان بن سعيد دراسة معجمية . ط. الأولى ٢٠٠١ م.
- ٦- النظم اللغوية في لهجة أبو صير وعلاقتها بالفصحي. ط. الأولى ٢٠٠٢ م.
- ٧- الندرة عن ابن دريد معناها وصورها. ط. الأولى ٢٠٠٣ م.
- ٨- ظواهر لغوية في الأمثال العربية دراسة في المستقصى للزمخشري ط. الأولى ٢٠٠٤ م.
- ٩- الضبط المصحفي نشأته وتطوره. ط. الثانية مكتبة الآداب ٢٠٠٨ م.
- ١٠- دراسات في المعاجم الخاصة. ط. الثانية ٢٠٠٦ م.
- ١١- أثر اللهجة المحلية في لغة الشعر في ضوء كتاب عبد الوهيد للمعربي. دراسة صوتية. بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٥ م.
- ١٢- أثر اللهجة المحلية في لغة الشعر في ضوء كتاب عبد الوهيد للمعربي. دراسة بنحوية بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٦ م.
- ١٣- قراءة أبي عبد الرحمن السلمي دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث. ط. الأولى ٢٠٠٦ .
- ١٤- بين القراءات القرآنية واللهجات العربية. ط. الأولى ٢٠٠٨ .

اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

- ١٥- دراسات لهجية في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري. ط. الأولى. مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٩م.
- ١٦- الدرس الصوتي والدلالي في سورة الحديد في الدرس اللغوي الحديث. ط. الثانية. مكتبة الآداب ٢٠١٠م.
- ١٧- ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب. ط. الثانية. مكتبة الآداب ٢٠١٠م.
- ١٨- معجمات العربية تاريخ وتعريف. ط. الأولى ٢٠١٠م.
- ١٩- في علم الدلالة اللغوية. ط. الأولى ٢٠١٠م.

تطلب الإصدارات من المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة  
٩ درب الأتراء - خلف الجامع الأزهر الشريف